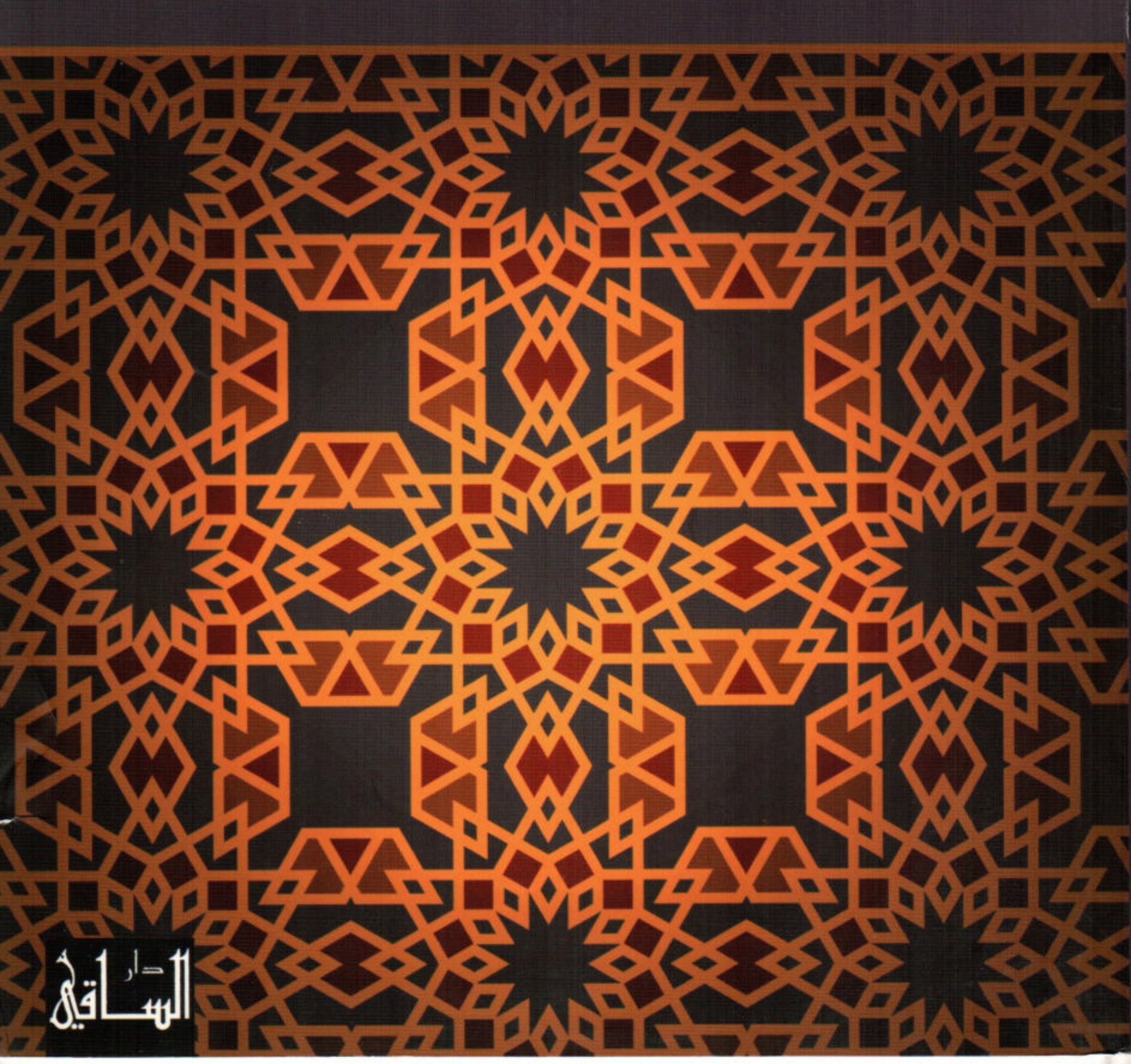
هشاشة الأيديولوجيا
جبروت السياسة

خالد الحروب



هَشاشة الأيديولوجيا
جَبروت السيَاسَة

تصميم الغلاف: ماريا شعيب
خطوط العناوين: علي عاصي

خالد الحروب

هشاشة الأيديولوجيا
جبروت السياسة



دار الساقي

بيروت - لندن

الطبعة الأولى ٢٠١٠

ISBN 978-1-85516-314-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ (٠١)

e-mail: info@daralsaqi.com

المحتويات

مقدّمة
أيّ جبروت، أيّ هشاشة

لا تتوقّف ديمومة الإدهاش في شرق أوسط الأزمات: مقدّمات لا تقود إلى نتائجها، استعصاء على الاندراج في مسار عالمي عريض، تدخّلات أجنبية تحقّق عكس ما أرادت، أنظمة تُحالف ما تعاديه شعوبها، وشعوب لا تعرف ما تريد، وحدات تؤدي إلى التفتّت، ومحاور متصارعة تنتج فراغات قيادة لآخرين، دمقرطة وحريات مقطّرة تُمكّن قوى تستشرس في عدائها الجوهري لكليهما، وهكذا. يترنّح ذلك كله بين لطمات أيديولوجيات هشّة وتوتّرات سياسات جبروتية... وبالعكس! فما يتبدّى في الظاهر راسخاً ثابتاً يتكشّف عن قوة ذابلة بالكاد تحافظ على نفسها، وما يظهر هشّاً مهزوزاً ينتظر نفخة الانهيار الأخيرة، يصمد عقوداً ويأبى المغادرة. يمتدّ هذا التفارق العنيد في الإقليم الممزّق إلى قرن من الزمن وأزيد: زمن الحركة العنيفة والتحولات الحادة، الحروب الباطشة والثورات الفاشلة، وأيضاً زمن الجمود المدهش الهازئ بكل التغيرات، العصي على الخضوع لمنطق الحركة والتحوّل. بين حدّي التغيّر الحاد والجمود الثابت يتوتّر بندول الأيديولوجيا والسياسة: بندول الهشاشة والجبروت.

كيف يمكن الأيديولوجيا، وهي صناعة الصلب والفولاذ الفكري، أن يقبع في قلبها جوهر بالغ الهشاشة؟ وكيف يمكن السياسة، وهي فن الممكن والتردد في المناطق الرمادية المائعة، أن تتمتع بجبروت مدهش يتحدى كل التوقعات؟ أيمكنُ أن تنتج مقدماتٌ هشة نتائجَ جبروتية؟ وهل يُتوقع أن تفضي اندفاعات الجبروت إلى مآلات

الهشاشة خلافاً لأبجديات التقدير الظاهري؟ الجواب البسيط ونصف المفاجئ هو أنْ نعم: يمكن ويجوز أن يصير ذلك (في الطبيعة، والحياة، والبشر، والتاريخ). بيد أن الأكثر مفاجأةً وإدهاشاً هو تخطّي ديالكتيك الجبروت والهشاشة دائرة الاحتمال أو الاستثناء في ظرف زماني أو مكاني ما، ليصير إطاراً عاماً يُمكن أن تُرى التفاصيل من خلاله وبداخله. عندها تأخذُ أمور كثيرة سمتاً سوريالياً أكثر من أي شيء آخر، سوريالية باطشة هي الأخرى.

مُقاربات «هشاشة الأيديولوجيا وجبروت السياسة» في ما يلي من الصفحات، تلتقي في مقادير الاستنتاجات غير المباشرة لتقابلية هذين الضدين اللدودين، وهي مقاربات ـ كما غيرها ـ لا تزعم الانطلاق من النقطة ذاتها حتى وإن اكتشفت تقارب النهايات. هذه المُقاربات كتبت في أوقات متفاوتة، تناقش ظرفاً أو ظروفاً متغيّرة، وأحياناً متأثرة ومشحونة بما تفرضه تلك الظروف. ترددت فيما إن كان عليّ أن أبدّل وأغيّر فيها وخاصة قليلها مما لم تهتزّ قناعتي به. لكن رأيت أن أتركها كما هي لأن فيها حرارة اللحظة على ما فيها من انحيازات وتجاوزات. فهذا كله جزء من تاريخ التحولات الفكرية التي نشهدها كمجموعات وأفراد، وتأملها كما هي يحمل دلالات إضافية.

في عالمنا العربي المعاصر وكما يمكن أن يكشف لنا «براديم» تناقض الأيديولوجيا والسياسة، نقف أمام «جبروت المجتمع وهشاشة الاستبداد» أو العكس، أو الحالتين معاً، حيث يتبادلان الضعف والقوة، ويتبادلان كيل الصفعات. يتناقضان ويتشاركان إن على مستوى اندراجهما في سجالات الشأن العام على المستوى الوطني (القُطري)، أو على مستوى الاجتماع السياسي والمحلي. وهكذا وفي المستويين تبرز قضايا ألحت وتلحّ على المجتمعات العربية الممزقة بين جبروتين وهشاشتين: جبروت وهشاشة ثقافة المجتمع نفسه، وجبروت وهشاشة الاستبداد الحاكم فيه. على المستوى

الإقليمي الأوسع يأخذ امتداد تناقض الأيديولوجيا والسياسة شكلاً آخر يمكن تلخيصه بـ«جبروت الحروب وهشاشة الانتصارات»، امتداد في عمق السجال حول الحروب والصراعات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط الراهن. هي حروب ضاغطة على دول المنطقة وشعوبها، تمزّقها بين جبروتين وهشاشتين: جبروت وهشاشة الحرب نفسها، وجبروت وهشاشة نتائجها. منتصرون مذعورون من انتصارهم، وخاسرون يتبخترون بخيلاء. تبهت الفروق بين معنى «النصر» ومعنى «الهزيمة» والكل يعلن انتصارات ضد الكل.

وبنظرة أكثر تفحصاً نتلمس فاعلية «براديم» الهشاشة والجبروت في سياقه العربي/الشرق أوسطي. في «دمقرطة العالم العربي» اندفع المشروع الأميركي بطاقة أوحت لكل من له علاقة بمسألة الديموقراطية (الأنظمة، الشعوب، النخب، إلخ،...) أن هشاشة الأنظمة القائمة، سياسياً واجتماعياً، لن يكون بمقدورها الصمود أمام تلك الاندفاعة الديموقراطية وطاقتها الجبروتية المخيفة. ألم تتجسّد تلك الطاقة كإرادة سياسية، ولو في سياق تسويغي، في حرب كبرى كحرب العراق الثانية ٢٠٠٣ على قاعدة تغيير نظام صدام الاستبدادي ودمقرطة العراق؟ أية بنية محلية أو إقليمية هشة يمكنها أن تقف أمام تلك الاندفاعة؟ لكنّ البنية الهشة وتداخلاتها الالتوائية مع مصفوفة المصالح الدولية التاريخية في المنطقة وفّرت لها إمكان الانحناء النسبي للعاصفة (الديموقراطية) ريثما تمر، وقد مرّت بـ«جبروتها» فيما بقيت «الهشاشة» وضعفها... الجبروتي!

في «الرأي العام العربي بين ثقافة الاستهانة وحدود الاستجابة» و«جمود الشارع العربي»، تتمكن هشاشة الاستبداد العربي في دولة ما بعد الاستقلال من التحكم في جبروت المجتمع. كما يعمل جبروت المجتمع الهش من الانفصال عن الدولة التي يتنازل عنها إلى الاستبداد نفسه، فيتخلق وضع يعكس في جوهره بطش «الوضع

الراهن» الكسيح الذي لا يتغيّر. وهو وضع تصلح مقارنته بانقضاض مصارعين كلٌّ على رقبة الآخر، ووصولهما إلى حالة التعادل: كلاهما ذو قوة جبروتية وكلاهما واصل إلى غاية الهشاشة، ذاك أن حركة أيّ منهما لن تعني الفوز على الخصم، بل انهيارهما معاً. ومعنى ذلك، سياسياً وسوسيولوجياً على المستوى العربي، أن حالة الشلل التي تكبّل الأنظمة والشعوب عن إحداث تغيير جذري في الوضع الراهن صارت تبدو للطرفين كأنها الحالة «الأفضل» مقارنة بالمجهول الذي قد يعقب انهيار هذا الوضع. وبالتالي كمن جبروت مدمّر في قلب هشاشة وضعف وشلل ما هو قائم.

في «الغيتو العربي والإسلامي في الغرب»، وبعيداً عن الجغرافيا العربية بالتعريف الكلاسيكي لكن في قلبها تماماً بالتعريف الهوياتي والتواصلي، هناك جاليات عربية وإسلامية ترتعد هشاشة وضعفاً في وسط الغرب. بيد أنه من قلب تلك الهشاشة والخوف والترقب، ذي الأسباب العديدة، تبرز تيارات التطرف والأصولية الباطشة التي تمتلك كل الجبروت المتخيّل لتقوم بأعتى أصناف الإرهاب (مدريد ٢٠٠٤، ولندن ٢٠٠٥ على سبيل المثال الأبرز). وعلاقة ذلك الغيتو بوسطه الأوسع يمكن فهمها من المنظور ذاته. فالمجتمعات الغربية المستقبلة، على استقرارها، ورسوخها، وانتظام سبل اجتماعها السياسي، وانفتاحها الحرياتي، صارت هشة وميسورة الاستهداف: تحوّل جبروت نجاحها التاريخي وتراجع القبضة الأمنية المباشرة إلى نقطة ضعف تغري متطرفي الهشاشة من الغيتو العربي والإسلامي ليترجموا خلاصات توترهم فيغطوا جماع ضعفهم بطبقة رقيقة وسخيفة من الجبروت الآني. وفي المجال الانتخابي، أيضاً، في الأردن كما في فلسطين، تتبادل الهشاشة والجبروت الدور: انتخابات يُناط بها أن ترمّم وضعاً هشاً، فتخلق أوضاعاً أكثر هشاشة. ويتبلور في قلب الهشاشات الإضافية الناتجة جبروت متوتر يصدر عن ضعف أكثر من صدوره عن أي موقف قوة.

في حروب وصراعات وتنافسات الحروب الإقليمية يتجسّد ديالكتيك الجبروت والهشاشة بشكل مذهل. أبرزه في حرب الولايات المتحدة على العراق التي ربما تمثل ذروة الجبروت الظاهري في عقود ما بعد الكولونيالية المباشرة في الشرق الأوسط (أو عودة لها). عرّى هذا الجبروت، بسرعة قياسية، هشاشة جيش صدام حسين الذي أنتج تبخره المفاجئ خلال أيام دهشة ما تزال قائمة حتى الآن. لكن ذات الجبروت سرعان ما تعرّى هو الآخر على أيدي الجماعات المسلحة التي قامت على الفور إما تحت شعار مقاومة المحتل، أو من دون شعارات ومدفوعة عملياً بنوازع وأهداف بدائية، طائفية وإرهابية وسواها. امتلكت هذه الجماعات الناشئة القدرة على إحباط مفعول الجبروت الأميركي المخيف على ضخامته، وعلى هشاشتها. وبالتوازي مع ذلك صارت إيران، الصاعدة من ناحية، والخائفة من ناحية أخرى، تراكم جبروتاً خاصاً بها أساسه هشاشة سياسية وشعاراتية وضعف بوصلة مجتمعية. الجبروت الأميركي أزاح من وجه إيران أهمّ عدوّ لها، وفتح المجال لهشاشتها كي تأخذ أبعاداً إقليمية، وتصبح جبروتية باتجاه سوريا، وحزب الله، وحماس، من خلال قوس محور «الممانعة».

الجبروت المتأسّس على توتر وهشاشة ينطوي على خطر إعادة إنتاج الهشاشة نفسها. والهشاشة المتولدة عن جبروت تنطوي على خطر إعادة إنتاج التوتر والجبروت الأعمى. جانب من هذه العملية التدميرية يظل في وارد الإنتاج و إعادة الإنتاج في داخل مجتمعات المنطقة وحولها.

القسم الأوّل

جبروت المجتمع، هشاشة الاستبداد

دمقرطة العالم العربي: ضغط الخارج وهشاشة الداخل[1]

لا يكمن أهم ما جاءت به المبادرات الأميركية والخارجية للإصلاح والديموقراطية في العالم العربي في مضمونها، بل في طرحها المسألة على أجندة الاهتمام والبحث العربية بقوّة وإلحاح غير مسبوقين. فالسجال الذي أجّجته واستمرار الجدل في شأنها وفي شأن ضرورة الإصلاح، هو أمر حميد، إن على صعيد النخب الحاكمة أو النخب المفكّرة أو الإعلام والرأي العام العربي عموماً. هذا وإن كان لا مناص من الإشارة إلى أن هذه «الهجمة» المفاجئة على مسألة الإصلاح تخلق انطباعاً تهكّمياً حتمياً في أحيان كثيرة.

«صدام الإصلاحات»

تشي الصورة العامّة الظاهرية الآن بأن الكلّ يريد إصلاح المجتمع العربي: الولايات المتّحدة تريد إصلاحه حتى يكون أقلّ تطرّفاً وأقلّ إنتاجاً لـ «أسامات بن لادنيين»، وأكثر تصالحاً مع إسرائيل، (كأن لا علاقة لسياستها الخارجية بجميع صور التطرّف في المنطقة)، والحكومات العربية تريد إصلاحه حتّى يكون أكثر تسامحاً وديموقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان (وكأن هذا المجتمع، وليس الحكومات، هو الذي ينتهك تلك الحقوق ويفتح السجون ويمنهج القمع)، والتيّارات الدينية تريد إصلاح المجتمع

---

(١) «شؤون عربية»، العدد ١١٨، صيف ٢٠٠٤.

لأنّه حاد عن الطريق واندرج في مسالك الفسق فاستحقّ غضب الخالق والمخلوق! (وكأن هذه التيّارات لم تُساهم هي الأخرى في دفع المجتمع نحو مسالك الانغلاق والتكلّس)، والتيّارات الليبرالية تريد إصلاحه لأنّه يعيش الماضي ولا ينتمي إلى زمن الحداثة وما زال حبيس التقاليد وقيم الغيب (وكأن هذه التيّارات لم تضيّع فرصاً تاريخية في تقريب البديل الليبرالي من قلب المجتمع وتتفاعل معه عوض أن تستعلي عليه).

أما المجتمع العربي المسكين فهو ضائع بين هذه الأطراف الأربعة، وربّما أكثر، والتي تتوعّده ليل نهار بإصلاح يهزّ قواعده ويعيده إلى رشده، فتسعد بذلك الولايات المتحدة، وتغتبط الحكومات العربية، وتقرّ عيون حرّاس الدين ويخفّ احمرارها، ويفرح الليبراليون ويهنأون. ولكنّ «الإصلاح» الذي ينادي به كلّ طرف من هؤلاء هو غير الإصلاح الذي تنشده الأطراف الأخرى، الأمر الذي يكاد يطور نظرية يمكن تسميتها «صدام الإصلاحات» في العالم العربي. قد يكون خلاصة ذلك الصدام هو الإنهاك الكلّي لجميع الدعوات، وقد يكون إنتاج ودفع صيغة وسطى للإصلاح من الممكن أن تسير إلى الأمام.

فهل يمكن أن يكون هذا السجال / الصدام المهمّ والضروري سحابة صيف عارضة، يخفت بعد ردح من الزمن مخنوقاً بالتبرّم واليأس التقليديين من حدوث أي تغيير حقيقي أو حتّى نسبيّ في العالم العربي؟ ليس بالضرورة، بل ربّما أمكن التفاؤل والقول إنه لم يبقَ بالإمكان إغلاق ملف الإصلاح بعد أن فتح بهذا الاتّساع (من الصحافة اليومية إلى القمة الدورية للقادة العرب) من دون حدوث تحرّك إيجابي تغييري على جبهة الإصلاح والدمقرطة ولو في حدوده النسبية الدنيا. ليس السبب الوحيد في ذلك هو أن الملف قد فتح وحسب، بل لأنه انفتح على قضايا تعفن وتناقضات طال بها الزمن وهي كانت ستنفجر في وجوه القائمين على الأمر بأي حال من الأحوال وكتحصيل حاصل لتراكم طبيعي لا بد أن يجد له تصريفاً ما.

لعل أحد تلك التناقضات الحادّة هو مسألة علاقة الأنظمة الحاكمة بالأجيال الجديدة في المجتمعات العربية. وهو ليس التناقض الوحيد، لكنّه أساسي بسبب ما ينفرع منه من مجموعة أخرى من التناقضات البنيوية يزدحم بها طريق الإصلاح الموعود. منها للمثال مسألة شيخوخة الأنظمة العربية، والشيخوخة العمرية، والشيخوخة السياسية وانتماؤها إلى أجيال ومنطق وأفكار تبدو قليلة الصلة بالأجيال الشابّة الجديدة في المجتمعات العربية. ومنها أيضاً حقيقة أن هذه الأجيال الجديدة قليلة الاهتمام بالسياسة، وقد وُلدت في ظلّ «الدولة المستقلّة»، ولم تخبر الاستعمار بشكل مباشر ولم تكتوِ بناره. بل هي وقعت ضحية تناقض محيّر، ففي وقت أدركت أثر «الاستعمار غير المباشر»، فإنها رأت في الأنظمة الحاكمة خصمها الأساسي، فيما رأت في الغرب (المستعمر المباشر السابق) حلماً برّاقاً إمّا كقدوة ونموذج وإمّا كعنوان مغرٍ للهجرة إليه. الملاحظات الآتية تحاول مناقشة بعض هذه الأفكار وتقليبها.

العزوف عن السياسة عربياً (وعالمياً)

ساهم القمع الشديد الذي تبنّته دولة الاستقلال العربية في إخافة الشعوب، شيبها وشبابها، من السياسة. فالسياسة صارت تعني التورّط في ما لا تحمد عقباه، وغدت كأنها الطريق المحتوم للسجون والمعتقلات والتعذيب، وأحياناً الموت المحقّق. ولأنّ تلك السياسة لم تنجح في تحسين الظروف العامة للمجتمعات التي تصدّت لقيادتها، فقد تلازم بطش السياسة مع فشلها وكذبها. وهكذا تطور في المخيّلة الجمعيّة للعديد من المجتمعات العربية، وبخاصة الشبابية، صورة قاتمة للسياسة والسياسيين مقرونة بالقمع وعدم الرحمة، المجموع إليهما الكذب والخداع وعدم الصدق.

لكن مسألة ابتعاد شرائح مجتمعية واسعة عن السياسة والنخب السياسية، ليست

أمراً محصوراً في العالم العربي. فعموماً تشترك دول ومجتمعات كثيرة في عالم اليوم في ظواهر عدّة، برغم اختلاف تلك المجتمعات وعدم انتظامها في سياقات متشابهة. وتحديداً هنا، يمكن ملاحظة أن عدم تسيّس الشرائح الشبابية والعزوف السلبيّ عن السياسة هما أمران قائمان في الغرب والشرق، كما في الشمال والجنوب. وهذا الابتعاد عن التسيّس لافت بشكل كبير (مقارنة مثلاً بأجيال شباب الخمسينيات والستينيات في أوروبا والولايات المتحدة، حيث التظاهرات والحملات السياسية سواء لإنهاء الاستعمار، أو لمساندة الحقوق المدنية وقيم المساواة وغيرها). لكن يبقى أن هذا العزوف يكوّن إعاقة حقيقية في طريق العملية السياسية سواء أكانت في البلدان الصناعية المتقدّمة، أم في البلدان النامية المتخلّفة.

في مجموعة البلدان المتقدمة، لم يبقَ هناك فروق أيديولوجية كبيرة بين التيّارات السياسيّة الكبرى، على نحو يستهوي خوض النضال والمعارك من أجل قضايا حاسمة وكبرى. فهنا تتفق الأحزاب الكبرى، والبرامج السياسية الأساسية، على تبنّي نزعات وسطية غير متطرّفة، مشذّبة تطرّفاتها السابقة، ومعدّلة في بوصلتها العامة لتتجه نحو الوسط. وأصبحت معركة الصراع السياسي تقوم بشكل أو بآخر في الوسط، للاتّجاه نحوه، أو لاحتلاله. وتتنافس الأحزاب على الاقتراب أكثر ما يمكن منه فأصبحت: يسار الوسط، أو يمين الوسط، أو وسط الوسط. وفي صراع هذا شكله تبهت الفروق إلى درجة غير جاذبة، وتتحوّل السياسة إلى ممارسة مملّة، إذ يتشابه الجميع في الخطوط العريضة ولا يبرز التمايز إلا في التفاصيل الهامشية. فبين يسار الوسط (حيث أحزاب الاشتراكية الديموقراطية، والعمّال، والخضر) ويمين الوسط (المحافظون بتنويعاتهم) تقاربت البرامج السياسية في أوروبا إلى درجة كبيرة، وتراجعت الكتلة الشعبية الوسطى إلى مربّعات التهكّم واللامبالاة.

لكن، واستطراداً، هناك على طرفَي الصورة الوسطية تيّاران نشيطان: اليسار الأممي

الجديد (معارضو العولمة وأنصار القضايا العالمية العادلة)، واليمين العنصري (معارضو الهجرة، وخصوم التعددية الثقافية). وكلاهما يمتلكان قدرات متفاوتة على تحريك الشرائح الشبابية وإن كان ذلك في اتّجاهات مختلفة. اليسار الأممي يحشد التظاهرات والجموع ضد قضايا كبرى وغير محلّية (مثل حرب العراق، أو اجتماعات البنك الدولي، أو منظّمة التّجارة العالمية وسائر تمظهرات العولمة). ويدعو إلى عالم أكثر عدلاً، وإلى نظام دولي قائم على المساواة وليس الاستئثار بالقوّة والثروة. لكن أثر هذا اليسار الأممي في التسيّس المحلّي ليس جوهرياً. في المقابل، يُظهر اليمين العنصري قدرة أكبر على الحشد والتعبئة المحلية وتحريك فئات من الشباب لمصلحة أجندته المحلّية. فهنا تكون القضايا أقل تعقيداً وأيسر فهماً على «جمهور اليمين» العام بثقافته المحدودة من تلك القضايا التي تحتلّ أجندة اليسار المناهض للعولمة والتي تحتاج إلى ثقافة موسّعة ومركّبة وفوق قومية يمتاز بها أنصار اليسار. قضايا اليمين هي الوقوف ضدّ زيادة أعداد المهاجرين، وإثارة الخوف منهم، وإحالة مشكلات تفاقم البطالة وضعف الهوية واللغة الوطنية عليهم. والمطالب واضحة أيضاً: إقفال أبواب الهجرة، أو ترحيل المهاجرين، أو إدماجهم قسراً في المجتمعات التي يعيشون فيها، وإلقاء التعددية الثقافية في سلّة المهملات!

احتكار السياسة وطبقات عدّة

عربياً، نلحظ الظاهرة نفسها: أيّ العزوف عن السياسة، لكن أسبابها تعود إلى عوامل أخرى، بعضها يتشابه في الظاهر مع عوامل أخرى في البلدان الغربية. فتشابه السياسة والبرامج السياسية لدى الأحزاب الكبرى في الغرب، يناظره عربياً توحّد السياسة وعدم اختلافها بسبب أن طبقة سياسية وحيدة احتكرتها طوال عقود الاستقلال. فهنا، عربياً، يمكن القول إن غياب الحراك السياسي، وسيطرة الاستبداد

عقوداً طويلة، وتعفّن الحياة العامة، كل ذلك قد أدّى إلى شلّ النبض للمجتمعات وأوقف عملية الإمداد العفوي للتسيّس العام الذي من المفترض أن تقوم به حركة المجتمع بشكل اعتيادي. لقد تمكن الاستبداد من قطع الطريق على كلّ تجدّد للدماء في العروق السياسية. وعلى مدى عقود ما بعد الاستقلال شهد المجتمع العربي نشوء طبقات أساسية عدّة في ما خصّ فكرة «عمق التسيّس» والاهتمام بالشأن العام، أهمها: الطبقة السياسية النشطة إبّان عهد الاستقلال (والحاكمة في ما بعد)، ثم طبقة الحزبيين المعارضين من يساريين وقوميين وليبراليين، ثم طبقة الإسلاميين المسيّسين التي نشأت خلال عقود لاحقة، وذلك كلّه في موازاة طبقة الوسط العام الذي تتباين اهتماماته السياسية صعوداً وانخفاضاً بحسب الظرف والحدث، لكنها تقف خلف الخطّ الأحمر الذي رسمته الطبقة الحاكمة. ولأن المجتمع العربي يعتبر، ديموغرافياً، مجتمعاً شابّاً تفوق فيه نسب الشباب نظيراتها في المجتمعات الغربية، فإن ذلك يعني أن طبقة الوسط مكوّنة أساساً من الشريحة الشابة، وأن تقدمها نحو السياسة أو تخوّفها منها يؤثّران مباشرة في الحراك العام للمجتمع ونمط استجاباته.

يفصل بين تلك الطبقات المذكورة فجوات عمرية وخبراتية وإدراكية واهتمامية كبيرة، حتى أصبحت كلّ منها تعيش في عالمها الخاص بها وتدافع عنه بشراسة، وأحياناً شبه منقطعة عن الطبقات الأخرى. على امتداد السنين تكرّست الفجوات تكرساً لم يتح للمجتمع بأن ينمو عضوياً وتنضج العلاقات بين طبقاته على نحو يعزّز التوافقات العامّة أو يبلور صيغاً صحيّة احترامية للاختلافات والتمايزات. ونمت كلّ طبقة وتكرّست تجربتها وخبراتها و«برامجها» بعيداً عن نمو وتجربة الآخرين، ممّا أدّى إلى بروز مجتمعات عدّة داخل كلّ مجتمع. مجتمع نخب الطبقة الحاكمة انخرط في تجربة الحكم، وبإزاء ضغوط بناء الدولة الوليدة، والنزوع الصارم نحو التحديث المستعجل، قطعت تلك النخب أشواطاً متفاوتة في تلك البرامج. بعضها كبّلته أعراض

الفساد والاستبداد والصراعات الداخلية عن تحقيق أي منجز وطني تنموي أو تحديثي. بعضها الآخر استنزفته الصراعات الخارجية (إسرائيل، إلخ...)، فداس الداخل بمسوّغ الخارج. وبعضها الآخر لم يهتم لا بتنمية الداخل ولا بالصراع مع الخارج، بل بالدفاع عن الوجود في قمّة الحكم وحسب أياً يكن الثمن. أما بقية شرائح المجتمع فبعضها انشدّ إلى صيغ تقليدية ودينية نتيجة ضغوط الفقر والاضطهاد والخوف، وبعضها تعزّزت حداثته وصيغه اللاتقليدية، وهكذا. لكن الخلاصة النهائية للانشدادات الاجتماعية بالاتّجاهات المتناقضة بعيداً عن وسط جامع، كانت تقهقر الأجندة الديموقراطية وعدم احتلالها أيّة أولوية على صعيد المجتمع كلّه.

صيرورة صمود النخب الحاكمة وافتراقها عن مجتمعاتها

الطبقة السياسية الحاكمة في البلدان العربية هي في المجمل وارثة خليط من القادة الذين برزوا عشية الاستقلالات الوطنية، سواء عن طريق النضال الوطني، أو التصعيد الوظائفي خلال صفقات الاستقلال مع المستعمر قبيل مغادرة البلاد، أو عن طريق «دولنة» القبيلة كما حدث في منطقة الخليج العربي. ضمّت هذه الطبقة القيادات الحزبية الوطنية السابقة، ورموز البرجوازيات المحلّية، وبيروقراطيي التحديث الغربي الأوّلي ممن درسوا أو أُهّلوا في الجامعات الغربية، ورجالات القبائل. وتمددت هذه الطبقة رأسياً باتّجاه علاقاتها الأبويّة والعائلية فجاء جيل أبناء «المؤسسين الأوائل» ليحتلّ المناصب القيادية في الدول، مستثمراً «الشرعيّات الأبويّة» للآباء، وكذا التسهيلات الوظيفية والمالية التي توافرت لهم خلافاً لأقرانهم عمراً وتأهيلاً من أبناء المجتمع.

أدى ذلك إلى واقع راهن أهم معالمه تحوّل الطبقة السياسية الحاكمة، ممثّلة بأنظمة الحكم في المنطقة العربية، إلى أعتق صيغ حكم في العالم، وأكثرها انغلاقاً من ناحية

المشاركة السياسية والديموقراطية، حتى بمعايير العالم الثالث. فعملية الدمقرطة، والتداول السلمي للحكم شقا طريقهما في أكثر من منطقة في ذلك العالم، مثل القارة الأفريقية وأميركا اللاتينية وآسيا، هذا فضلاً عن دمقرطة شرق أوروبا، في حين بقيت المنطقة العربية الأكثر تخلّفاً من ناحية ديموقراطية وانفتاح سياسي وتداول سلمي للحكم.

وقد استطاعت النخب الحاكمة فيها أن تصمد في مواقعها جراء تلاقي ظروف تاريخية، داخلية وخارجية، شبه نادرة. داخلياً، في المجمل العام وعلى تنوّع في الدرجة وليس في المضمون، كانت تلك الظروف حصيلة توازنات محلّية عشائريّة أو طائفيّة في المقام الأول، حتَى لو تخفّت في بعض الأحيان وراء قشرة حزبية ظاهرية، تولّدت عشية تفكك أنظمة الاستعمار الغربي المباشر في المنطقة وخلاله، ساعدها بطبيعة الحال تراجع الاهتمام بفكرة الديموقراطية والحريّات العامة. خارجياً، احتفظت تلك الأنظمة بعلاقات طفيلية ووظيفية مع مراكز المتروبول الاستعماري الذي صاغ معها تحالفات مختلفة الشكل مبنية على تبادل المنافع في أجواء توازنات الحرب الباردة. أدّت عناصر إدامة تصدير الثروات الطبيعية والحفاظ على وجود وأمن الدولة العبرية المزروعة في قلب المنطقة على يد الاستعمار المغادر، أدواراً مهمّة في تكوين أسس اشتراطات التحالفات التي ضمنت في المقابل دعماً جوهرياً للأنظمة الحاكمة ونخبها.

لم يكن بإمكان تلك الأنظمة البقاء على قيد الحياة من دون توافق مصالح تاريخي ومهم بين السلطات الناشئة والمترسّخة سنة بعد سنة والخارج الغربي الذي اطمأن لفكرة التعاون مع أنظمة غير ديموقراطية ولا تخضع للمحاسبة الداخلية وذات صبغة عشائرية وأبوية بشكل عام. وعلى مدى أكثر من ستين عاماً تعايش الغرب مع تناقضه الفكري والأخلاقي الكبير في دعمه أوضاعاً قائمة كهذه هادماً ألف باء الحداثة السياسية التي جاء مبشّراً بها في أنحاء البلدان التي خضعت للاستعمار. وطوال تلك

السنين تمكّنت تلك الأنظمة أيضاً من التعايش مع تناقض فكري وأخلاقي وعملي آخر، في إطار تناقضات كثيرة، هو ولادة ونشوء أجيال جديدة تنتمي إلى فضاء سياسي واجتماعي وثقافي وتعليمي غير الفضاء الذي تفرضه الأنظمة الحاكمة.

الديموقراطية وفجوة الوعي التعليمي والثقافي

جاء أحد المنابع الأساسية لذلك التناقض المشار إليه من التعليم والإعلام بشكل أساسي. فعبر هذين المجالين توسّعت مدارك أجيال نشأت على مفارقة حادّة بين أوضاع داخلية متخلّفة وعتيقة، وعالم خارجي يتقدّم بخطى حثيثة في كلّ المجالات. التعليم الذي تباهت الحكومات المتعاقبة في المنطقة العربية بأنّها عمّمته وأمّنته لجميع الطبقات أنتج أجيالاً متعلّمة تنظر إلى أنظمتها السياسية نظرة مزدرية، نتيجة تراكم تعليمها واطلاعها. ومع تعقّد التواصل العالمي وتكثّفه، بالإعلام المتلفز ثم لاحقاً بالإنترنت وغيره، وتراكم الثروة وسهولة السفر والتنقّل وأفواج عشرات الألوف المسافرة إلى الخارج من أجل التعليم العالي، تعقّدت المسألة أكثر فأكثر: إذ أصبحت المقارنة بين الداخل والخارج أكثر حدّة. الأنظمة تريد أن توسّع من نطاق التعليم بما فيه التعليم العالي آملة أن يصبّ ذلك في خطط التنمية التي تشرف عليها، أو في خطط الدعاية والحشد، التي تريد أن تثبت من خلالها أنها تعمل ليل نهار لخدمة المجتمع، أو لكلا الأمرين معاً. وهذا التوسّع في التعليم من جهته وانفلات نطاق المعرفة عن سيطرة الأنظمة الحاكمة، وحتى سيطرة النظم الاجتماعية والثقافية المتوارثة، أحدث تغييرات عميقة في شرائح الأجيال الجديدة، وأنشأ تناقضاً حاداً بينها وبين الأوضاع القائمة في البلدان العربية، سياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً. فتعمّق الشعور بالاغتراب والتهميش وسيطرت على الأجيال الجديدة مشاعر وسلوكيات اللامبالاة والسخرية والتهكّم من كلّ شيء يتعلّق بالدول والأوطان والمجتمعات.

وفي السنوات الماضية كان بالإمكان السيطرة على ذلك التناقض وضمان عدم تفاقمه ووصوله إلى حدود الانفجار عبر ظروف أو تحوّلات موازية خفّفت من حدّته وأخّرت انفجاراته. أهم تلك الظروف مسائل الصراع مع إسرائيل، وأولوية إحداث التنمية على الانخراط في أيّ تغيير سياسي محلّي ذي علاقة بالديموقراطية أو الإصلاح، وبروز حركات الإسلام السياسي التي امتصّت مشاعر النقمة والغضب ووجّهتها باتّجاهات مختلفة. فيما يتعلق بالتنمية كانت الفكرة الأساسية تقول إن البلدان العربية، وكما هو الحال في معظم البلدان النامية، تمرّ في مرحلة انتقالية تتقدّم فيها أولوية التنمية على الديموقراطية والحرّية السياسية. كلّ الجهود والموارد والأولويات يجب أن تخضع لأولوية التنمية التي لا تحتمل التأخير. الديموقراطية والانفتاح السياسي والحرية السياسية للشعب تأتي في درجة ثانية أو ثالثة بعد التنمية. الآن، وبجردة حساب سريعة، ليس ثمة حاجة إلى دراسات معمّقة للتأكّد أن التنمية الموعودة لم تتحقّق، فيما استمر تغييب الوضع الديموقراطي. ومقارنة بدول جنوب شرق آسيا التي نهضت وتطوّرت بشكل مذهل (ومخجل للعرب أيضاً)، يبدو وضع البلدان العربية مزرياً بكلّ المقاييس، وهو ما صوّرته بدقّة تقارير التنمية الإنسانية العربية على مدى الأعوام الماضية[٢].

في مرحلة سابقة، كانت الشعوب العربية وأجيالها الجديدة، وما زالت، على استعداد للتساهل بدرجة أكثر مع أنظمتها الحالية، على نحو يبدد تراكمات الغضب تحت السطح، لو أن الدول العربية أو الغنية منها على أقلّ تقدير، تقدّمت وتطوّرت وحاذت دولاً مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة. لكن ذلك لم يحصل، بل تمّ إضاعة «فرص تنموية ضائعة» الواحدة تلو الأخرى[٣].

(٢) كما تشرح بإسهاب تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام ٢٠٠٢ فصاعداً.
(٣) راجع محمود عبد الفاضل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

ما حدث على جبهة التنمية حدث أيضاً على جبهة (مسوّغ) الصراع مع إسرائيل وضرورة تقدّم أولويته. فهذا المسوغ خفت ولم يبق مقنعاً لأحد، لأنّ الصراع المذكور، وعلى مركزيّته القصوى، لم يكن في واقع الأمر الهمّ والشاغل الحقيقي للأنظمة بل ستاراً تختفي خلفه نخبها الحاكمة للدفاع عن مصالحها لا أكثر ولا أقلّ. انكشاف هذين المسوّغين، أولوية التنمية ومركزية الصراع مع إسرائيل، معطوفة على اتّساع وتعمّق درجات التعليم في أوساط الأجيال الجديدة صار يخلق علاقات جديدة لا تقوم على الاعتراف والرغبة في التواصل بين الأجيال الجديدة والأنظمة الحاكمة، ولا تساعد بالتالي الدمقرطة المنشودة. بل صعّد هذا الانكشاف اغتراباً متزايداً وحاداً عبّر عن نفسه، داخلياً، عبر نشوء نزعات التطرّف الفكري، الأصولي غالباً، أو التطرّف المسلكي، المقلّد للغرب عموماً، والهارب من داخل قامع، وخارج ضاغط، والمعبّر عن نفسه داخلياً عن طريق الانطواء والعزوف عن السياسة والشأن العام، وخارجياً عبر زيادة نسب الهجرة إلى الخارج ـ ليس فقط بحثاً عن العمل، بل بحثاً عن تغيير مكان الإقامة والانسجام والهروب من الواقع.

اغتراب المجتمع عن النخب الحاكمة

بعيداً عن الصيرورات التي كانت تتمّ على جبهة الطبقة الحاكمة كان المجتمع ينمو معتمداً على قواه الذاتية، مواجهاً ضغطين في آن واحد: ضغط تعقّد الحياة الاجتماعية والتحديثية القادمة على أرضية اقتصادية مقفرة، والمرفق به حيرة ثقافية دينية مركّبة إزاء التعامل مع التحوّلات الجديدة، وضغط الدولة القادم من أعلى بهدف فرض الهيبة والنظام والولاء للشكل السياسي الجديد الناشئ بعد نزع الاستعمار. وبسبب احتكار السلطة والثروة وممارسة القمع الشرس، وتفاقم ظواهر الحيرة والتردّد الثقافي، انكفأ المجتمع العربي باكراً على نفسه، وصاغ علاقة عدائية مع الدولة وبات ينظر إليها نظرة

خصامية، لكن غير متكافئة من ناحية ندية. لهذا لم يواجه الدولة، بل انسحب منها وبعيداً عنها، وظلّت مناوراته الأساسية مع الدولة تحوم حول الخدمات الأوّلية وما يمكن انتزاعه منها ـ أيّ هوامش السياسة وليس جوهرها المحرّك. لكن في جميع الأحوال ظلّ حذراً من الاقتراب من قلب السياسة، أي المساءلة والشفافية وتحدّي احتكار السلطة والثروة.

لكن تبنّي الحذر والانكفاء الذاتي للمجتمع لم يكن يعني عدم توافر الشجاعة لمواجهة الدولة وفسادها، بقدر ما انطوى على إدراك عميق لموازين القوى المائلة بشكل كبير لمصلحة النخب الحاكمة. فالمجتمع أدرك سريعاً أن هذه النخب لا تحكم اعتماداً على قوّتها الذاتية، بل مستندة بشكل هائل إلى دعائم خارجية غربية يصعب مواجهتها. خاصة أن الدعم الغربي للنخب الحاكمة كان يتمّ وفق صفقة تبادل مصالح تاريخية ضخمة بكل المعايير ولا يمكن الغرب أن يتهاون فيها، ولكنها في الآن نفسه بالغة التدمير.

نتائج افتراق الدولة عن المجتمع

ونتيجة لافتراق المجتمع عن «دولته ونخبته الحاكمة» وشعوره بالاغتراب عنها، فقد ازداد محلية وانغراساً في الماضي القريب والبعيد الذي يوفر دفئاً مفقوداً في التجربة الحاضرة والمعيوشة. وتطوّرت تجربته وخبرته في إطارها المحلّي، والماضوي، خلافاً لتطور تجربة الطبقة الحاكمة وخبرتها في إطارها الدولي، والتغريبي. فهذه الطبقة الأخيرة، أي الحاكمة، وأياً تكن طبيعة انشغالاتها الحقيقية: منخرطة في صراع داخلي، أو مستنزفة في صراع خارجي، أو لاهية في عبث فسادي، فقد تطوّرت لديها خبرة خاصة بها محلياً ودولياً. ولأنّها ظلّت ذات الطبقة على مدى عقود، فقد تكرّست خبرتها عمودياً، كما تمّت الإشارة إلى ذلك، من دون أن يُتاح

لأجيال جديدة اكتساب بعض تلك الخبرة والتشارك فيها. ومن هنا، وضمن أعراض عديدة، يمكن رصد عارض ضمور الوعي الدولي والعالمي المسيّس لدى الكثير من الشرائح والأجيال المتعلّمة الجديدة في العالم العربي. فـ«التعاطي» بالسياسة ظلّ مقصوراً في أضيق نطاق ممكن. وفي الإجمال، فقد تطوّر منطقان شبه متضادين لكلّ منهما تجربته التاريخية الخاصة: منطق الدولة ومنطق المجتمع. لهذا فعندما تأتي دعوة الإصلاح من الدولة تجيء كأنّها موجّهة ضدّ المجتمع وتبدو غريبة واستعلائية وخصامية أيضاً، ولا يتعاطف المجتمع معها. فهي تنطلق من منطق مختلف، بل متصادم بالكلية، عن منطق المجتمع.

لكن ازدياد النشوز التدريجي بين الدولة ومجتمعاتها لم يقف حائلاً دون عملية مجتمعية طبيعية باحثة عن آليات مقاومة إزاء بطش الدولة، وإزاء ما رأته جموع المجتمع من تساهل الدولة في الخضوع لهيمنات خارجية. وفي القلب من آليات المقاومة تلك كانت تنشأ تيّارات سياسية معارضة للأنظمة، قومية ويسارية وإسلامية، القومي منها واليساري سرعان ما تعرّضا لضربة قاصمة بعد حرب ١٩٦٧، ذاك أن النخب الحاكمة في مصر وسوريا والعراق تحديداً كانت بشكل أو بآخر منسوبة إلى ذينك التيّارين. ثم منذ القرن الماضي وسبعينيّاته وثمانينياته سيطر الإسلامي على الشارع الشبابيّ العربي طارحاً رؤيته للمجتمع والدولة والعالم (على ما فيها من غموض وضبابية). هذه الرؤية لا تقدّم ما تراه إصلاحاً فحسب للاختلالات التي شخّصتها في المجتمعات العربية، بل أبعد من ذلك بكثير طرحت بديلاً كلانياً جذرياً يقضي، عملياً، بقلب ما هو قائم وتغييره بالمجمل. أما الليبرالي فقد ظلّ أضعف الخيارات وجوداً في المجتمع العربي لأسباب مركّبة في مقدمتها خسارته معركة «الصورة» منذ أمد بعيد إذ نُظر إليه باعتباره مستورداً من الغرب وليس مستولداً من الداخل. وبذلك سيطر على الساحة الشعار والتيار الإسلاميان، وما يزالان.

صعود التيّار الإسلامي وازدياد الفجوات

أدّى نشوء التيار الإسلامي وقوّته إلى مفاقمة الفجوة الموجودة أساساً بين المجتمع والدولة. فقد أضيفت إلى الفجوات العمرية والخبراتية والتغريبية فجوة أخرى هي الفجوة الأيديولوجية. ففي مرحلة سيطرة «التيّار الديني» لم يبقَ الإصلاح المطلوب محصوراً في أطر الانفكاك من علاقات التبعية إلى الغرب، وتكسير احتكارات السلطة والثروة وفرض آليات المحاسبة والمراقبة وإقرار مبادئ تكافؤ الفرص والحريّات العامة والفردية. بل صار الإصلاح «المُناضل لأجله» مطلوباً منه أن يتّفق أيديولوجياً مع النظرة العقدية التي يعتنقها هذا التيّار ووفق تفسيره الخاص للإسلام وللنصّ.

وهكذا حقّقت أطروحة «الإصلاح» هنا انزياحات واسعة مفاجئة من اتّجاهات جديدة لم تكن مطروقة في السنوات الأولى للاستقلال، وخاصة على صُعد المسلكيات الفردية ومظاهر التديّن العام أو طرائق اللباس والغناء وغير ذلك. أي أن خلطاً كبيراً وتشوّشاً إضافياً أربكا فكرة الإصلاح التي ارتدت، مع التيّار الإسلامي، رداءً دينياً ضخّم كثيراً من الهامشيات وأعطاها مركزية لا تستحقّها في سياق النضال السياسي. وقف المجتمع في حيرة إزاء «الإصلاح» الذي يطالب به التيّار الإسلامي. فهو من جهة يؤيد ما يقع تحت العناوين الكبيرة التي تتناول مطالبة النخب الحاكمة بفكّ قبضتها عن السلطة والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكنّه في الوقت نفسه يشعر بتردّد تجاه جوانب التشدد في البرنامج الاجتماعي والمسلكي الذي لا يريد الإسلاميون فرضه باسم الإصلاح.

امتصّت حركات الإسلام السياسي معظم الغضب الشبابي والإحباط والنقمة المتراكمة على الأوضاع القائمة. لكن عوض أن توظّفها في برامج تغيير سياسي مباشرة همّها التنمية والإصلاح السياسي، بددت ما تجمّع لديها من رأس مال بشري وشبابي في برامج مسلكية وأخلاقية تصادمت فيها مع شرائح مهمّة من المجتمع قبل أن تتصادم

مع الأنظمة الحاكمة. استطاعت تلك الحركات بالطبع أن تكتسح قطاعات كبيرة من الشباب العربي بسبب الفراغ السياسي الكبير والحيرة واللاانتماء الذي عصف بأجيال عقود ما بعد الاستقلال، وما بعد هزيمة ١٩٦٧. فإزاء معضلة «الانبهار بالغرب»، المستعمر السابق والمتحكم الحالي، والعجز عن صوغ علاقة تصالح ذلك بما وصل إليه من تقدّم، واللاانتماء إلى شرق ما زال يرتع في تخلّف مخجل، كانت الحركات الإسلامية تقدّم البديل التعويضي الدافئ الذي هاجرت إليه أجيال شبابية واسعة، تعيش في مثالياته حياة لا تجدها في واقعها المعيوش. بمعنى ما، عاش الشباب الإسلامي (وهو الشريحة الشبابية شبه الوحيدة التي تسيّست) «واقعاً افتراضياً» منفصلاً إلى حد كبير عن الواقع الحقيقي - صوره ونماذجه وأحلامه منسوجة من ماض تليد، لكن حاضره وصور مستقبله مشوّشة وغامضة.

وهكذا، وفي مناخ سيطر عليه الشعار الإسلامي التعبوي الحزبي من جهة، وخطاب الدولة المحذّر والتهديدي للإسلاميين ولغيرهم من جهة أخرى، ازداد تحييد شرائح واسعة وإضافية من الجمهور العربي، وخاصة الأجيال الشابّة. فبحثاً عن السلامة، وابتعاداً عن مصادر الخطر، وشعوراً بالتشظّي الحادّ بين ثقافة غربية طاغية وشعار إسلامي مؤنّب، وخضوعاً لمنطق اللحاق بأبجديات الحياة الاجتماعية العادية (أولويّات العثور على عمل، وسكن، وزوجة، إلخ...) كما يفرضها السياق المجتمعي بقوة وتنميط، ازداد تقاعد الشريحة الشبابية عن الانخراط في السياسة.

خلاصة الصورة الإجمالية

خلاصة ما سبق، وفي سياق علاقة التشظّيات والفجوات الكبيرة بين الطبقات المشار إليها أعلاه بالدعوة «إلى الإصلاح في العالم العربي»، تتلخّص الصورة في أن كلّ طبقة من تلك الطبقات (الحاكمة، والإسلامية، والليبرالية، إضافة إلى الأجنبية

الأميركية) تردّد كلمة الإصلاح وهي تعني بها شيئاً غير الذي تعنيه الطبقات الأخرى. كما أن كلّ طبقة تنظر إلى أن الإصلاح المطلوب يجب أن يشمل الآخرين ولا يشملها وتضمر بأن ذلك الإصلاح لا يمسّها.

فالطبقة الحاكمة تردّد شعارات الإصلاح وأنظارها مصوّبة على المجتمع، وعلى تيّاراته الدينية والمحافظة فيه. وتعتقد أن التعليم أساساً، والتعليم الديني تحديداً، يحتاج إلى إعادة صوغ بما يزيد من جرعات التسامح، ويطوّر رؤية أكثر انفتاحاً للعالم. كما تأمل أن يؤدّي مثل هذا الإصلاح إلى محاصرة التيّارات الدينية وعزل شعاراتها ومن ثم إفقادها شعبيّتها. أما التيّارات الدينية، وهي الأكثر حضوراً وشعبية في الشارع العربي، فتردّد شعارات الإصلاح وعينها على «أسلمة الحكم والمجتمع» وإصلاحهما إسلامياً. وبالطبع تستثني نفسها من الإصلاح، بكونها مرجعيّته الأيديولوجية. لا يهمّها الألفاظ والتسميات (ديموقراطية، حريّة سياسية، انتخابات... إلخ) ما دامت قد تقود إلى النتيجة نفسها، أي «الغلبة الانتخابية». والطبقة الليبرالية (الرقيقة في عمقها وأثرها) تردّد شعارات الإصلاح الليبرالي وأنظارها مصوّبة على أنظمة الحكم من جهة، وعلى المجتمع والتيّارات الدينية من جهة أخرى. وهي تعاني تمزقاً خاصاً، فهي ترى في «بعض» النخب الحاكمة (على استبدادها) ليبرالية أكثر بكثير ممّا تراه لدى المجتمع العام للمجتمع (غير الليبرالي). وإزاء حقيقة أن أيّ انتخابات حقيقية في أي بلد عربي كثيراً ما تفرز فوز التيّارات الدينية المحافظة فإن الدعوة إلى الديموقراطية قد تعني الدعوة إلى المحافظة الاجتماعية والثقافية، على نحو يعاكس جوهر الإصلاح الليبرالي الذي تنشده هذه الطبقة.

أدّت هذه العوامل المشتركة، مجتمعة، إلى تفاقم تشتت المجتمع العريض وحيرته، برغم أن الإصلاح هو أهم ما يجب أن يُطالب به. ففي الإصلاح الحقيقي تُكبّل يد التدخّل الخارجي، وتتفكّك احتكارات السلطة والثروة، وتتحقّق الحريّة الإعلامية،

ويتمّ انفتاح المجتمع. بَيْدَ أن المجتمع يدرك، بوعي معلن أو مستبطن، أن النخب الحاكمة والنخب الدينية على السواء هي العنوان الذي يجب أن يتوجّه إليه أيّ إصلاح منشود. فالنخب الحاكمة تضخّ التطرّف في هذا المجتمع عبر استبدادها وإغلاقها كلّ أفق تغيير سلمي. وهي تحشر الناس حشراً في زوايا الدفاع المستميت والمستنمر عن النفس. والنخب الدينية تضخ التطرف المعاكس وتتلاعب بعواطف الناس وانحيازاتها الروحية، فتعبئ بعضها ضدّ بعض وتخلق لها معارك وهمية وتطحن أفرادها بأثقال التأثيم الكاثوليكي الذي يغلّ إراداتهم ويحبطهم.

وهاتان الجهتان في الفضاء العربي هما أكثر الجهات التي تحتاج إلى إصلاح عاجل، بعيداً من الدعوات الأميركية الفاقدة للصدقية. إصلاح الحكومات باتّجاه دمقرطة حقيقية تدريجية، وإصلاح الفكر الديني عبر إحياء العقلانية الإسلامية وبعث الرُّشْديّة والخَلْدُونيّة وكل تيّارات الأنسنة في التراث العربي على حساب التقليد المغلق والذهنية النصيّة المتكلّسة.

وهكذا، فإن صورة ما يحدث منذ عقود عدّة على صعيد العلاقة الغريبة بين أنظمة عتيقة وأجيال شابّة صاعدة هي صورة قاتمة وتناقضية. فالأنظمة التي تشرف على تعليم هذه الأجيال هي نفسها تخلق ضدّها في واقع الأمر، لأنّ كلّ من يتعلّم يدرك ضرورة وحتمية تغيير أنظمة الاستبداد العربي والتخلُّص منها. لكن توسيع التعليم وتعميقه داخلياً والابتعاث خارجياً هما أمران لا مناص منهما، حتى في منظور الأنظمة القائمة. إذ لا تستطيع الحكومات أن تتبنّى برامج تجهيل الأجيال وحرمانها من التعليم. وإذا كان بالإمكان امتصاص أثر هذا التناقض الحاد في السنوات السابقة بهذا المسوّغ أو ذاك، فإن ذلك لم يبقَ أمراً مقدوراً عليه الآن. فتراكم الفشل التاريخي، وسقوط هيبة الدولة العربية ونخبها الحاكمة، وانفتاح الإعلام الإقليمي المتلفز، والخشية من فرض مشروعات تغيير قسرية خارجية، كل ذلك يدفع بأجندة الإصلاح خطوات إلى الأمام

لا يمكن العودة عنها. إذا لم تنجح تلك الأجندة في فتح نوافذ وشقوق سلمية في جدران الاستبداد العربي العتيد، فستُزيحها جانباً أجندات العنف التي تعتاش على فشل التغيير السلمي وسيتواصل تصادم استبداد الأنظمة واستبداد العنف، ومن ثم تواصل الشعوب والمجتمعات العربية مسيرة الخسارة وإهدار الفرص الضائعة.

وهكذا تميل الصورة لأن تكون تشاؤمية بامتياز، خاصة عندما تتشظّى دعوات الإصلاح على صخرة التناقضات الطبقية السياسية والمجتمعية والدينية. ففي الوقت الذي تعد فيه النخب الحاكمة والنخب الدينية، المجتمع بالإصلاح، كلٌ منها وفق رؤيته الخاصة، يبدو المجتمع كاليتيم أو الولد العاق يتلقّى اللطم من كلّ جانب، كأنّه هو الذي جلب الهزائم وقاد إلى الكوارث التي نعيشها، أو هو الذي مارس القمع ضدّ الدولة، أو فرض عليها شروطه واتّجاهاته، أو هو الذي استمرأ انتهاك الحقوق والحريّات واحتكر السلطة. أو كأنّه هو الذي فرّخ التطرّف والتعصّب الأعمى، وليس الفكر الديني المتحجّر الذي يصوغ فتاويه مراهقون سياسيون يفرّون إلى استسهال إراقة الدم كلّما تعقّدت في وجوههم القضايا واستحكمت.

وفي إطار هذه الصيرورة التي تنهك بنفسها قواها الداخلية ليس هناك من يحمل راية هذا المجتمع وينقل حقّاً مطالبه ومشاعره، أو يدافع عنه ويحميه من هذا «العدوان الثلاثي» الذي يتبجّح بدعوات الإصلاح: الولايات المتّحدة، والحكومات العربية، والتعصّب الديني. (لا يرقى الطرف الليبرالي الضعيف لأن يكون على المستوى نفسه للأطراف الثلاثة هذه). إنّ أيّ أفق للإصلاح في العالم العربي يتطلّب تفكيك هذا التحالف، القسري أو الطوعي، الذي شلّ حركة المجتمع العربي عن التحرّك والنموّ الطبيعي. فبين مطارق الضغط الخارجي، والاستبداد الداخلي، والعقم الفكري الديني، قمعت الحركة الابداعية للمجتمع، كما هي في أيّ مجتمع. والآن يتنافس قامعوها في شنّ الهجوم على مجتمعها واتّهامه بالعقم والتقصير.

الرأي العام العربي: ثقافة الاستهانة وحدود الاستجابة[٤]

كيف تنظر الأنظمة العربية إلى الرأي العام وتوجّهاته الأساسية في المجتمع العربي، وكيف تتعامل معه واقعياً. وكيف يجب، نظرياً، أن يكون تعاملها معه إجمالاً. وما هي السياسة السليمة التي يجب عليها تبنيها في هذا المجال؟ السؤال الأول، عمّا هو كائن عملياً من تعامل للأنظمة العربية مع الرأي العام من ناحية واقعية، ربّما كان سهل التناول لأنّ مؤشّراته وعناصره يمكن رصدها ولا تحتاج إلى جهد كبير لتقويمها. فالأنظمة العربية قليلة الاهتمام بتوجّهات الرأي العام لديها، وفي أغلب الأحيان تمضي في سياسات ومسارات معاكسة تماماً لما هو سائد في الرأي العام. والسؤال الثاني، عمّا يجب أن يكون عليه شكل ذلك التعامل ينطوي، بالتأكيد، على صعوبة بالغة في تناوله، تتجاوز إغراء الإجابة السهلة والفورية التي قد تقفز إلى الأذهان مباشرة. الإجابة الفورية المغرية هي أن تخضع الأنظمة والسياسات للأنظمة الحاكمة للتوجّهات الأساسية والشعبية للرأي العام أيّاً كان، وهي إجابة تحصيل حاصل إذا توافقنا على أن الإهمال والتجاهل، حتى لا نقول الاستخفاف والازدراء، هما ديدن التعامل الرسمي مع مكوّنات ذلك الرأي العام.

غياب الرشد لدى النخب الحاكمة والرأي العام

بَيْدَ أن قليلاً من التأمّل يكشف أن المسألة أكثر تعقيداً، وتمتاز بدقّة تتجاوز السجال

(٤) «شؤون عربية»، أيار/مايو ٢٠٠٥.

المباشر في شأن استبداد الأنظمة وتجاهلها للإرادة الشعبية، وتصل إلى تخوم شديدة التداخل بين ما هو قائم سيئ ومعروف سوؤه وبين ما هو غير مرئي لكن مجهول كنهه وما قد يكون أكثر سوءاً ممّا هو قائم. هل هذا يعني أن توجّهات الرأي العام في المجتمعات العربية، وفي حال الإذعان لها واعتمادها بوصلة للحركة السياسية، قد تسبب كوارث أكثر ممّا تسببه الأنظمة الحاكمة؟ ليس بالضرورة، لكن في الوقت نفسه لا يمكن دخص ذلك بالمطلق أو تجاهل إمكانيّته. وهل يعني هذا الدفاع عن «الأمر القائم» وتبريره بدعوى أن ما قد يخلفه قد يكون أسوأ؟ ليس أيضاً بالضرورة، لكن ما هو مطلوب ومهمّ في هذا النقاش ليس الاصطفاف التحزّبي مع «الأمر القائم» أو ضدّه بل الفهم المعمّق لآليّات التغيير وموقع الرأي العام، وما هي مكوّنات ذلك الرأي العام والوجهة التي قد يدفع نحوها. بعبارة أخرى، أنتجت العقود الماضية من الفشل التاريخي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ثقافة غير رشيدة على مستوى النخب الحاكمة، وأيضاً على مستوى الرأي العام، إذ تطرّف كلّ منهما في اتّجاه معاكس. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحيط بها هذه المعالجة. لكن أيّة إطلالة بانورامية على التسيس العربي الذي تتبنّاه النخب الحاكمة، حيث الفساد المستشري، البقاء في الحكم عقوداً طويلة، والقرارات الهوجاء، والأمزجة الفردية، والنزق في اتّخاذ قرارات الحرب والسلم، وفشل العمل الجماعي على المستوى العربي، والتبعية السياسية والاقتصادية، والفشل العسكري أمام إسرائيل، والفشل في مواجهة الاختراقات الخارجية. ذلك كلّه لا يشير إلى الرشد السياسي. وعلى مستوى الرأي العام، فإنّ أيّة إطلالة موازية تشير إلى سيادة القضايا الهامشية، وعلو كعب القضايا الدينية والخطابات الشعبوية، والاستهتار بالوطن ومسألة المواطنة، وعدم الاكتراث لحسّ المسؤولية الجماعية، وشيوع العقلية الثأرية والانتقامية من النظام والوطن معاً، وعدم تزحزح القبلية والعائلية والطائفية في العديد من البلدان العربية بل تكرّسها، إضافة

إلى شواهد عديدة تشير إلى كل شيء ما عدا سيادة العقلية الراشدة.

لكن لا بد من التأنّي ومعالجة هذه المسألة الحسّاسة بهدوء وبرود أعصاب بعيداً من السجال والتوتّر. ومن أجل تأكيد الموقف النظري الذي تستند إليه هذه المقاربة لا بد من تسجيل بدهية أولية وهي أن ألف باء الحكم الجيّد هو أن يعبّر عن رأي الشعب ويجسّد توجّهاته ويكون المدافع عن تلك التوجّهات. كما أن ألف باء الحياة السياسية الديموقراطية هي أن يتمكّن الشعب ليس من المشاركة في صوغ السياسة العامة للبلد المعني فحسب، بل في أن يكون الحكم النهائي في مسارها، تأييداً واستمراراً أم تعديلاً وإيقافاً. لكن ما هو لصيق الأهمية بهذه البدهية هو «نظرية» أخرى ربّما لا تتمتّع بالوضوح والتوافق نفسهما بين المهتمين، وهي أن هناك مسافة كبيرة بين «ألف» الحكم الجيّد و... «يائه»! أي بين البدء به والاعتقاد بضرورة الانخراط التدريجي فيه، وبين التطلع إلى الهدف والمحطّة الأخيرة التي من المؤمل أن يقود إليها. وهكذا فإن البدهية المذكورة أعلاه يمكن، وربّما يجب، إعادة صوغها كالآتي: «إن تمكين الحكم الجيّد من أن يأخذ مكانه في الفضاء السياسي والاجتماعي العربي، بما في ذلك تعبير ذلك الحكم عن رأي الشعب وتوجّهاته، وترقية الإرادة الشعبية لتكون هي بوصلة شهادة حسن السلوك للنظام الحاكم، هذه كلّها عملية تدرّجية تبدأ من «الألف» وتنتهي بـ «الياء» بما يتضمّنه ذلك من صيرورة ومسيرة طويلة ومعقّدة... . ولا تطبّق بمنطق «الألف» و«الياء»، بما ينطوي عليه ذلك من افتراضات قصر عمر العملية وإمكانيّة تحقيقها دفعة واحدة واضمحلال المسافة بين البداية والنهاية».

وعليه، ولتحرير نقطة البداية في النقاش هنا يمكن القول بوجود خيارين أمامنا، واحد نظري مباشر ونتيجته معروفة سلفاً، وهو أن الأنظمة العربية مستهترة بالرأي العام ولا تلقي له بالاً، وهو حقيقة واقعة ما دام المناخ العام مناخاً تسلطياً غير ديموقراطي. وأنه، من ثم، يترتب على تلك الأنظمة أن تخضع فوراً وكلياً للرأي العام وتوجّهاته. أمّا

الخيار الثاني فهو عملي ينطلق من الأمر الواقع (وليس النظري) الراهن على بشاعته وتعقيداته من دون الإقرار به أو بالمآل التاريخي الذي تطوّر عبره. والمقارنة الواقعية، من هذا المنظور، تعيد صوغ السؤال على الشكل الآتي: ما هي النتائج المترتّبة على المطالبة بخضوع السياسات العربية لمزاج الرأي العام في بلدانها، آخذة في الاعتبار تطرّف هذا الرأي العام الناتج عن تطرّف تلك السياسات في إهماله فترات طويلة وأيضاً بسبب الفشل التاريخي لتلك السياسات، ثم بسبب شيوع الشعبوية والدوغمائية السياسية في أوساط ذلك الرأي العام ثانياً؟

الفجوة المعوّقة بين الوعي السياسي للنخب الحاكمة ووعي الرأي العام

تعقُّد العلاقة بين السياسات الرسمية العربية والرأي العام والفصام الكبير بينهما تتحمّل مسؤوليته السياسات العربية في الدرجة الأولى والكبرى، نتيجة إهمالها الإرادة الشعبية عقوداً طويلة من السنين. والفجوة الحالية الكبيرة بين وعي النخبة الحاكمة إزاء القضايا السياسية المختلفة ووعي الشرائح الشعبية لها سببه أن هذه الشرائح لم يُسمح لها بالانخراط في العملية السياسية واكتشاف تعقيداتها، على نحو يساهم في تنمية الحسّ العقلاني على حساب الشعبوي، وتقدير صعوبات الخيارات المطروحة على أنظمة الحكم، بغض النظر عن طبيعة تلك الأنظمة أو جودتها أو فسادها. بل إن تلك الفجوة اتّسعت وزاد الافتراق بين ما تطمح إليه الشعوب، وتظن أنه قيد الإمكان والتحقّق، وبين ما تقوم به الأنظمة، أو الأحرى ما تعجز عن القيام به إمّا بسبب ترهّل ذاتي وإما بسبب ظرف خارجي ضاغط وموضوعي. وليس ثمة تناقض بين غياب عقلية الرشد لدى النخب الحاكمة التي أشرنا إليها آنفاً ووجود وعي سياسي لديها بالعالم من حولها. فغياب الرشد له علاقة بكيفية تنفيذ الحكم وممارسته، في حين أن للوعي السياسي علاقة بإدراك أنماط العلاقات والمؤثّرات في عمليات السياسة وقضاياها.

خلال العقود التي مرّت، تفاقم اتّساع تلك الفجوة وعمقها، وفي ظلّ التباعد والتباغض بين الأنظمة وشعوبها مُلئ فراغ الفجوة بكل أنواع المعارضات، عقلانيها وشعبويها. لكن الحصيلة المأسوية هي أن الرأي العام العربي أوغل في طموحاته التي يرى أن عدم تحقّقها سببه الوحيد هو الأنظمة القائمة، وأهمل تقدير أي ظروف خارجية وداخلية معوّقة وتفرض على الجميع التواضع في الطموحات إزاء أيّ مسار من المسارات. فحتى لو انقلبت الأنظمة السياسية إلى أنظمة على أي طراز مثالي تأمله الشعوب فإن ذلك لن يعني حلاً للمشكلات المتفاقمة والمستعصية الداخلية والخارجية دفعة واحدة.

لا بدّ من نقطة ما للبداية

وهكذا، فإن الإجابة المباشرة، من الناحية النظرية البحتة، عمّا يجب أن يكون عليه تعامل السياسات العربية مع الرأي العام في مجتمعاتها لا تحتاج إلى كثير عناء. لكن النظرة العملية والواقعية لهذه المسألة على الصعيد العربي وفي المرحلة الراهنة، تستلزم تقليباً لها من جوانب عدّة. ولتنزيل التنظير التجريدي إلى مستوى عملي وواقعي فلنتأمل الفرضية الآتية: لنفترض أن نظام حكم معيّناً في بلد المشرق العربي قد تغيّر في ظرف زمني قصير، بما يعني استمرار أنماط الرأي العام السائدة حالياً، وأن نظام الحكم الجديد بغض النظر عن توجّهه السياسي أو الأيديولوجي، قرر أن يخضع كلّه لمزاج الرأي العام، خاصة أن هذا النظام قد وصل إلى الحكم نتيجة الشعبية التي حظي بها من الغالبية التي تشكّل ذلك الرأي العام. فإن كان مزاج الغالبية على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي هو إعلان الحرب على إسرائيل، وتمزيق كل اتّفاق سلام بين ذلك البلد وإسرائيل (إن كان هناك اتّفاق مثلاً)، وربّما الدفع باتّجاه خوض حرب عسكرية على إسرائيل، فماذا على نظام الحكم أن يفعل؟ بل أقل من ذلك، إذا دفع الرأي العام باتّجاه

دعم الفلسطينيين بالسلاح المباشر، فماذا على الحكومة أن تفعل؟ هل توجّه شاحنات السلاح إلى الحدود مع إسرائيل لتهرّبها إلى المقاومين الفلسطينيين؟ وإذا كان المزاج الشعبي المعادي للولايات المتحدة مثلاً يُطالب بقطع العلاقات مع واشنطن وإغلاق السفارة الأميركية، فكيف يجب أن تكون استجابة النظام؟ وماذا لو كانت الإرادة الشعبية العامة مع إطلاق برامج تصنيع عسكري نووية، على ما في ذلك من استنزاف للثروات، واستعداء للقوى الكبرى قد يجرّ البلد إلى معارك اقتصادية وسياسية تنهكه، فهل يستمع نظام الحكم إلى ما يُراد منه ويخضع للمزاج العام؟ ولنتخيّل أن نظام الحكم المقصود يسيطر عليه أكثر التيّارات شعبيّة في الشارع العربي والأقرب إلى نبضه والأكثر تمتعاً بثقة الشارع، فماذا سيكون عليه الأمر؟ إذا أردنا أن نسير في تلك الافتراضات إلى نهاياتها، فنحن أمام خيارين لا ثالث لهما ويترتّب على كلّ منهما انعكاسات أو تحديد للمسار العام الذي يتبنّاه النظام.

الخيار الأول: الاستجابة الكاملة لمزاج الرأي العام

فهنا، تحقيقاً للشعارات المطروحة في مرحلة معارضة النظام القائم إزاء ضرورة الانصياع للإرادة الشعبية، نفترض أن نظام الحكم الجديد سيتبنّى سياسة الإنصات التامّ للرأي العام واتّباع توجّهاته مهما كانت. فداخلياً أم خارجياً تكون بوصلة القرارات متوائمة تماماً مع المزاج العام الغالب سواء عن طريق آليات الديموقراطية المباشرة (الاستفتاءات المتتالية) أم الديموقراطية غير المباشرة (المناقشة البرلمانية التي يترتّب عليها حجب الثقة عن الحكومة إن لم تطبق ما يريده الجمهور العام). وفي هذه الحالة علينا أن نتخيّل تبنّي موجة من السياسات على الصعيدين، المحلّي والخارجي، لا تعترف بالقيود أو بالمحدّدات الخارجة عن الرغبة أو الإرادة الذاتية، وستكون بالتعريف سياسات راديكالية لم يعهدها البلد. فربما تضمنت سياسات تأميم، أو حماية

اقتصادية زائدة، أو تحجيماً للقطاع الخاص ولشريحة الأغنياء التي يُنظر إليها، مثلاً، بنقمة في هذا المجتمع أو ذاك. أو الخروج من عدد من الاتّفاقات الدولية، وإلغاء أعراف وممارسات استمرت عقوداً من الزمن. واجتماعياً وثقافياً، ربّما تضمّنت تلك السياسات فرض أنماط معيّنة، على سبيل المثال فرض الحجاب إن كان الحكم إسلامياً، أو تحريم ممارسات سلوكية معينة، أو محاربة بعض جوانب الثقافة. خارجياً، ربّما تضمّنت تلك السياسات قطع العلاقات إمّا عملياً وإمّا بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة، وافتعال معارك عدّة مع القوى الكبرى، أو التورّط في حرب مع إسرائيل ليس فيها أدنى توازن للقوى، وتعريض البلد لحصار ومقاطعة دوليين.

باختصار، وبسبب وجود الفجوة التي أشرنا إليها أعلاه بين الوعي السياسي للنخبة الحاكمة (على ما هي عليه من فساد)، وضمور وعي موازٍ عند الشرائح العريضة من الشعب بسبب تغييبها عن المشاركة السياسية فإن أخطار الاندفاع إلى سياسات عشوائية متسرّعة بل مدمرة تحت شعار الاستجابة التامّة للرأي العام ستكون هائلة. ولربّما في تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث الثورية في حقبة ما بعد الاستقلال شواهد بارزة، بل حزينة، على حالات دمار وتدمير ذاتي عديدة قادتها نخب سياسية ثورية حديثة وصلت إلى الحكم إمّا بالانقلاب العسكري وإمّا بالانتخابات وأرادت أن تهزم بالنيّات الحسنة بشاعة الواقع وقيوده الداخلية والخارجية، فانخرطت في سياسات عشوائية لإرضاء الرأي العام، لكنّها انتهت بعد فترة لتصبح أسوأ من النظام الذي تخلّصت منه، وخسرت تماماً الرأي العام الوطني والعلاقات الخارجية للبلد المعني.

الخيار الثاني: اكتشاف حدود وقيود الاستجابة

يكتشف نظام الحكم الجديد ونخبته الوافدة حديثاً إلى الحكم، أن قضايا الإدارة

السياسية المباشرة للمجتمعات والبلدان هي أعقد بكثير من ترف إطلاق الشعارات النظرية خلال مرحلة المعارضة، وأن هناك فرقاً كبيراً بين ما ترغب فعلاً معظم أنظمة الحكم في تحقيقه لشعوبها وبين الواقع الصلد الذي يضيّق عليها هوامش المناورة ويقيّد حدود حركتها إلى الحدود الدنيا، فتبدو شبه مشلولة في كثير من الأحيان أمام واقع دولي وضغوط لا يمكن الفكاك منها. كما تكتشف النخبة الحاكمة التي وصلت إلى سدّة النظام، وجود الفجوة الكبيرة تلك بين ما تراه وتعيه بحكم موقعها المتقدّم ذي الأفق الواسع المطلّ على ما يدور في العالم وما يمكن تحقيقه وما لا يمكن تحقيقه، وبين ما تراه وما لا تعيه غالبية الشرائح الشعبية من قدرة على تحقيق أو عدم تحقيق ما تطالب به نخبة الحكم الجديدة. ومن المفهوم أن تكون تلك الشرائح الشعبية مدفوعة بتراكمات وإحباطات عقود من القمع والضغط وفشل الأنظمة السابقة، ومن ثم تتوقّع أن تحدث المعجزات على يد نظام حكم جديد، خاصة إذا كان قريباً من نبضها ووصل إلى الحكم برضاها ودعمها اللامحدود.

في هذه الحالة، وهي الغالبة على كلّ تجارب الحكم، تصطدم النخبة الحاكمة الجديدة بالواقع المرّ، وتدرك على الفور ضمور خياراتها، بل اقترابها من نقطة قريبة من خيارات الحكم السابق الذي كالت له اتّهامات الفساد والتفريط. وتدرك أن كلّ ما تستطيع أن تقوم به هو إضافات وتحسينات نسبية وليست جذرية، وأن ذلك يحتاج إلى فترات زمنية أطول ممّا توقّعت، وهذا كلّه لا يرضي المزاج والرأي العام الذي يريد تغييراً سريعاً وملموساً. وفي أحسن الحالات يتمركز الفرق الرئيسي بين نظام الحكم المغادر ونظام الحكم الوافد حديثاً في نسبية نظافة اليد، وضمور الفساد، والشفافية، والصراحة في مواجهة الشعب بضيق أفق الخيارات المطروحة: فمحلّياً ليس بإمكان النظام تحقيق العدالة الاجتماعية دفعة واحدة كما ترغب بصدق نخبته الحاكمة الجديدة، وخارجياً، ليس بإمكانه شنّ حرب عسكرية على إسرائيل استجابة لنداءات

الرأي العام ومناصرة للفلسطينيين. وما يبقى في الفضاء العام خطاب سياسي عام حول الشعارات التي تحاول لفظياً ردم الفجوة بين النظام والرأي العام، لكن عملياً لا تختلف تلك الشعارات عن شعارات النظام التي سبقها إلا في اللون الأيديولوجي؟

أين الوجهة إذاً؟

سيرفض كثيرون حصر خيارات علاقة النخبة الحاكمة حتى لو كانت تحظى بشعبية كبيرة، بخيارين، إمّا الخضوع المطلق للرأي العام، وإمّا تكرار ما كانت عليه سيرة النظام السابقة من واقعية سياسية شبه مستسلمة لضغوط الأمر الواقع ومحدّداته. وسيطرح البعض خياراً ثالثاً وسطياً، يأخذ في الاعتبار توجّهات الرأي العام لكن لا يستمر في اللحاق بها حتى النهاية، فلا يدمّر نفسه ويدمّر البلد، وفي الوقت عينه يحترم الإرادة الشعبية وتوجّهات الرأي العام. نظريّاً هذا هو أفضل الحلول، لكن عملياً سيتضاءل إلى أن ينضوي في إطار الخيار الثاني، خيار إدراك الحدود الواقعية الضيّقة للاستجابة للرأي العام. ستبدأ النخبة الحاكمة الواصلة إلى الحكم حديثاً بسقف عالٍ من محاولة إرضاء الرأي العام، لكن من دون أن تتهوّر في سياسات عشوائية. ثم يبدأ ذلك السقف بالانخفاض التدريجيّ مع تعمّق الإدراك لتعقيد الوضع الراهن، ومحدودية ما يوفره، وإلى أن يقترب من السقوف السابقة.

لكن مع ذلك يظل الفرق النسبيّ الذي قد توفّره نخبة حاكمة تعتمد الشفافية المطلقة ومصارحة الشعب بثقل الخيارات المطروحة، مرفقاً ذلك كلّه بنزاهة وغياب فساد، فرقاً مهماً وفعالاً وعامل إنضاج للعملية السياسية وللرأي العام برمته. فالرأي العام في نهاية المطاف يمكن أن يطوّر عقلانية عميقة وبسرعة لافتة إن تمّ التعامل معه بشفافية ومصارحة. وربّما في المثال التركي الراهن حيث يسيطر على الحكم حزب ذو خلفية وجذور إسلامية منذ عام ٢٠٠٢، شاهد يشير إلى الحكم النزيه الذي يعقلن

الرأي العامة بمصارحته ويوازن سياساته محلياً وخارجياً من دون أن يخترق المعجزات، مع استمراره في مراعاة محدّدات السياسة في الداخل والخارج وما تفرضه من ضيق في الخيارات المتبنّاة.

وسواء اقتنعنا بالمثال التركي أم لا، فإن الأمر الملح عربيّاً هو ردم فجوة الإدراك السياسي بين النخب الحاكمة والرأي العام، وذلك كي يتعمّق وعي الرأي العام بتعقيد الخيارات السياسية ومحدوديّتها. وهذا الردم لا يتمّ إلا بتنازل النخب الحاكمة نفسها على صعيد الدمقرطة والشفافية والحكم الصالح وتبنّي النزاهة التي تطرح على الجمهور ما هو مطروح على النظم الحاكمة. وهي عملية فيها تُحيّد العناصر غير الموضوعية الفاعلة بقوّة الآن، وهي عناصر شيوع الفساد والاستبداد والعائلية والقبلية والقمع، وهذه كلّها تؤدي إلى عدم اكتراث الرأي العام لمستقبل السياسة في البلد. فحتّى لو قيل إن هذا الخيار السياسي أو ذاك قد يجرّ البلد إلى مآلات تدميريّة فإن جزءاً مهمّاً وكبيراً من الرأي الشعبي العام سيرى ذلك المآل التدميري يحلّ بالنظام الحاكم وحده وليس بالبلد، ومن ثم لن يزعجه ذلك كثيراً.

إضافة إلى ذلك فالملحّ على صعيد تعميق وعي الرأي العام وتشذيب تطرّفاته هنا وهناك، قضية نشر السياسة وتقريبها إلى الجمهور بعد عقود طويلة من التنفير الدائم منها. فالواقع الراهن يشير إلى حالة محزنة من العزوف الجماعي عن السياسة بسبب التخويف منها وما قد تجرّه على الفرد من ويلات، أو بسبب الفشل الدائم الذي ينسب إليها وما جرّته على الأوطان العربية من مآسٍ. وهذا العزوف، أو الهجرة، يتمّان إمّا باتّجاه الأيديولوجيات وخاصة الخلاصية الدينية التي تتوّج هروبها من مواجهة السياسة بطرح رؤى طوباوية تشبع أحلام الأفراد، لكنها تنقلهم إلى عالم مثالي غير متحقّق في أرض الواقع، مما يزيد من غربتهم عن السياسة ويزيد من اتّساع الفجوة المُشار إليها آنفاً. وإما أن يتمّ ذلك العزوف باتّجاه اللامبالاة العامة والاهتمام بجوانب

الحياة الأخرى، حيث الانغلاق على المصالح الفردية، والاندراج في ما هو متاح، مع الانخراط في الجوانب الترفيهية غير المسيّسة. وهذا أيضاً يساهم في ديمومة التسطّح السياسي عند الرأي العام، وسيادة افتراضات غير صحيحة لدى شرائحه العريضة في شأن أسباب الفشل الذي تواجهه البلدان العربية، مما يزيد، مرّة إضافية ومن اتجاه آخر هذه المرة، من اتساع الفجوة المذكورة وتعمّقها.

في الوضع الراهن ليس هناك أي مؤشرات تتعلّق بتغيير جذري في الأنظمة العربية الحاكمة ووصول نخب سياسية جديدة إلى الحكم تحمل نظرة غير تقليدية وغير مستهترة بالرأي العام في المجتمعات العربية. و«الربيع العربي الديموقراطي» ما زال بعيداً. مع ذلك علينا القول إن بارقة تفاؤل تلوح في الأفق ولها علاقة بتوقّع تحسّن نظرة الأنظمة إلى الرأي العام، ويرتبط ذلك بما تفرضه الدعوات محلياً أم خارجياً، ومهما تكن عصيّة على التطبيق الراهن، فهي تنتج خروقاً وشقوقاً في جدران الاستبداد العربي الصلدة، وتفرض شروطاً نسبية جديدة. وما نراه في أكثر من بلد عربي من نزوع نحو الانفتاح التدريجي أسياسياً كان أم إعلامياً أمر يستلزم الترحيب على تواضعه وبطئه. فهو في النهاية يخلق أجواء إيجابية لإغواء أفراد كثيرين للانخراط في السياسة، وهي الأجواء نفسها التي تنضج على المدى الطويل الرأي العام وترشده.

جمود «الشارع العربي»: محاولة للفهم(٥)

السياسات العربية الحكومية في الدرجة الأولى ثم الشعبية في الدرجة الثانية تظهر عجزاً واضحاً إزاء التعامل بفاعلية مع قضايا المنطقة، الدائم منها كفلسطين والعراق والسودان، والطارئ منها كالحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦. لا تحتاج هذه الحقيقة البارزة إلى برهنة وإثبات، فأوصاف «العجز العربي» و«الشلل العربي» و«فشل النظام العربي» وسوى ذلك، أصبحت من اللوازم التحليلية عند الحاجة لرسم صورة ردّ الفعل العربي إزاء القضايا الملحّة على الدوام، أو أيّة قضايا طارئة. ولعلّ أحدث الأمثلة وأكثرها جدّة تمثّل في الشلل العربي شبه التام إزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي تجاوز الشهر، وأثناءه غاب كلّ وجود حقيقي للسياسات العربية، رسمياً أو شعبياً، في التأثير بفاعلية على مجرى الحرب أو وقفها. واستمرار الرسوخ الصلد لهذه الحقيقة السياسية التي نعيشها، أيّ حقيقة «العجز العربي»، وأسبابها واستمرارها بشكل مدهش، هي ما يحتاج إلى وقفات ومحاولة فهم وتحليل، وليس وجودها أو عدمه، وهو ما تسعى هذه السطور إلى مقاربته.

علينا أوّلاً أن نكون أكثر تحديداً في تعريف المصطلحات المستخدمة هنا، وخاصة تعبير: «إثارة اهتمام السياسات العربية» وكذلك تعبير: «التأثير في مسارات القضايا بفاعلية». المقصود بالسياسات العربية هنا سياسات الحكومات العربية، وسياسات

---

(٥) «شؤون عربية»، آب / أغسطس ٢٠٠٦.

الحركات والتيّارات الشعبية، وإثارة اهتمامها يُقصد به بدفعها للتحرّك ومغادرة مربّعات الجمود السياسي التي تأسرها وتشلّ حركتها، بحيث يصبح عاملاً مؤثراً في مسار القضايا المعنية، أو على الأقل عنصراً مهماً تأخذه في الاعتبار القوى الكبرى والإقليمية التي تسيّر السياسة في المنطقة. أما «التأثير في مسارات القضايا بفاعلية» فالمقصود به أن يصل تحرّك السياسات العربية وفعلها وتأثيرها إلى أن يغيّر مسار القضية تحت النقاش باتّجاه لم يكن ليتوجّه إليه لولا تأثير العامل العربي، وتحديداً باتّجاه الدفاع عن المصلحة العربية بعيداً من الإملاءات الخارجية. كما أن تعريف هذين الأمرين يمكن أن يُلحظ من زاوية غيابهما التام. فسياسات خوض الحرب والصراع وصفقات ومشاريع إنهائها التي تسيطر على المنطقة تصوغها وتطبّقها الولايات المتحدة بشكل أساسي في ظل إهمال وتجاهل شبه مطبق لردّ الفعل العربي، كأن هذه السياسات تتم في منطقة فراغ جغرافي وسياسي ليس فيها حكومات يجب أن تُستشار على أقل تقدير، أو شعوب يمكن أن تعترض.

في محاولة رصد أسباب «العجز العربي» وتحويل المنطقة إلى «فراغ سياسي وجغرافي» يتيح للدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، التحكّم في مصير المنطقة وقضاياها كما تشاء يمكن ربط بعض العوامل البنيوية على مستوى المنطقة بعوامل محلّية على مستوى الدول كوحدات منفصلة. الصورة الموجزة الناشئة عن تلك الأسباب تحتوي على مفارقة متكوّنة من جزءين: الأوّل وجود هشاشة وشلل شبه كلّي في معظم البلدان العربية إن لم يكن كلّها إزاء مواجهة اشتراطات القوى الخارجية، وغياب القدرة على مواجهة مشروعاتها وأجنداتها التي تريد أن تفرضها على المنطقة. والثاني وجود صرامة وبطش شبه كلّي في هذه البلدان إزاء التعامل مع القوى المحلّية، وغياب القدرة على الانفتاح الحقيقي على هذه القوى والاندماج معها في أجندات وطنية تُشعر المواطن العربي بالثقة بنظامه السياسي والأمني والاجتماعي.

وهكذا تفضي الأسباب والمحددات البنيوية على المستويين العربي والإقليمي إلى إبقاء وديمومة الشلل الرسمي العربي، وهذا يتحكّم بدوره في مقادير هوامش العمل والتحرّك الشعبي وغير الرسمي على المستوى المحلّي. والصورة المفارقة الناتجة هنا، وهي الشلل العسكري والسياسي الخارجي مقابل الفاعلية الأمنية والاستخباراتية الداخلية، تطيل من امتدادات العجز العام وتوزّعه على طرفَي الحدود فيصبح داخلياً كما هو خارجي، وتكون نتيجته النهائية فقدان القدرة على الفعل إزاء قضايا المنطقة برمّتها وتفاقم الهشاشة الإجمالية. وبتفصيل أكثر نحن حيال أزمة بنيوية عميقة ذات مستويات متداخلة، ولا يمكن تحرير جزء من المشهد العربي نحو تفعيله كاملاً مع قضايا المنطقة من دون الاصطدام بقسوة المحدّدات البنيوية وضيق الخيارات التي توفّرها. وربّما أفاد هنا التأمّل المُعمّق في صنفَي العوامل، الإقليمية والمحلّية، المسبّبة للشلل التاريخي الذي نراه الآن في المشهد العربي، وذلك في سياق محاولة تفكيك هذه الأسباب ومعالجتها. وفهم هذه الأسباب ومعالجتها هما العتبة التي لا بد من الوصول إليها بغية الانتقال لمواجهة السؤال الكبير: هل يمكن معالجة الشلل الرسمي والشعبي العربي، وكيف؟

أوّلاً: هشاشة وشلل النظام الرسمي حيال القوى الأجنبية

يجب الإشارة ابتداءً إلى أن النمط شبه العام الذي ينظّم علاقات معظم الدول العربية بالدول الكبرى، وخاصّة الولايات المتحدة، ما زال نمط التبعية التعاقدية التقليدية، إذ تقدّم الولايات المتحدة خدمات الدعم السياسي والأمني للحكومات القائمة نظير الحصول على خدمات ومواقف دبلوماسية وعسكرية وأمنية. ولأن هناك نقصاً في شرعية العديد من الأنظمة العربية سببه عدم ولادة هذه الأنظمة في صيرورات انتخاب شعبية ديموقراطية نزيهة، يُصار إلى تعويض هذا النقص في الشرعيّة عبر الدعم الخارجي

المُثقل بالشروط. وبعض هذه الشروط يتمثل في تقديم مواقف سياسية متناغمة مع سياسة وأهداف وأجندة الطرف الداعم، الولايات المتحدة هنا. وفي السنوات الأخيرة أضيف إلى هذا النمط التعاقدي بعناصره التقليدية عنصر جديد تمثّل في عامل الضغط لإحداث الدمقرطة واستخدامه كسيف مسلّط على رقاب هذه الحكومات. ويُستخدم بحسب الدمقرطة واستجابة هذه الحكومة أو تلك لاشتراطات وتنازلات مطلوبة على جبهات أخرى مثل الموقف في فلسطين أو العراق وأخيراً لبنان. خلاصة ذلك كلّه أن الحكومات العربية، وكلّ منها ملويّة ذراعها لأسبابها الخاصة (الاقتصادية، الأمنية، التسلحية، الرغبة في الهروب من تهمة الإرهاب إلخ...)، لا تستطيع اتّخاذ مواقف حرّة إزاء القضايا المستجدّة في المنطقة مسوقة بمصالحها الوطنية ومصالح المنطقة بشكل أساسي.

أثر حرب الخليج الأولى

إضافة إلى ضغط وثقل الإطار العام الناظم للعلاقة مع الولايات المتحدة المشار إليه أعلاه، وتكبيله القرار العربي الرسمي، اتّجه الوضع العربي برمّته إلى مسار أكثر سوءاً بعد حرب الخليج الأولى التي تلت غزو الكويت عام ١٩٩٠. فعقب تلك الحرب تكرّست انشقاقات عربية حادّة ليس على مستوى الأنظمة والنخب الحاكمة فحسب، بل كذلك على مستوى النخب الثقافية والسياسية والتيارات الشعبية. وكانت درجة وعمق انشقاق هذه النخب وتوازيها المدهش مع اصطفافات الأنظمة والحكومات كبيرة جداً ولعلّها تحدث لأوّل مرّة في تاريخ العرب الحديث من حيث العمق والنوع والكيفية. ففي أوقات سابقة كانت هناك تداخلات كبيرة بين ولاءات التيّارات السياسية والحزبيّة العابرة للحدود، والمتعارضة مع سياسة دولها. وقد ساهم هذا الانشقاق النخبوي السياسي على المستوى الشعبي في بعثرة ما كان قد تبقّى من بوصلات

إجماع عربية شعبية كانت تحدث من وراء ظهر الأنظمة إزاء القضايا العربية. فعلى سبيل المثال، لم يبقَ الإجماع الشعبي والسياسي غير الرسمي على قضية فلسطين بالزخم والقوّة نفسيهما اللذين كانا قبل حرب الخليج وتبدّى الانقسام وتبعثر الإجماع العربي الشعبي النخبوي أكثر فأكثر في قضايا أخرى مهمّة كحرب العراق عام ٢٠٠٣، ثم أخيراً إزاء الحرب الإسرائيلية على لبنان سنة ٢٠٠٦، حيث تبنّت نخب وتيّارات شعبية آراء حكومات عربية حَمّلت «حزب الله» مسؤولية اندلاع الحرب على قاعدة خوض مغامرات غير محسوبة.

أثر صعود قوّة إيران ونفوذها

والمفارقة الغريبة أن تعقيدات الوضع الإقليمي في السنوات الأخيرة خاصة من حيث تصاعد قوّة إيران ونفوذها وخشية الحكومات العربية من هذه القوة لم تدفع الدول العربية لتبنّي سياسة فعّالة لاحتواء النفوذ الإيراني والتعامل معه على قاعدة المصالح المشتركة وتنظيم الأمر الواقع الجديد. بل إن الجمود العربي حافظ على استمراريّته ورضيت الدول العربية بموقف المتفرّج على صراع النفوذ الطاحن بين الولايات المتحدة وإيران الصاعدة، سواء في العراق أو في لبنان وكلّ ذلك على خلفية الإصرار الإيراني على المضي في مسألة تخصيب اليورانيوم وامتلاك الطاقة النووية. وعوض أن يُسهم الوضع الجديد الناشئ بعد حرب العراق والاحتلال الأميركي له في إطلاق تسيُّس عربي مختلف، فإن الذي ساد هو استمرار التسيّس التقليدي القديم القاضي ضمناً بقبول إدارة الولايات المتحدة للملفات الساخنة في المنطقة نظير صفقات وتبادلية سياسية مجحفة بحق المصالح العربية. وعملياً أنيط بالولايات المتحدة تحقيق «آمال» لا «ضمانات» بأن يتطوّر الوضع العراقي باتّجاه سلمي يكبح جماح العنف الذي انفجر بعد الحرب، ويحول دون تخطّيه الحدود باتّجاه الدول

العربية المجاورة. وهكذا انسحب التأثير العربي في شكل العراق الجديد إلى أدنى مستوى، في حين تعاظم التأثير الأميركي والإيراني إلى أعلى مستوى.

إهمال أخطار التقسيم

وأخطر من ذلك كله هو تطوّر مستوى جديد من إهمال القضايا المصالح الوطنية، يغامر بالوحدة الوطنية لكلّ بلد من البلدان العربية ولا يعالج أخطار الانقسام والتفتّت. فبسبب تعقّد الوضع الإقليمي والتدخّل الأميركي العسكري والسياسي المباشر في أكثر قضايا المنطقة من دون أيّ ردّ فعل عربي، وفشل الحكومات العربية في الانفتاح على قوى المعارضة الداخلية ومصالحتها، انجرف الرأي العام العربي أكثر فأكثر نحو اتّجاهات راديكالية إسلاموية على نحو أضعف هو الآخر احتمالات الانفتاح السياسي أيضاً، ودفع الحكومات إلى الانكماش أكثر فأكثر للحفاظ على ذاتها. ويحدث هذا على خلفية تزيد على ستة عقود من السنين هي عمر الدولة العربية الوطنية/القطرية التي استقلت عن الاستعمار من ناحية، وحاربت فكرة الدولة العربية القومية الموحّدة من ناحية ثانية. وخلال هذه العقود الستة تبدّى أن سياسة هذه الدول التي كانت تقدّم مفهوم المصالح الوطنية/القطرية على المصالح الجماعية القومية، تحت شعار بناء الدول وعدم الانخراط في مشروعات وقضايا قومية عربية، لم تكن أقلّ كارثيّة من سياسة الدول التي أطلقت حروباً وصراعات تحت شعارات قوميّة فوقيّة. لكن الذي أضعف منطق الانكفاء على الذات الوطنية هو تواضع المنجزات على المستوى القطري للدول المستقلة، فلا هي حقّقت نُظماً سياسية واقتصادية ناجزة وناجحة على المستوى الداخلي، ولا هي حافظت على صيغة نظام سياسي إقليمي يحافظ على المصالح العامّة لدول الإقليم ويردع القوى الأجنبية عن مواصلة سياسة التدخل المتواصل. والواقع أن تجمع عوامل تآكل الشرعية الداخلية وتصاعد النقمة المحلّية مع

عوامل الضعف إزاء التدخّلات الخارجية، قد فاقم من شلل الحكومات حتى عن مواصلة السياسة التقليدية في تقديم المصالح الوطنية القطرية داخل القطر الواحد على المصالح العربية المشتركة. فقد أصبح السعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية لمعظم البلدان العربية يصطدم بسقف المطالب والسياسة الأميركية الذي ظلّ يزداد ارتفاعاً في معظم حالات الجغرافيا السياسية العربية، مُقلّصاً هامش حرّية الحكومات العربية كلّ على حدة في التعامل مع قضاياها المحلّية. ومن هنا نشأت أخيراً أخطار الانقسام ونشرت أيضاً تصوّرات وخططاً وخرائط حول «الشرق الأوسط الجديد» تتضمن تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغرى بذريعة تنفيس التوتّرات الداخلية والعرقية والطائفية التي لم تنجح الدول العربية في احتوائها بالطرق السلمية والحوار الداخلي.

ثانياً: تجمّد وشلل القوى الداخلية بإزاء صرامة النظام الرسمي وبطشه

إذا كان النقاش أعلاه قد تأمّل سريعاً بعض الأسباب البنيوية التي تشلّ قدرة النظام الرسمي العربي إزاء التعامل مع القوى الخارجية وتدخّلاتها في المنطقة، وتسييرها للقضايا، فإنه لا يجيب عن السؤال المتصل بالشلل الموازي الظاهر في سياسات القوى الشعبية إزاء قائمة عريضة من القضايا الوطنية والعربية. فهناك تجمّد في الفعل السياسي الشعبي، وهناك لامبالاة سياسية، وقبول بالأمر الواقع إلى درجة مدهشة، وأحياناً محيّرة لكثير من المراقبين ودارسي الشرق الأوسط. والسؤال المطروح دوماً هو: لماذا لا تتحرّك الشعوب العربية دفاعاً عن مصالحها ضدّ سياسات وقرارات وتوجّهات وأحياناً هجومات من قبل حكوماتها المستبدة تنال من حقوق تلك الشعوب وقيمها ومصالحها ومستقبلها؟ ولماذا انخفض منسوب التضامن على مستوى الوطن العربي مع القضايا ذات البعد العربي، مثل فلسطين والعراق ولبنان والسودان، حتى عن مستويات التضامن التي نراها في بلدان ومجتمعات غير عربية؟

ديمومة سيطرة دولة الجهاز الأمني

في تفسير هذا الوضع المتميّز بالشلل العام لا بد من البدء بالمسألة المفتاحية، وهي السيطرة التي كانت وما زالت لدولة الجهاز الأمني في البلدان العربية. فرغم ما جرّته هذه الدولة من نتائج كارثية على مستوى معظم البلدان العربية حيث استؤصلت المشاركة الشعبية، فإنها ما زالت تتمتع بالغلبة والسيطرة شبه الكاملة. ودفعت بالنخب الفكرية والسياسية إلى الزاوية وأجبرتها على الاختيار بين الاندماج في دوائر النظم الحاكمة البعيدة عن الوجدان الشعبي عموماً، أو الاختفاء الطوعي عن الساحة السياسية. لقد قادت سيطرة دولة الجهاز الأمني إلى شيوع ثقافة الخوف في أوساط الشعوب العربية، والإحجام عن التعبير عن الرأي، وتفادي المشاركة في الشؤون العامة، والابتعاد بقرار واضح عن السياسة لأنها تجلب المتاعب وقد تقود إلى السجون والمعتقلات.

وبرغم ما قيل ويُقال عن خطوات جزئية للانفتاح السياسي هنا، أو عن تطبيقات لبعض الإجراءات الديموقراطية هناك، أو تحقيق لبعض الحرية الإعلامية الجزئية، فإن الصورة العامة لا تبارح الوضع التقليدي المعروف من حيث ترسّخ علاقة خوف عميقة بين عموم الناس والسياسة والتسيّس العام. فالسياسة يُنظر إليها بكونها من خصوصيّات الدولة والنخبة الحاكمة، وليس من عموميّات المجتمع الذي يحقّ لكل أفراده، بل من واجبهم، المشاركة فيها وتوجيهها بشكل أو بآخر. وبهذا المعنى فإن مفاهيم الدولة والمواطن والحكومة ومسؤولية كلّ منهم وحقوقه، لا تزال غير واضحة خاصة بالنسبة إلى المواطن، الذي يشعر بغموض ورهبة إزاء الدولة. فبالنسبة إلى هذا المواطن فإن أقصى ما يطمح إليه في غالب الأحيان، هو أن تتركه الدولة والحكومة «في حاله»، لا أن ينافسهما في السياسة والشؤون العامة. وهو في خشيته تلك يرقب توجّهات الحكومة والنظام القائم كي يضبط تعبيراته وحتّى مشاعره، وفقاً لها، هرباً وخشية من

مصادمتها أو «اكتشاف» أمره، إن عبّر عن مشاعر مغايرة لما يراه مطلوباً من النظام القائم. وردّ الفعل «المُهندَس» بدقّة من قِبل عموم الأفراد وفق بوصلة النظام القائم وتوجّهاته ينطبق على القضايا المحلّية والقضايا الخارجية، ويفرّغه عملياً من كلّ فعل أو رأي جوهري لأنّه بالتعريف منسجم مع ما هو قائم رسمياً من توجّهات. خلاصة ذلك كلّه هي أن المجتمع العربي بوضعه الحالي، وباختلالاته البنيوية العميقة، لا ينتج أفراداً ومجموعات ذات وعي موضعي بالقضايا المحيطة بهم، بل هو وعي زائف وخائف ولا يمكن أن يكون فعالاً في أيّ حال من الأحوال.

الأثر المتناقض للخطاب الحركي الإسلاموي

إضافة إلى الوعي الخائف والزائف تجاه القضايا المطروحة، هناك وعي آخر يخرج من نطاق الزيف والخوف، لكنه يقع في نطاق الأيديولوجيا الدينية، وهو ما تنتجه حركات الإسلام السياسي في المنطقة. فهذه الحركات هي أهم قوّة بعد قوّة دولة الجهاز الأمني في البلدان العربية، وتؤثر بفاعلية بارزة في شرائح اجتماعية، وشبابية على وجه الخصوص، تمرّدت على أيديولوجيا الخضوع التام للنظام. لكن برغم سيطرة هذه الحركات على الجزء الأكبر من الشارع العربي فقد فشلت حتى الآن في تحريك هذا الشارع باتّجاه الاهتمام بالقضايا المحيطة، أو بدقة أكثر المحيقة، بالمنطقة وشعوبها. لكنْ هناك لبس مثير في تكوين هذه الحركات وطبيعتها، ويقود إلى لبس أشد غموضاً وتأثيراً بل خطراً في أجندتها. فهناك تنوّع وتباين شديدان في تكوين هذا التيّار من أقصى اليمين الوهّابي المندرج في السياسات القائمة في السعودية والخليج، إلى أقصى اليسار القاعدي المتمرّد فكراً وأسلوباً حتى على الوسطية الحركية الإسلاموية المتمثّلة بتيّار الإخوان المسلمين. وكلّ فريق من أفرقاء التيّار الإسلامي الحركي يحمل تصوراً وفقهاً، ويرى صورة محدّدة ومغلقة «للإسلام وللدولة الإسلامية

وللقضايا الإسلامية» يدعو إليها المجتمع، وبعضهم ينزع إلى محاولة فرضها بالقوة إنْ لم تنجح بالحسنى. وهذا التباين المفرط في التكوين يقود إلى ارتباك وغموض وفوضى في ترتيب الأولويّات السياسية التي تطالب بها التيّارات الإسلامية مجتمعاتها. ففجأة تقفز قضية ما إلى رأس الأولويات ويُطالب المجتمع بالتحرّك من أجلها ويتمّ الحشد والتعبئة على مستويات وأمداء قصوى، مثل قضية الرسوم الكرتونية الدنماركية المسيئة للنبيّ محمّد، أو قضية حجاب طالبات المدارس في فرنسا. وفي الوقت نفسه دُفعت قضايا أخرى إلى الخلف وإلى آخر الأولويّات على الأجندة السياسية برغم حساسيّتها وأهميّتها، مثل الحصار الإسرائيلي الوحشي لمخيم جنين عام ٢٠٠٢، أو غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، أو الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ وقد دامت أكثر من أربعة أسابيع من دون أن يكون هناك تحرّك شعبي حقيقي في الشارع العربي الذي يسيطر عليه الإسلاميون. معضلة ارتباك الأولويّات على أجندة التيّارات الإسلامية تربك مجتمعاتها أيضاً وذلك بسبب الضخّ التعبويّ وسيل الفتاوى والتحريم والتحليل الذي يواكب إعلاء أي قضية من القضايا أو تخفيضها، وكلّ ذلك يؤثّر في الرأي العام المتديّن بشكل عام، والذي يخضع للسلطة الدينية التي يضمرها الخطاب الديني ويستمع إليه. وعلى مستوى داخلي محلّي لا تتمتّع مسائل مهمّة عدّة بمواقع متقدّمة على جدول الأولويّات الحركي الإسلاموي مثل قضية الديموقراطية والتعددية والمواطنة الحقّة واحترام الدستور وبناء دولة حديثة وتعزيز حقوق المواطن مقابل الدولة وتوضيحها. ولأن الخطاب الديني يمنح شرعية (اعتباطية) مباشرة أو غير مباشرة للقضايا المطروحة، فإنه بامتناعه عن إعطاء مركزية واضحة لهذه القضية أو تلك، فهو يتركها مثار شبهة واتّهام بحيث يجعل شرائح عريضة تنظر إليها باستخفاف أو احتقار وسوى ذلك. خلاصة ذلك كلّه تُساهم في تكريس الهشاشة والشلل العام وفي بعثرة البوصلة وشرعنة تكلّس العمل السياسي على جبهات متعدّدة.

الأثر المتناقض للإعلام الفضائي العربي

في سياق التأثير في رفع التسيّس العام في العالم العربي والدفع نحو العمل الجماهيري، تسبب الإعلام الفضائي الإخباري العربي في تحقيق مفارقة مزدوجة غريبة. الوجه الأول لتلك المفارقة هو تمكّنه من زيادة الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية بدرجة غير مسبوقة. فعبر كسر الأسقف الواطئة لحرّية التعبير، وتجاوز التابوات العديدة، وخاصة السياسيّة، أصبح الفرد العربي يطلّ على طيف من القضايا الحسّاسة التي ما كان بإمكانه أو مسموحاً له الإطلالة عليها. ويمكن القول هنا إن هذا الإعلام أعاد إنتاج وعي عروبي عابر للحدود على درجة كبيرة من الجدّة. فالفرد في بلدان المشرق العربي أصبح على اطلاع غير مسبوق على القضايا الجزائرية والمغربية والموريتانية مثلاً. وعندما تتفاقم أزمة مثل دارفور في السودان، أصبح بالإمكان متابعتها لفرد في البحرين أو الإمارات، وهكذا.

لكن الوجه الآخر للمفارقة المزدوجة هو أن ذلك الوعي السياسي المهم والمتراكم عند الأفراد في البلدان العربية، والناتج من متابعتهم وتأثّرهم بالإعلام الفضائي، سواء إزاء القضايا الحسّاسة التي تمسّهم مباشرة مثل الفساد في بلدهم، أو الاستبداد، أو التهاون باستقلال البلد لمصلحة التدخّل الخارجي، أو القضايا العربية العامة مثل فلسطين والعراق ولبنان، لم يتطوّر تطوّراً دفع الأفراد على تبنّي فعل إيجابي على المستويين السياسي والاجتماعي، وبقي ذلك الوعي وعياً سالباً لا يشتغل عمليّاً. فمثلاً، لا يتراكم الغضب والنقمة إزاء موضوع ما إلى درجة الخروج إلى الشارع من أجل التعبير المباشر عن ذلك الغضب. كأنّما تنامى في اللاوعي العام شعور مفاده أن مجرّد متابعة الأحداث الساخنة والتنفيس عن الغضب المحتقن إزاءها هو نوع من المشاركة الفعلية في الاحتجاج (أو المقاومة). وهكذا تطوّر نوع سالب من المشاركة يمكن تسميته «الاحتجاج بالريموت كنترول» إما عبر التنقّل بين القنوات لمتابعة مزيد من

التفاصيل وصبّ المزيد من اللعنات على الوضع العام، وإمّا في الحالات القصوى عبر الاتّصال بالهاتف والمشاركة في البرامج الحيّة التي تستقبل مكالمات من الجمهور.

وبذلك، فإنه يمكن القول إن «الشارع العربي انكمش (انسحب) إلى البيوت» بدل أن تخرج البيوت أو من فيها إلى الشارع للمشاركة في العمل العام أو للاحتجاج على ما لا ترضى عليه. ويمكن الإشارة إلى بعض الشواهد الحديثة هنا: فمثلاً لم تخرج تظاهرات عارمة في الشوارع العربية احتجاجاً على حرب العراق واحتلال الولايات المتحدة له تتناسب وضخامة الحدث: دولة أمبرطورية تأتي إلى المنطقة وتحتلّ بلداً عربياً. والتظاهرات الرمزيّة البسيطة التي خرجت في هذه العاصمة أو تلك لا تقارن بالتظاهرات المليونية التي طافت شوارع لندن، وباريس، ومدريد، وروما، وواشنطن نفسها. لقد لجأت ملايين العرب في عملية نزوح سلبيّة غريبة إلى داخل البيوت لتلتصق بالفضائيات العربية ولتتابع لحظة بلحظة الاستعداد للحرب ومن ثمّ مشاهدة تفاصيل المعارك وما يحدث على الجبهات، عوض أن تفكّر في الاحتجاج ضدها. وينطبق الأمر على شواهد كثيرة مثل محاصرة مخيم جنين واجتياحه خلال الانتفاضة الثانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إذ لم تخرج تظاهرات حاشدة في العواصم العربية إلى الشارع لتعبّر عن غضبها أو تحاول القيام بشيء ما.

والشاهد الأكثر حضوراً عن المثالين السابقين هو حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ حيث تكررت عملية الانسحاب العام إلى البيوت والتعبير عن الموقف الغاضب والمناهض للعدوان الإسرائيلي عن طريق الاتصال بالفضائيات وحسب. فمظاهر الاحتجاج والغضب العربي في «الشارع العربي» تقلصت إلى أدنى حدّ ممكن وبدت سلبية وغير فعّالة، عدا أنها جوبهت في معظم الأحيان بردّ فعل قوي من دولة الجهاز الأمني التي تعبّر هي الأخرى عن أزمة الشلل التي تواجهها بطريقتها الخاصة.

ولتوضيح هذه النقطة أكثر، أيّ سلبيّة المشاركة، من المفيد مقارنة الوضع الحالي

والسكوت على انحرافاته في الكثير من البلدان العربية بحقبة الثمانينيات في القرن العشرين، أيّ حقبة ما قبل الإعلام الفضائي. في تلك المرحلة، وخاصةً في أواخر ذلك العقد، من المفيد تذكّر أن العديد من البلدان العربية شهدت انتفاضات وهبّات شعبية جزئية في عقد الثمانينيات مدفوعة بعوامل احتجاج أو نقمة، مثل هبّة نيسان/أبريل في الأردن سنة ١٩٨٩، أو انتفاضة الخبز في تونس، وكذا في المغرب ثم ما حدث ونعرفه جميعاً في الجزائر. آنذاك لم تكن هناك فضائيات تغطّي الحدث لحظة بلحظة، لكن الفعل الاجتماعي كان أكثر حيويّة وتعبيراً عن ذاته، ولم يقع أسير المتابعة اليوميّة للشاشات التي ساهمت في تجميده عن الفعل.

لكن، ليس ممكناً بطبيعة الحال، تحميل الإعلام الفضائي وخاصة الإخباري المسؤولية الكاملة عن تجميد الفعل السياسي والاجتماعي للوعي المتراكم الذي يحدثه الإعلام. فهناك فراغ سياسي وآلياتي كبير في المجتمع العربي لا يساعد على تجسير أيّ وعي نظري إلى واقع فعلي. لكن تبقى النقطة ذات الدلالة هنا هي موقع الإعلام من الفعل الاجتماعي العام وتأثيره فيه تفعيلاً أو تجميداً[٦].

خلاصة

برغم ما قد يبدو من تشاؤم في التحليل فإن من الضروري الإقرار بأنّه لا يظهر في الأفق القريب أيّ تغيير بنيوي في المنطقة لا على مستوى نمط العلاقات الرسمي التبعي مع القوى الخارجية، ولا على مستوى نمط العلاقات الاستبدادي الرسمي مع القوى الداخلية، يولّد استجابات أكثر فاعلية مع قضايا المنطقة. فعلاقات المقايضة السياسية القائمة على تأمين دعم الولايات المتحدة مقابل ابتزاز مواقف مؤيدة لسياستها في

(٦) راجع خالد الحروب «الإعلام الفضائي العربي والتغيير الاجتماعي» في **الإعلام العربي في عصر العولمة**، أبوظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

المنطقة ما زال هو السائد. وما يترتّب على تلك العلاقات من اكتساب دعم خارجي تؤمّنه السياسات الرسميّة في مواجهة كلّ داخل متمرّد يطالب بفاعلية إقليمية أكثر يكبح جماح أيّ تطوّر داخلي. وفي سياق موازٍ، ما زال تبعثر بوصلة التيّار الإسلامي معطوفاً على آثار سالبة للإعلام الفضائي العربي، فضلاً عن عوامل أخرى، لا يتّسع المقام لنقاشها، يسهم أيضاً في إدامة الشلل الشعبي تجاه قضايا المنطقة ويصعّب من حشد الجهود باتّجاهات واضحة ومحدّدة وذات فاعلية.

الغيتو العربي والإسلامي في الغرب[٧]

بركن الاعتذارية جانباً والتخفف من النزعة الطفلية نحو تبرئة الذات، يمكن القول إن أحد أسباب تردّي صورة العرب في الغرب، التي كرّستها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يكمن في سيادة عقلية الغيتو لدى الكثيرين من عرب المهجر، وهي العقلية التي تكوّنت خلال سنوات طويلة سابقة على تلك الأحداث. لا يعني هذا التقليل من أهميّة الأسباب الأخرى أو تهميشها، وأبرزها سوء تناول الإعلام الغربي للقضايا العربية والإسلامية، وتنامي العداء للوجود الإسلامي في الغرب نتيجة موجات المهاجرين العرب والمسلمين من ناحية. يُضاف إلى ذلك أيضاً اللامسؤولية والانتهازية اللتان يتّصف بهما سياسيون غربيّون يمينيون كثر يلعبون بورقة العنصرية والتخويف من «فيضان المهاجرين» وتعبئة الرأي العام ضدهم خلال الحملات الانتخابية والمزايدات السياسية. هذا كلّه وسواه ممّا يرتبط بدور بعض جهات الغرب في تشويه الصورة العربيّة وتنميطها سلباً، يتمّ الحديث عنه كثيراً فيما يكتب في الإعلام العربي المرئي والمسموع والمقروء.

لكن هدف هذه السطور هو التأمّل في مساهمة «الذات» ومسؤوليتها في تدهور صورة العرب المسلمين في المخيّلة الغربية المعاصرة، وعلى وجه التحديد تفاقم أثر الملامح «الغيتوية»، نسبة إلى «الغيتو»، للوجود العربي في الغرب: أيّ أن هذه القراءة

(٧) «شؤون عربية»، شباط / فبراير ٢٠٠٢.

تقع في سياق النقد الذاتي الذي لا يجامل، والمنطلق من ضرورة الكفّ عن التشاكي ولوم الآخر عن كل ما هو حالّ بنا، والنظر عوضاً عن ذلك، إلى أخطائنا الذاتية والبحث عن كيفية تجاوزها بالفعل الإيجابي بدل ديمومة شتيمة الآخرين، وهي الشتيمة التي تختبئ تحتها تبريرات التقاعس والقعود. وفكرة الغيتو المرتبطة تاريخياً بالوجود اليهودي في أوروبا تعني الانعزال القسري أو الطوعي عن المجتمع المحيط، وتقليل نقاط التماس وحالات التفاعل والتعايش معه إلى أقلّ حدّ ممكن، وذلك عن طريق ممارسة الحياة العادية داخل هذا الغيتو. فالتعليم، والاتّجار، والتزاوج، والثقافة، والتديّن، وكلّ مجالات العيش تتمّ بينياً وحصرياً داخل الغيتو المعني. والعلاقة العامة بين هذا الغيتو والمحيط الخارجي تكون علاقة عدائية، من الطرفين، يسمها التوتّر، والخوف، والشكّ. وفي الحالات التي يضطر فيها أفراد الغيتو إلى التعامل مع ذلك المحيط، يتمّ ذلك بالحدّ الأدنى، وبالسرعة القصوى، لتليها من ثم العودة فوراً إلى دفء الغيتو العربي بُعيد التعرّض اللحظي لـ«برودة» الاغتراب عنه. وسوف تحدّد هذه السطور «طبيعة» الغيتو العربي في المهجر ابتداءً، ثم تتناول ملامحه العامة على أكثر من صعيد، وتناقش جدلية الاندماج أم التحوصل على الذات، ثم نتوقّف لدى ديناميتين مهمّتين تكرّسان ذلك الغيتو، هما دينامية الإعلام والتواصل مع الوطن الأمّ، ودينامية الخطاب «الهانتنغتوني العربي الصاعد».

غيتو اتّصالي وثقافي وليس مكانياً

«الغيتوات العربية» الموجودة حالياً في الغرب ليست غيتوات مكانية، أي أنها ليست محصورة في جيوب جغرافية محددة ومغلقة. لكن هذه الغيتوات اتّصالية وثقافية، أيّ أن التواصل والتثاقف والعلاقات تتم إمّا بين أفراد الجاليات العربية في ما بينهم برغم التباعد المكاني السكني من خلال الجمعيات أو المدارس أو المنظمات أو

المساجد، وإمّا بينهم وبين الأوطان الأمّ عبر الفضائيات أو الإعلام العربي العابر للقارات. وفي الآن نفسه يصل ذلك التواصل والتفاعل إلى الحدود الدنيا مع المجتمع الغربي المحيط بهم، بل يكاد ينحدر إلى درجة قريبة من القطيعة في بعض الحالات. وهذا لا يحرم الجاليات العربية وحسب من نشر صورة جيّدة عن العرب في أوساط الغربيين أو المساعدة على شرح القضايا العربية الملحّة، بل يكرس الصور السلبية المنتشرة عن العرب، أوطاناً وشعوباً وجاليات، والتي لم تكن تلك الجاليات هي المسؤولة الرئيسية عن بروزها أصلاً.

هناك العديد من الملامح «الغيتوية» العربية في الغرب يمكن رصدها على صُعد عدّة: شعبية اجتماعية، رسمية، ثقافية/مثقفين، إعلامية، طالبية، إلخ...

شعبيًا واجتماعياً

تتكثّف درجة التواصل بين الجاليات العربية في حالات كثيرة إلى درجة بلوغ حالة سلبية، بحيث أن كثافة التواصل، لأسباب اجتماعية وثقافية ودينية ومناسباتية وتعليمية، لا تبقي فرصة لأي تواصل مع المحيط الغربي الذي تعيش فيه تلك الجاليات. ويساعد على تكثّف ذلك التواصل في السنوات الأخيرة، انتشار الخدمات العربية المختلفة في المدن الغربية، مثل المطاعم، والبقالات، والمكتبات، والمساجد، والأندية، الأمر الذي له، بلا شك، جوانب إيجابية عدّة، لكنّه بات يؤدي دوراً سلبياً في عزل الجاليات وتقليل فرص اتّصالها بالآخرين وعدم تعرّفها على ما يحدث في المحيط. إضافة إلى ذلك، تكرّس الخدمات الإعلامية التي تؤمّنها الفضائيات العربية الإعلامية الاعتماد العربي المتبادل، والقفز عن الأجواء المحيطة، ومن ثم تعزيز الملامح الانعزالية الغيتوية. فالجاليات العربية المقيمة في الغرب تعيش في واقع الأمر في بلدانها وجدانياً وشعورياً ومتابعة للأخبار، وليس لها علاقة بالمحيط القريب، ولا بالسياسة المحلّية

التي تدور في ذلك المحيط، ولا تشارك فيه. من هنا فإن نسبة قليلة جداً من «الشارع العربي المغترب» تتابع ما يحدث في البلدان التي تعيش فيها، أو تمارس حقوقها الانتخابية، أو تتفاعل سلباً أم إيجاباً مع التطورات التي تجري فيها. والواقع أن هذه الظاهرة، التقوقع الإثني والقومي والديني، الذي ساهم فيه انتشار البثّ الفضائي العالمي وثورة الاتّصالات أصبحت أخيراً ظاهرة معلومة، أيّ أنها تتخطّى الجاليات العربية والمسلمة وتكتسح الوجود الجماعاتي والأقلوي في أنحاء العالم، بسبب توافر الاتّصال والالتصاق بوسائل إعلامية عابرة للقارات تتحدّث اللغة الامّ وتنقل هموم الوطن المعني (مثلاً، الأكراد في أنحاء العالم، الذين يكاد يوحدهم البثّ الفضائي، أو الجاليات الصينية والمكسيكية واللاتينية في الولايات المتحدة، إلخ...). لكن المشكلة في الحالة العربية هي أن هناك مطامح كبرى معلّقة بالجاليات العربية في المهجر بسبب تراكم القضايا التي يتبادل عرب الداخل وعرب الخارج توجيه اللوم بعضهم لبعض نتيجة حمل مسؤوليتها.

موقع المثقفين ودورهم

لا يختلف ما تتعرض له شريحة المثقفين العرب من مؤثرات عمّا تتعرّض له سائر الشرائح الأوسع من الجاليات التي ينتمون إليها، وبذا تنعزل النخبة الثقافية هي الأخرى طوعاً عن التأثير في الغرب. على أن الأمر في جانب المثقفين والإعلاميين والنخبة بشكل عام ينطوي على قدر إضافي من السلبية. وجرعة السلبية الإضافية هنا تكمن في سيادة علاقة تواصلية غريبة ذات اتّجاه سير أحادي تتمثّل في أن مثقّفي عرب الخارج يكرّسون جلّ وقتهم وجهدهم لمخاطبة «عرب الداخل» من وراء المحيطات بدل توجيه جهودهم إلى الجمهور الغربي. وهذه الظاهرة تتبدّى لنا بوضوح من خلال الوجود المكثّف للمثقفين العرب المهاجرين في وسائل الإعلام العربية التي تصدر في

البلدان العربية. ويبدو أن هذه الظاهرة تعود إلى سببين أساسيين، أوّلهما استسهال مخاطبة العرب إما بسبب ارتفاع سقف التوافق بين المثقّف المعني والجمهور المتلقّي على نحو لا يشكّل تحدّياً حقيقياً له، كما هي الحال عند مخاطبة جمهور غربي، وإما بسبب عدم التمكّن اللغوي من اللغات الأجنبية وهو أمر فاضح ومنتشر في أوساط أولئك المثقفين. والسبب الثاني هو يُسر التعيّش الذي يتيحه الالتحاق بواحدة من وسائل الإعلام تلك، إمّا على شكل وظيفي أو استكتابي، مقابل صعوبة المنافسة للحصول على عمل في الأوساط الإعلامية والثقافية الغربية التي تشترط كفايةً وحرفية هما إجمالاً أعلى بكثير من المعدّل العام لكفاية المثقفين والإعلاميين العرب وحرفيّتهم. وهكذا فبدل أن يستغلّ مثقفو المهجر وجودهم في الغرب لمخاطبة الغرب نفسه، يستثمرون وجودهم هناك لمخاطبة العرب أنفسهم من خلال الفضائيات أو الصحف والمجلات العربية. وفي حالات أخرى نجدهم يخاطبون الجاليات العربية نفسها عبر المحاضرات والندوات واللقاءات، وذلك في تكريس للخطاب الذاتي، والداخلي المنقطع عن الآخر.

ويندرج في هذه الصورة، وإن بسلبية أكثر، بعض الجهود الضائعة لـ«اللوبيات العربية» في الغرب، على ندرتها. فهنا نرى كثيرين من رؤساء هيئات وجمعيات عربية هدفها تحسين صورة العرب والمسلمين في أوروبا والولايات المتحدة، يفترض فيهم تكريس أوقاتهم وجهودهم لمخاطبة الغرب لكننا نراهم منهمكين بتكرار إطلالاتهم على المشاهدين العرب من على شاشات الفضائيات وفي الصحف العربية، وهذا ما يضطرّنا إلى التساؤل عن الوقت الذي يتبقّى لهؤلاء من أجل مخاطبة الإعلام الغربي أو إدارة الهيئات التي يرأسونها. ويكبر ذلك السؤال إذا تذكّرنا وجودهم الدائم في المؤتمرات والندوات العربية في طول العالم العربي وعرضه، للحديث عن نشاطاتهم في الغرب لتحسين صورة العرب!

الشرائح الفاعلة والشرائح الكسولة

وثمة معضلة بنيوية أخرى تعانيها الجاليات العربية، هي أن الشريحة الفاعلة حقّاً في أوساط جاليات المهجر هي شريحة المعارضات السياسية، سواء كانت أصواتاً حزبية قومية أو إسلامية. ولكن فعل هذه الشريحة في أوساط جاليات المهجر له وجه إيجابي وآخر سلبي. فمن ناحية هي مستعدة للتضحية والبذل وتكريس الوقت بروح نضالية عالية، وبغض النظر عن الاتّفاق أو الاختلاف على نظرتها وبرامجها السياسية. وهي تنشط في المنتديات واللقاءات والهيئات التي تكوّن بؤر التجمّعات العربية. لكن هذه الشريحة، من ناحية أخرى، تتضمّن جزءاً متطرّفاً يسيء إلى الصورة العامّة للعرب في ناحية، وعلاقته المتأزّمة مع الأنظمة التي يعارضها تعود بالسوء على كلّ الفعل العربي في الغرب لأسباب عدّة، أوّلها وجود نوع من الشماتة لدى جزء من هذه الشريحة عند تواتر الأخبار الغربية السيّئة عن الأوضاع العربية، بمظنّة أن هذه الأخبار إنّما تدين النظم الحاكمة فقط، وليس ثمة إدراك مركب عند هذا الجزء أن الرأي العام الغربي في غالبيته الكاسحة قليل التفريق بين النظم العربية وبلدانها وشعوبها. وكثيراً ما يُواجه المعارضين للأنظمة، والمؤيدين لها، السؤالُ الصعب في شأن الصمت الشعبي المطبق على هذه الأنظمة إنْ بلغت درجة عدم الرضى عن أدائها المستوى الخطير الذي يصفه معارضوها.

في المقابل، هناك شريحة الدبلوماسية العربية والدوائر التابعة لها. هذه الشريحة تمتلك الموارد المالية والدعم الحكومي والاتّصال المريح مع الدول التي تقيم فيها، لكن مشكلتها الأساسية هي الرخاوة والكسل وعدم الارتقاء إلى مستوى المسؤولية. وبسبب الأنظمة الدبلوماسية التي تشترط فترة توظيف قصيرة في الخارج، من سنتين إلى أربع على الأكثر، فإن كثيراً من موظّفي السفارات العربية يأتون إلى مراكز عملهم

في الغرب وهم مثقلون بأجندات خاصة لاغتنام «فرصة العمر» خلال سنوات إقامتهم المرتقبة القليلة في الغرب، والتي قد لا تعود ثانية. فهنا تجد من يأتي من بلده الأمّ وقد رتّب سلفاً الالتحاق ببرنامج دراسات عليا، أو دورات تدريبية، وأحياناً العمل جزئياً في القطاع الخاص، أو أحياناً للسياحة المفرطة، وغير ذلك ممّا يجهز على وقت هؤلاء الموظّفين ولا يترك لهم إلا فضول الأوقات لتخصيصها لإنجاز وظائفهم، فضلاً عن الطمع في تقديم إضافة جيّدة إلى معضلة التواصل مع الغرب. كذلك ينحصر النشاط الدبلوماسي لمخاطبة الغرب بدعوات العشاء التي يقيمها السفراء لأفراد من النخبة السياسية، وكثيراً ما تكون من أجل تقوية علاقات رسمية لغايات حكومية أو سياسية ثنائية وليست مهجوسة بصورة العرب في الغرب، وتقلّ إلى الحدود الدنيا الأنشطة الرامية إلى التواصل مع الجمهور العريض في البلد المعني. وأحياناً تنشط بعض السفارات في إصدار نشرات ومجلاّت (باللغة العربية في معظمها!) تخاطب بها موظّفي السفارة، وترسل إلى المسؤولين في البلد الأصلي كدليل على النشاط والعمل، وتوزّع في الدوائر الضيّقة للسفارة، وعلى أفراد الجالية التي تخص تلك السفارة، والطلبة المبتعثين، وهي نوع من خطاب الذات الذي لا يغني عن جوع ولا يسمن، بل يكرّس الانعزال عن المحيط.

ثنائية الاندماج أم التحوصل والمحافظة على الهويّة

يقع في قلب الجدل في شأن وجود الجاليات العربية في المهاجر الغربية ودورها وتفاعلها، ومن ثم تكريس عقلية «الغيتو الاختياري» أو تخفيفها، أطروحة الاندماج في تلك المجتمعات مقابل أطروحة التميّز والمحافظة على الهويّة. وحتّى لا ننخرط في السجال الطويل في شأن هاتين الأطروحتين، حسبنا القول إن كلتا الأطروحتين بحدّيهما الأقصيين لا تناسبان لا الواقع ولا الطموحات التي من المفترض أن تتطلّع

إليها الجاليات العربية، وكلتاهما تبتعدان عن التطبيق الفعّال. لهذا فإن «الوسط» الواقع بينهما هو المكان الأكثر استجابة للشروط الموضوعية وللإمكانات التي قد تكون متاحة لتلك الجاليات، ومن ثم تحاسب إنْ لم تستثمرها. أي أن بالإمكان تحقيق «نصف اندماج» مع المحافظة على الهويّة والتميّز الإيجابي (الكوزموبوليتاني)، وليس السلبي المتنافر (العدائي). وهذا لا يعني في أي حال، أن ثمة تسطيحاً أو استسهالاً لأزمة الهويّة التي تستشعرها الجاليات العربية في مجموعها العام في الغرب. بل إنها أزمة ملحّة ومثيرة دائماً للقلق والتساؤلات. وهناك في الواقع استشعار متباين لهذه الأزمة تبعاً للشريحة المعنية التي نقصدها من الجاليات العربية. فالشريحة المتديّنة مثلاً لا تشعر بأزمة الهويّة بالمعنى الحرفي للكلمة، بل تستشعر «تهديداً» تتعرض له تلك الهوية. ومردّ عدم الشعور بـ«أزمة الهوية» هو الالتحام الوثيق داخل هذه الشريحة بالدين والممارسات الدينية، وهو التحام يعكس جانبه الإيجابي درجة عالية من النجاح في المحافظة على الثقافة والدين والاستمرارية عبر الأجيال الشابّة الجديدة، لكن جانبه السلبيّ يعكس درجة عالية أيضاً من الانغلاق «الغيتوي» المنقطع عن المحيط الخارجي والمُولد عدداً لا يحصى من الأزمات والمشكلات الأخرى لدى تلك الأجيال الشابّة التي يحاصرها التوتّر من الآخر وعدم إمكان الانسجام معه، ونوع من الانشطار الثقافي بين الغيتو وخارجه، بين البيت والمدرسة، بين الأهل والأصدقاء في الخارج.

أمّا أقلّ الشرائح تدنياً، وهي الغالبية العظمى، فتواجه نوعاً آخر من الأزمات. فهي أوّلاً تستشعر أزمة هويّة حقيقية، إذ إنّها بالتعريف النهائي لنفسها عربيّة إسلامية، أو عربية على الأقلّ، وسواء عرفت نفسها كذلك أم لا، فذلك هو تعريفها في نظر المحيط الذي تعيش فيه. ولكن تلك الشرائح تمارس قدراً من «التواصل المحدود» مع البيئة الغربية المحيطة. وهناك جزء من هذه الشريحة يتلمّس خطاه بتردّد تجاه

الانخراط في تلك البيئة، من ناحية العلاقات العامة والسلوك وغير ذلك. لكنّها إنْ توغّلت في ذلك الجو فسرعان ما تتهمها قطاعات أخرى من الجالية بأنها «تغربنت» أو انخلعت من جذورها، أو تقلّد الممارسات الغربية وغير ذلك. والمفارقة المهمة هنا هي أن هذه الشريحة بانخراطها وتوسّع علاقاتها وانفتاحها على المحيط الغربي، وانفتاح المحيط الغربي نفسه عليها، ومن ثم تطويرها علاقات طبيعية، ليست مجاملاتية، أو ظرفية قصيرة، هي وحدها الشريحة القادرة على أن تنقل صورة «عادية» عن العرب لـ«الناس العاديين»: صورة لا تتّصف بالنمطية السالبة كما في الإعلام الغربي، ولا تتّصف أيضاً بالملائكية البريئة التي يختلقها الإعلام العربي في ردّ فعله على الإعلام الغربي.

ومن واقع المعايشة والممارسة يمكن القول بقدر معقول من الثقة، إن الانطباع الذي تتركه هذه الشريحة لدى عامّة الغربيين، عن طريق التواصل اليومي العادي وغير المسيّس وغير المفتعل، هو أهم انطباع مؤثّر يمكن خلقه، والفعل الذي يؤدّيه أكثر عمقاً من كلّ العمل الإعلامي الذي يهدف إلى «تحسين الصورة»، هذا من دون التقليل من أثر أيّ جهد إعلامي نحو ذلك الاتّجاه. فالتواصل العادي اليوميّ مع المحيط يعكس «عاديّة» العرب والمسلمين، وأنهم بشر يحبّون ويكرهون، ويفرحون ويحزنون، يعملون وينتابهم الكسل، ولهم أحلامهم الفردية على غرار الآخرين، ولهم موسيقاهم وفنهم وأنماط أكلهم، وليسوا فقط كائنات سياسية تضجّ بالشكوى في كلّ مناسبة، ولا حديث لهم سوى السياسة والتسيّس والتباكي الطفولي في حين يعثرون مواردهم ولا يستثمرونها.

إضافة إلى تصارع ثنائية الاندماج أو التميّز، وما ينتجه من تعزيز أو هزيمة لفكر الغيتو الاختياري، فإن الفكر يتغذّى على دينامية مهمّة تفعل فعلاً هداماً حقيقياً من حيث تقوية الغيتو وتكريسه: وهي «خطاب الهانتنغتونية العربية الإسلامية الصاعدة».

«خطاب الهانتنغتونية العربية الإسلامية الصاعد»

العرب في الغرب، أو على الأقلّ، غالبية كاسحة منهم، يتلقّون الثقافة والإعلام اليومي عن طريق الإعلام العربي الذي نجح في الوصول إلى أماكن وجودها. وهذا الإعلام موجَّه أساساً إلى المشاهد العربي في البلدان العربية، ولا يمتلك «خطاباً» معمّقاً ومتعدّد الأبعاد ورصيناً تجاه رصد الأحداث أو نقل الأخبار أو صوغ التحليل والبرامج التي تخصّ أحداث الساعة التي تتعلّق عضوياً بعلاقة العرب بالغرب. لهذا السبب ولأسباب عدّة أخرى ليس هذا مجال نقاشها، يسيطر التحريض والتعبئة وأحياناً السطحية واللامسؤولية على «الخطاب» الإعلامي العربي لدى تناوله مسائل تتطرّق إلى علاقة الغرب بالعرب. وكما يؤثر هذا الخطاب في توجيه الرأي العالم العربي في البلدان العربية وتشكيله باتّجاهات محدّدة نحو الغرب، فإنه يقوم بالفعل نفسه في أوساط الجاليات العربية في المهاجر الغربية، فيزيد من التوجّهات العدائية والانعزالية لديها تجاه محيطها الغربي، ومن ثم يكرّس لديها عقلية الغيتو ونمطه.

والخطاب الإعلامي العربي المنفلت من رقابة ذاتية موضوعيّة وصارمة (رقابة بالمعنى الثقافي يقوم بها الإعلاميون والمثقّفون والسياسيون أنفسهم، لا فرضها عليهم من فوق سلطات أعجز بكثير عن أن تصوغ خطاباً حضارياً، لكنّها ماهرة في فرض رقابات أخرى مرفوضة قطعاً)، بات يضجّ بعناصر عديدة مما يمكن وصفه بـ«الهانتنغتونية العربية»، نسبة إلى نظرية «صدام الحضارات» السيئة الصيت التي سطّرها صموئيل هانتنغتون بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي لتفسير عالم ما بعد الحرب الباردة. تقول تلك النظرية إن الصراعات بين الدول ستأخذ أشكالاً تتوازى مع الحدود الحضارية والدينية، بعد أن كانت تأخذ أشكالاً سياسية وأيديولوجية طوال القرن العشرين. وبرغم أن تلك المقولة نُقضت من منطلقات عدّة منها أن الصراع داخل كلّ حضارة ودين يبلغ أحياناً درجات دمويّة أكثر بكثير من صراع الحضارات والأديان

المنافسة (الحروب الأوروبية ـ الأوروبية، الحروب الإسلامية ـ الإسلامية، والحروب الآسيوية ـ الآسيوية، وغيرها)، وأن علاقات الدول والحضارات لا يحكمها الصراع وحده، بل المصالح والتعاون أيضاً، إلا أنّها عادت بقوّة لتفرض نفسها على تحليلات كثير من الغربيين والعرب بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وإذا كان هناك الكثير من النقد الغربي الصارم لهذه النظرية، فعلينا نحن أن نرصد هنا ملامح «الهانتنغتونية العربية الإسلامية» متمثّلة في مواقف وكتابات عدد وافر من المثقّفين العرب، وننقدها أيضاً وننقد تأثيراتها في تكوين الرأي العام العربي ليس في البلدان العربية فحسب بل في المهجر أيضاً، الأمر الذي يستحقّ وقفة ولو مطوّلة بعض الشيء.

بدءاً، ينبغي القول إن تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية كوّنت منعطفاً تاريخياً بارزاً في سياق الجدل الطويل والدائم في شأن طبيعة علاقة العرب والمسلمين بالغرب، وفي ما إذا كانت تسير نحو «صدام حضاري» شامل أم نحو تفاهم تثاقفي يعترف بالاختلاف لكن الندية والمساواة والاحترام المتبادل تضبطه. وعلينا أن نعترف أن «الهانتنغتونية» عند الغرب من جهة، وعند العرب والمسلمين من جهة ثانية، يتّسع نطاقها اليوم كا لم يتّسع في أيّ وقت مضى. فصيحات الحرب التي تعالت من واشنطن وقندهار وجبال أفغانستان ووجدت صداها غربياً وإسلامياً، بدا كأنّها أرادت، ولا تزال تريد إثبات أن لا صوت يعلو فوق صوت «صدام الحضارات». وفجاجة بوش وتفاهة ما نادى به طاقم صدام الحضارات في واشنطن، وفي مقدّمهم ديك تشيني ورونالد رامسفيلد وبول وولفوفتيز وريتشارد بيرل، لم تعادلها سوى فجاجة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري والمُلّا عمر ورفاقهم وتفاهة خطابهم التدميري والعدمي. وكل ذلك يفعل فعله السلبي في أوساط الجاليات العربية في المهاجر الغربية، ويعزّز الشعور بالاغتراب والكراهية ويحافظ على «نقاء الغيتو».

وفي جميع الأحوال، ولأن الوباء «الهانتنغتوني» موجود على ضفتي الماء الفاصل

بين الشرق والغرب، فحريّ بالمثقّفين الإنسانيين الذين وجدوا أنفسهم على هذه الضفة أو تلك بمحض المصادفة المطلقة، أن يعالجوا «الهانتنغتونية» الآخذة في الانتشار كالطاعون في جبهتهم هم قبل أن يوجّهوا النقد إلى الآخرين، وفي طليعة هؤلاء المثقفين، أولئك المقيمون في الغرب الذين من المفترض أن يكونوا في المرحلة الراهنة والملحة جسر التواصل بين الغيتو الاختياري ومحيطه الغربي ثم يكونوا في المرحلة المقبلة التي يجب أن لا تتأخّر كثيراً من يهدمون جدران الغيتو ذاك ويفككونه من الأساس.

ولا يقتنع أنصار الغيتو بأن ليس ثمة حكمة ولا مما يخدم الذات مداومة نقض كلمات هانتنغتون نفسه وحشد الإشارات إلى وحشيّة السياسة الغربية، و«صليبية» بعض خطابها، إذ إن النقد والنقض الغربيين لكل ذلك، والصادرين عن مثقفين وكتّاب تقودهم ضمائرهم وليس تحليلات هوبز وميكافيلي للبشر والسياسة، يفوقان ما يصدر من المثقفين العرب في نقد هانتنغتون. بل إن الحكمة تقع في تكثيف الجهد لتنقية الذات من الداء نفسه الذي يُتّهم به الآخر. وتصاعد «الهانتنغتونية العربية» تدفع ثمنه الأجيال العربية، سواء المقيمة أو المهاجرة، قبل أي طرف آخر، إذ يجرّها إلى فوضى التفكير والتعميم والكراهية الشاملة، من دون أن يقدّم لها وضوح رؤية تفرق بين «غرب» و«غرب» وترى الحسن والقبيح وتحجم عن التعميم.

والذي يحدث الآن أن «الهانتنغتونية» المتصاعدة في الخطاب العربي الإسلامي، والتي تصوّر الحرب الدائرة الآن وأيّ حرب أخرى وأيّ نزاع أو خلاف أو علاقة مع الغرب وفق منظور «الحرب الدينية»، تبثّ الذعر وكراهية الآخر وتكرّس، في المهجر، عقلية الغيتو والانغلاق على الذات لأن الآخر لا هدف له إلا الفتك بنا وتصفيتنا عاجلاً أم آجلاً. عدا أنها تساهم في وضع الرؤوس في الرمال، حيث التمسّك بإلقاء المسؤولية على الآخرين في ما يتّصل بكلّ ما يلمّ بنا من مصائب، وهو منزع طفيلي يبرئ النفس تبرئة مطلقة، وهو ما آن الأوان للتخلّي عنه دفعة واحدة. وعلينا أن نعترف هنا أن نبرة

«الهانتنغتونية» هي التي تسود خطابنا العام، بدءاً بخطباء المساجد، ومروراً برؤساء الأحزاب الشعبية، إلى كتّاب الأعمدة في الصحف، ومقدّمي البرامج الحوارية في المحطّات الفضائية، ووصولاً إلى جمهرة من المثقّفين الذين يكتبون وعيونهم مسددة على التصفيق الشارعي والاستحسان التجييشي اللذين ستحصدهما كلماتهم عند السامعين، من دون أن يشعروا بوخزة ضمير لمشاركتهم غي عملية تشويه الوعي والتعمية على الحقيقة. علينا أن نقول بالفم الملآن إن العفن الذي يترعرع بيننا يتيح للخصم وفرة في العتاد، ويكفي كلّ عدو مؤونة البحث عن دلائل وشواهد تثبت ما يريد أن يثبت من تهم وأوصاف. هذا من دون أن نقلل ولو قيد أنملة من وحشية كثير من السياسات الغربية إزاء قضايا عربية وإسلامية ماضياً وحاضراً، ولا من وحشية السياسة الغربية والأميركية التي تبذر بذور التطرّف في العالم، لكن أيضاً التي لا تبرر الردّ عليها بمقدار الوحشية نفسها لأن ذلك معناه فقدان عدالة قضية مقاومتها أوّلاً، والانحطاط بالعالم أجمع إلى أسفل درك ممكن.

وعلينا أن نعترف أيضاً أنه مهما دافع أو برّر كثير منا عن خلفيات إرهاب أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أو برّرها بأنّ منفذّيه ومن يقف وراءهم لا يشكّلون سوى جزء هامشي من المسلمين، فإن الخلاصة النهائية التي وصلت بسرعة البرق إلى مخيلة العالم، لأسباب متنوّعة ليس أقلّها الجزء الأصفر من وسائل الإعلام الغربية الباحث عن الإثارة أكثر منه عن الحقيقة، هي أن الشرّ مصدره الإسلام. تلك المخيلة خصبة أصلاً بصور مقبولة وسيئة عن العرب والإسلام، لأسباب ساهم فيها الغرب ماضياً وحاضراً وقدّمنا نحن راهناً شواهد معاصرة تدعمها ولا تنقضها، ليس أقلّها نجاح «الهانتنغتونية العربية» في إثارة قدر كبير من «الغبطة المكبوتة» في الشارع العربي، إلى المهاجر الغربية، إزاء تفجيرات أيلول/سبتمبر. والذي تغفله هذه «الهانتنغتونية» أننا نستطيع بسهولة أن نواصل حملتنا الطفولية في نسب جميع الشرور والآثام التي نعيشها إلى

الغرب ونتّهمه بأنّه يشنّ «حرب حضارات» ضدّنا، لكن ذلك لن يقدّم أو يؤخّر شيئاً في حالنا التي يُرثى لها. ويبقى أن الأصعب منها هو أن نشرع في حملة نقد ذاتي «تصحيحية» تنقّي فكرنا وخطابنا من كلّ مظاهر الهانتنغتونية، وترتقي به حقّاً إلى أفق إنساني، بحيث يهمّش فعلاً لا قولاً الخطاب الهانتنغتوني العربي الإسلامي أياً يكن موقعه أو مصدره أو الوجهة الفكرية التي يصدر عنها، ويساهم في هدم جدران الغيتو الاختياري الذي وجدت الجاليات العربية نفسها محشورة فيه في السنوات الأخيرة.

الأردن: نحو ديموقراطية دستورية ملكية؟[٨]

تنصّ المادّة الأولى من الدستور الأردني على أن نظام الحكم فيه «نيابي ملكي وراثي». وبذلك من المفترض أن يكون الأردن دولة ديموقراطية دستورية ملكية، شبيهة بالملكيات الأوروبية المعاصرة مثل بريطانيا، والسويد، وإسبانيا، وبلجيكا. دساتير هذه الملكيات الديموقراطية، وعلى مثالها صيغ الدستور الأردني، تكون السلطة فيه بيد الملكية منتخبة، فيما تشكّل الحكومة إطاراً رمزيّاً وتاريخياً للنظام السياسي وللمجتمع: أي إن الملكية تملك ولا تحكم. ولو نجح الأردن في إنتاج نفسه وفق ما ينصّ عليه الدستور لقدم نموذجاً ريادياً في الديموقراطية في العالم العربي. ففي هذه البقعة من العالم لا تزال غالبية الدول تخضع لأنماط حكم وراثية سواء من خلال ملكيات متجذّرة أو ملكيات مستجدّة (مثل الجمهوريات المتحوّلة تدريجياً إلى نمط حكم التوريث، سوريا راهناً، وربّما مصر وليبيا واليمن لاحقاً).

بيد أنه بعد ثمانية عشر عاماً من تنظيم أوّل انتخابات نيابية أردنية، سنة ١٩٨٩، أعقبت إلغاء الأحكام العسكرية التي فرضت في البلاد إثر حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل الضفة الغربية، ما زالت «الديموقراطية الأردنية» عصيّة على الترسّخ، فضلاً عن

(٨) نُشرت هذه الورقة، باستثناء الفكرة الخاصة بالتوأمة مع إحدى الملكيات الإسكندنافية، في إطار أوراق المتابعة السياسية الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي وكذلك على الموقع الإلكتروني للمبادرة، وكانت بعنوان: «الأردن، إمكانية الانتقال من رتابة الانتخابات إلى ملكية ديموقراطية دستورية» (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧):

http://www.arab-reform.net/spip.php?page=article_ar&lang=ar&id_article=1146

أن تقود البلاد إلى تقديم نموذج جديد في الحكم. على مستوى التأثير الإقليمي، أصبحت الدورات الانتخابية رتيبة والعملية السياسية غير تراكمية والأطراف المشاركة فيها لا تجمعها رؤى وطنية ذات بوصلة بعيدة المدى. والتداخل الأردني الفلسطيني ديموغرافياً وسياسياً، والأبعاد الإقليمية للوضع الأردني خاصة مع حروب الولايات المتحدة في العراق، أدّت إلى تشتّت إضافي للبوصلة الوطنية المحلّية. وعلى مستوى محلّي فإن البرلمان الأردني تتناهشه في السنوات الأخيرة (والآن) إمّا قوى محافظة في مجملها، إسلامية حزبية، وإمّا قبلية عشائرية، وإمّا مؤسساتية تقليدية، فيما القصر والديوان الملكي يشدّان باتّجاه طروحات ليبرالية وحداثية. والحكومات المشكّلة في الوسط تحاول التوفيق والجذب بين محافظة البرلمان وحداثة القصر فيتمزّق أداؤها، وتُغيّر بشكل بالغ السرعة. وهكذا فإن الأردن يحتاج على ما يبدو إلى «مشروع دولة ومجتمع» يكون أكبر من القصر، والبرلمان، والحكومات، دفعة واحدة ويكون بإمكانه جعل عمل المؤسسات الثلاث هذه متناغماً لتسير في اتّجاه واحد. لكن قبل الحديث عن هذا «المشروع» يجدر التوقّف على نتائج الانتخابات الأخيرة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والتأمّل فيها واستخلاص درس إضافي لا هدف له سوى التأكيد أن المسار الديموقراطي الحالي في الأردن بحاجة إلى نفض وتثوير حقيقيين.

مفاجآت تزيد من قيود المسار المُقيد

ربّما أمكن القول إن «المفاجآت» التي جاءت بها نتائج الانتخابات البرلمانية الأردنية الأخيرة، تقع ضمن حدود الرتابة السياسية التي آلت إليها التجربة الديموقراطية منذ سنوات. «أكبر» ما حملته تلك الانتخابات كان تراجع حضور الإسلاميين وخسارة عدد كبير من قياداتهم الانتخابية. فتحت قبّة البرلمان الذي يحوي ١١٠ مقاعد لن يكون للإسلاميين سوى ستة نواب هم من فازوا من أصل ٢٢ مرشحاً تضمنتهم قائمة

الإخوان المسلمين. «الإخوان» يتّهمون الدولة بالتغاضي عن حالات تزوير واسعة النطاق تمثّلت في شراء الآلاف من الأصوات ونقلهم إلى الدوائر التي لم يفوزوا فيها ممّا أدّى إلى خسارة مرشّحيهم، الأمر الذي تنفيه الدولة ويشكّك البعض في إحالة خسارة الإسلاميين الكبيرة على هذا السبب وحده حتى لو كان قد حصل فعلاً. المفاجأة الكبرى الثانية كانت حضور المال السياسي بقوة ممّا أفضى إلى فوز عدد كبير من رجال الأعمال والأثرياء ممن لا يتمتّعون بتاريخ سياسي أو خبرة سياسية أو دعم حزبي. وبحسب بعض التقديرات فقد أدخلت الانتخابات الأخيرة ما يُقارب من ١٥ مليونيراً إلى البرلمان، ليس لمعظمهم سجل سياسي بارز، فضلاً عن أن يكونوا ذوي توجّهات إصلاحية أو معارِضة أو مدافِعة عن مصالح الشرائح الأوسع (والأفقر) من الناخبين. ثالثة «المفاجآت» التي حملتها نتائج الانتخابات كانت الغياب الكبير لليساريين والبعثيين أو أصوات المعارضة غير الإسلامية. فالقلّة القليلة من هذه الأصوات التي كانت تضيف تنويعاً ولو هامشياً إلى التركيبة البرلمانية الأردنية لم تنجح في المحافظة على وجودها الهشّ، وأضعف مرشحوها أو من هم قريبون منها. ولم ينجح الليبراليون المعتدلون من أمثال الدكتور صالح حمارنة في إحداث اختراق في أنماط التصويت التقليدي القبلية والعائلية والدينية والمالية، ولم يشفع له ترشّحه عن مقعد مسيحي في منطقة مأدبا، بما كان من المفترض أن يقوي من حظوظه. التطوّر الإيجابي ربّما شبه الوحيد كان في زيادة الحضور النسائي الذي تعزّز بفوز المرشّحة فلك الجمعاني بمقعد تنافسي في معزل عن الكوتا المخصّصة للنساء، وذلك في منطقة مادبا المحافظة، مما زاد من عدد النساء في البرلمان إلى سبع. ما تبقى من الصورة إذاً هو سيطرة النواب الممثّلين لقبائلهم، أو القريبين من الدولة، أو العسكريين المتقاعدين، أو بعض الوجوه التقليدية التي صارت جزءاً من الحياة النيابية الأردنية، ولكل شريحة من هذه الشرائح ظروف فوز خاصة بها.

معنى ذلك أن الرتابة السياسية التي انكفأت إليها التجربة البرلمانية الأردنية سيُفاقمها وجود برلمان يفتقد تنوّع الطيف السياسي في ظلّ غياب المعارضة، ويسيطر عليه أصحاب النفوذ المالي والعائلي والعلاقات العامّة ورجال الأعمال وتنويعات من الحرس القديم. تدلّل هذه النتائج على واقع المراوحة في عملية الدمقرطة الأردنية التي بدت واعدة حقّاً في بدايتها عام ١٩٨٩. ويؤكّد تلك المراوحة، إن لم يكن النكوص الجزئي للتجربة، المناخ العام خلال السنوات الماضية والذي ما فتئ يخلق سدوداً جديدة في وجه أيّ مسار ديموقراطي نشط ومتّجه إلى الأمام. ولعل أهم الإحباطات التي ألقت بظلالها الثقيلة على مناخ الدمقرطة المنشود هو القيود المستمرة على حريّة الإعلام، والتي وصلت أخيراً إلى طرح مشروعات قوانين تريد مراقبة المواقع الألكترونية الإخبارية. ترافق ذلك مع النقاش المبتور في شأن صلاحيّة ونزاهة قانون الانتخابات نفسه الذي تراه المعارضة مَصوغاً بهدف تحجيمها من الأساس. يُضاف إلى ذلك شعور عام في أوساط الناخبين أنفسهم بالملل والإحباط وعدم الجدوى من ممارسة التصويت، أو دعم هذا النائب أو ذاك، بسبب عدم وجود نتائج عملية وإيجابية على الأرض، وبناءً على الخبرة المتراكمة من الدورات الانتخابية المتتابعة.

لم يكن الواقع الإقليمي الذي ساء وتدهور كثيراً بعيداً من أجواء السلبية الشعبية في النظرة إلى الدمقرطة في الأردن، ولا بعيداً من التأثير في إعاقة تقدّم العملية الديموقراطية نفسها. ومما لا شكّ فيه أن استمرار الوضع الفلسطيني على ما هو عليه، والاحتلال الإسرائيلي المتزايدة وحشيته وتعبيراته الاستيطانية والتهويدية، ثم صعود حماس وفوزها في الانتخابات الفلسطينية، قد ترك آثاراً مربكة على الساحة الأردنية. عدا أن الوضع المتدهور في العراق، والغموض في لبنان، وتوتّر ما تحت السطح في سوريا، كلّ ذلك دفع بالدولة إلى أن تزيد من تشدّد القبضة الأمنية خشية أن تفلت الأمور أو أن

يستغلها هذا الطرف أو ذاك. وكان هذا بالتأكيد يحدث على حساب المساحات التي تأمل أيّ عملية دمقرطة أن تحتلّها.

وفي إطار سياقات محلّية وإقليمية كهذه أُجريت الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٧). وهكذا فإن جانباً مهماً مما اتّسمت به تمثّل في ملل الناخبين، والشبهات التي دارت حول احتمالات التزوير، والنتائج التي أسفرت عنها وأبرزها الخسارة المدوية للمعارضة، ومستوى الفائزين، كلّ ذلك كان نتاج المناخ العام والسياقات المُشار إليها. إضافة إلى ذلك، فإن ما رافق تلك الانتخابات من إجراءات منع منظّمات المجتمع المدني عن مراقبة نزاهة الانتخابات، والتغاضي عن انتهاكات عديدة ممّا أثار شبهات عميقة في شأن حيادية الدولة، وقد عكس ذلك توتّر النظام أكثر ممّا عكس أيّ شيء آخر. وربّما أمكن القول إن أكثر ما مسّ شرعية هذه الانتخابات من ناحية التنظيم هو ما تواتر عن عمليات شراء الأصوات تلك فرص الفوز لمرشّحين مغمورين من الأثرياء والتّجار القادرين على استثمار أموالهم في شراء أصوات الناخبين ونقلهم. مجموع كل ما سبق لا يشير إلى عملية تراكمية ذات منحنى متقدّم، بل إلى عملية دمقرطة متعثّرة تتراجع بدل أن تتقدّم، ولا تزال، خطواتها الأولى غير مترسّخة، والحصيلة النهائية هي المراوحة في المكان نفسه.

خسارة الإسلاميين وتبلور «برلمان الموالاة»

لكن أهم تراجع في عملية الدمقرطة الأردنية جاءت به الانتخابات الأخيرة، هو تبلور «برلمان الموالاة» نتيجة الخسارة الكبيرة للمعارضة، الإسلامية خصوصاً. وقد ساهم التلاعب بالأصوات وتنقّلها بين الدوائر الانتخابية، على نحو مخالف للقانون، وكذلك القانون الانتخابي الموقّت، في خسارة الإخوان المسلمين واقتصار فوزهم على ستة مقاعد نيابية فقط. لكن هذه الخسارة لها أسباب أخرى. فهناك أوّلاً تنامي

درجات الملل والإحباط الشعبيين من الإسلاميين وأدائهم وشعاراتهم ليس في الأردن فحسب بل كذلك في المنطقة كلها (من فلسطين حيث تجربة حماس غير الناجحة، إلى مصر وصولاً إلى المغرب). وهناك أيضاً انقسام الصفّ الإخواني الداخلي بين حمائم وصقور خلال السنوات الأخيرة والذي تفاقم عشية مشاركتهم في الانتخابات وانعكس على أدائهم الانتخابي. القيادة «الحمائمية» للأخوان لا تريد التصادم مع النظام، ولا تخويف الأطراف السياسية الأخرى، ومن ثم تبنّت شعار «مشاركة لا مغالبة»، أيّ أن الإخوان ليسوا في وارد التفكير في السيطرة على البرلمان بأغلبيات كاسحة، ولا تأليف حكومة. ولذا اكتفى الإخوان المسلمون بالتنافس على ٢٢ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان الـ ١١٠. والرسالة التطمينية التي أراد الإخوان إيصالها إلى الحكم هي أن تجربة حماس في الضفّة الغربية وقطاع غزّة لن تتكرر في الأردن. بَيْدَ أن قواعد «الإخوان» أحبطت مضمون تلك الرسالة عندما اختارت عبر الانتخاب الداخلي عدداً من الإخوان، غالبيتهم من الصقور، ليكونوا في رأس القائمة الإخوانية الانتخابية، وهؤلاء الصقور يتبنّون مواقف معروفة بنبرتها الصدامية غير المهادنة، وبعضهم يبالغ في مجاهرته بتأييد حماس. وحتى تنسجم القيادة الإخوانية مع توجّهاتها التطمينية يبدو أنها لم تخضع لترشيحات القواعد بشكل تام، ممّا أثار حالة من الغضب والاستياء الداخلي العام بل الاستنكاف من المشاركة الانتخابية بشكل فعّال.

لكن في معزل عن الصراعات داخل صفّ الإخوان المسلمين وتفسير خسارتهم، تتمثّل الحقيقة الأهم في أن انحسار الإسلاميين عبر برلمان الأردن، لم يعوّضه صعود تيّار سياسي منافس، بل بروز فراغ سياسي كبير. وقد تعزّز هذا الفراغ بعدم فوز مرشّحين محسوبين على اليسار أو البعث أو جهات المعارضة غير الإسلامية، الأمر الذي يولّد برلماناً مهادناً بلا لون سياسي أو لا يعكس ألوان الطيف السياسي في الأردن. ومشكلة هذا النوع من البرلمانات، تكمن في إعاقته تطوّر التنمية السياسية

المطلوبة بإلحاح في حالات بلدان كثيرة حيث التجربة الديموقراطية لا تزال في مرحلتها الجنينية. وهذه الإعاقة تتمثّل في الإقصاء المقصود أو غير المقصود لتيّارات المعارضة التي تؤول خارج البرلمان عارية من المكاسب السياسية التي يمكن أن تقدّمها لقواعدها ومناصرتها. ويفضي تآكل رأس المال السياسي لهذه المعارضات إلى فقدانها، وفقدان مناصريها، الثقة والاقتناع بجدوى العملية السياسية والديموقراطية برمّتها. وهذا بدوره ينتج مناخات غير صحيّة مولّدة لانشقاقات وراديكاليات تبدأ صغيرة داخل هذه المعارضات ثم ما تلبث أن تكبر، شاقّة عصا الطاعة على التيّارات الرئيسية المندمجة في العملية السياسية.

ويبدو أن هناك قليلين ممن يبدون الاستعداد لسماع اللازمة التي تقول إن الإقصاء والمحاصرة المبالغ فيها للمعارضة الشرعية، هما سياسة تفتقد الحكمة، وتعود بالضرر على صانعها. إذ ثمة توازن دقيق مرافق لتدرج عملية الدمقرطة يجب الحفاظ عليه حيث يحقق الحد الأدنى من الشعور بالإنجاز في أوساط المعارضة، ويبقيها في مدارج التسيس الواقعي والتعامل مع حقائق الأرض وليس مع الشعارات الطوباوية. والنضج التدريجي الذي لا بد أن يلحق بالدوائر المتداخلة للمعارضة، وخاصة الإسلامية، لا يحصل إلا من خلال المشاركة السياسية، وهو يصب في نهاية المطاف في خدمة مجتمعاتها بشكل عام. الحل الآخر هو ما تم تجريبه خلال عقود طويلة في أكثر من بلد حيث تنزع المعارضات نحو البحث عن أطر غير شرعية للتعبير عن مطالبها، وتنشق عنها مجموعات متطرفة وعنيفة يدفع المجتمع برمته ثمناً باهظاً لنشوئها.

والأمر الآخر البالغ الأهمية هو أن انحسار السياسة عن البرلمان الأردني في هذا الوقت بالذات يحمل أضراراً عديدة. فإضافة إلى ذلك يعني انحساراً للمراقبة والشفافية والمحاسبة، فإن هذا يحدث في وقت يحتاج الأردن إلى هذه الآليات في ضوء ترقّب

زيادة أسعار المحروقات ورفع الدعم عن سلع أساسية. والسؤال البارز هنا هو كيف ستتم مناقشة سياسات الحكومة في البرلمان في ضوء زيادة حضور التجّار ورجال الأعمال والصفقات والمنتفعين من العلاقات التجارية مع الحكومة نفسها؟ كيف سيدافع ١٥ مليونيراً، هم أعضاء في البرلمان إلى جانب عشرات آخرين ليسوا بعيدين منهم، عن حاجات ومطالب ومظلوميات الشرائح الفقيرة والوسطى من الشعب الأردني وهي الغالبية الكاسحة، وهم لا يملكون حسّ المعاناة ولا التجربة القريبة من نبض تلك الشرائح؟ بناءً على ذلك، فإن ما أنتجته الانتخابات الأردنية الأخيرة (٢٠٠٧)، إذاً، هو خلاصة الانسداد في أفق الدمقرطة، وليس من المنطقي رفع سقف التوقّعات إزاء تلك الانتخابات، وإزاء ما كان ممكناً أن تأتي به حتّى لو كانت جميع الظروف التقنية مهيأة، وحتّى لو لم يحدث تلاعب في النتائج ونقل للأصوات. أكبر المشكلات هي غياب رؤية إستراتيجية عامّة تندرج العملية الديموقراطية وانتخاباتها المتلاحقة في سياقها: إنّه غياب إستراتيجية البحث عن نموذج.

إمكانية نموذج «الديموقراطية الدستورية الملكية» والتحقيب الزمني لتنفيذه

هل يُطالب الأردن بما في استطاعته القيام به على صعيد إنتاج نموذج في الحكم الديموقراطي الجيّد في المنطقة، مُؤسس على الملكية الدستورية، أم أن هذا المطلب يقع في دائرة التمنّيات والاستحالة وخارج نطاق القدرة الأردنية الرسمية والشعبية؟ الإجابة التي تتبنّاها هذه المقاربة هي أن مثل هذا الطموح، برغم الصعوبات التي لا يُستهان بها، يقع في دائرة الممكن. لكنه ممكن يقوم على اشتراطات وظروف عدّة وعبر مراحل متراكمة متأسسة على رؤية شاملة مقترحة قد تكون الجوانب الآتية بعضاً من مكوّناتها:

أولاً: نقطة الانطلاق في هذه الرؤية هي أن يكون مشروع الانتقال بالأردن إلى نموذج ديموقراطية دستورية ملكية هو ما يمكن وصفه بـ«المشروع الوطني للدولة

الأردنية والمجتمع». لكن أحد أهم العناصر في مثل هذا المشروع الانتقالي هو تحديده بسقف زمني، أيّ أن يُعلن منذ البداية أن هدف الأردن ومشروعه الوطني هو الوصول المتدرّج إلى «دستورية ملكية» خلال عشرين أو ثلاثين سنة. ويشترط أن يكون هذا المشروع خلاصة نقاش سياسي وحزبي عام، وأن يكون جوهره وطبيعته ومآلاته محلّ توافق وطني، ورسمي، وشعبي، وحزبي. وبهذه السمة التوافقية تكون لرؤية كهذه القدرة على إطلاق زخم سياسي شامل مدفوع بالاقتناعات المترسّخة العامة ومتحفّز لإتمام الإنجاز قبل السقف الزمني الذي بدوره يخلق تحدّياً جماعياً، ويحفز أيضاً دعماً دولياً لهذا المشروع ـ «النموذج الانتقالي». وبشكل من الأشكال يمكن اعتبار هذا المشروع المكمّل الطبيعي لمشروع «الأجندة الوطنية ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥» المُقرّة عبر توافق نخبوي سياسي، لكنّها سكتت عن تطوير الشكل الدستوري للدولة، وصبّت جلّ اهتمامها على الجانب الاقتصادي. والحقيقة أن «الأجندة الوطنية» تحدثت بإسهاب عن التنمية السياسية، وتطوير القوانين، ونشر الوعي السياسي، وسوى ذلك، لكنّها بدأت من المادّة الثانية في الدستور فنازلاً، وليس من المادة الأوّلى فيه والتي تنص على أن الحكم «نيابيّ ملكي».

ثانياً: لا يتحقّق هذا الانتقال المأمول إلى «ديموقراطية دستورية ملكية» عبر استعجال المراحل، وليس ممكناً فقط أن يتجسّد إلاّ في المدى المتوسّط وليس على المدى القصير. هنا وفي الإطار الزمني المتوافق عليه يتمّ ترسيم المراحل التي تكرّس التغيير الجزئي المتدرّج في شكل الدولة الأردنية وسياستها، من دون حرق مراحل، لكن وفق رؤية تراكمية، تُبنى كلّ مرحلة فيها على ما أُنجز من مراحل سابقة، وتعمّقه رأسياً وتوسّعه أفقياً. وكلّ ذلك متوازٍ مع آلية نقد وتعديل لما تسفر عنه تجربة كلّ مرحلة على حدة. لذلك فإن المرحلية هي مكوّن عضوي من عملية الانتقال وليست جانباً من جوانب التنفيذ فحسب.

ثالثاً: يتم ربط السياسات العامة للدولة وللحكومات المتعاقبة ودورات الانتخابات البرلمانية بالغاية النهائية لـ «مشروع الانتقال» بحيث تكون متناغمة وخادمة له أولاً، وترسّخ كل خطوة من الخطوات وتعمّقها في الأرض ثانياً. وبهذا يكون أحد المعايير الأساسية في تقويم السياسات ونجاعتها هو مدى انسجامها مع الرؤية الكلية لمشروع الانتقال، وتوافقها مع الأساس التراكمي. بل يمكن القول أيضاً إن «الأجندة الوطنية» يجب أن تخضع لمعيار الانسجام مع المشروع الانتقالي الأكبر. بخلاف ذلك قد تتناقض السياسات ويعرقل بعضها البعض الآخر فيتسبب بإخفاقه وينتهي الجميع إلى نمط العمل غير التنسيقي من دون بوصلة.

رابعاً: يحتاج هذا المشروع الانتقالي إلى تنمية اقتصادية متسارعة تصل عوائدها إلى الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع، حتى يُعاد خلق الطبقة الوسطى وتنميتها وتوسيع حدودها. فهذه الطبقة في نهاية المطاف هي الحامل الأساسي، والضامن الأهم، لثبات الانتقال وديمومته. وبرغم أن التحدّي الاقتصادي هو الأخطر والأبرز في واقع الأردن الحالي فهو ليس عصيّاً على الحلّ، فالأردن ليس المكسيك بعشرات ملايينه أو الهند بمئات ملايينها. ومن شبه المؤكد أن تثويراً نظيفاً للنظام الاقتصادي، في إطار أمور أخرى، بما في ذلك وضع حدّ لاستشراء الفساد وأساليب الإثراء غير المشروع، واستنهاض المناخ الاستثماري في المملكة لجذب الرأسمال الخليجي المتراكم نتيجة الوفرة النفطية والباحث عن أسواق جديدة كفيل بتحسين جوانب أساسية من الظرف الاقتصادي المحلّي. وفي جميع الأحوال فإن مهمّة التنمية الاقتصادية المتسارعة منوطة الآن بـ «الأجندة الوطنية»، التي تستهدف رفع معدّلات التنمية والإنتاج وتقليل الفجوات في الدخل، وخفض معدّلات البطالة. وقد يتم تبنّي مسار اقتصادي تنموي موازٍ، أو سابق بمرحلة أو مرحلتين، للمسار السياسي الديموقراطي بحيث يعمل الأول على تعزيز الثاني وتثبيته.

خامساً: في موازاة التنمية الاقتصادية، وربّما سابقاً عليها، ثمة حاجة إلى تنمية سياسية حقيقية، ترفع من مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب في الأردن وتعمّق وعيهم وإدراكهم للسياسة، ومعنى الاشتغال بها، وحدود الممكن فيها، بما في ذلك احترام الاختلافات، واستبطان قيم التعددية والتسامح، وكذا الوعي بالأبعاد الإقليمية والدولية للتسيّس المحلّي. والجدير ذكره هنا أن ما ورد في «الأجندة الوطنية» في سياق التنمية السياسية يمثّل أسساً مهمّة وحيوية إن نفّذت. لكن إضافة إلى مسؤولية الدولة، هناك مسؤولية الأحزاب السياسية وخاصة الإسلاميين الذين يمثّلون الطرف الأهم في المعادلة الحزبية. فهنا ربّما جاز القول إن أحد أهم جوانب التنمية السياسية المطلوبة هو انخراط الإسلاميين في تنمية موازية لصفوفهم الداخلية تكرّس الانتماء والشعور بالمسؤولية الوطنية المحلّية والإقلاع عن النظر إلى الدولة كخصم. فكما تعثّرت الديموقراطية الأردنية في إنضاج مناخ سياسي صحّي عام، فقد تعثّر الإسلاميون أيضاً في إعادة إنتاج أفرادهم خارج الأطر الحزبية وتحريرهم اجتماعياً وسياسياً من تلك الأطر وإطلاقهم إلى فضاء المواطنة التامّة، وتعزيز إحساسهم بالمشاركة في روحيّة الحسّ بالمسؤولية العامة. فـ«قواعد الإسلاميين» تفتقر إلى ثقافة سياسية حديثة إزاء معنى الدولة، ومعنى المواطنة، ومعنى الدستور والقوانين والتقيّد بها. وذلك بغية التخلّص من النظرة الاسترذالية والفوقية إزاء جميع تلك المفاهيم. فمثل تلك الفوقية تخلق فضاءً فكرياً انعزالياً في أوساط «قواعد الإسلاميين»، تنحصر بسببه المشاركة السياسية والعامة في ممارسة حقّ الانتخاب مرّة كل أربع سنوات.

سادساً: يمكن في سياق طرح مشروع الانتقال إلى «الدستورية الملكية»، اقتراح فكرة جديدة يجوز أن يُطلق عليها «التوأمة مع إحدى الملكيات الإسكندنافية»، بحيث تتم التوأمة مع ملكية مثل السويد أو النرويج (على نمط توأمة المدن)، ويقصد منها الاستفادة من خبرات الدولة المعنية وطلب مساعدتها الفنية والاستشارية لإنجاح

مشروع الانتقال. وتحقّق هذه التوأمة بضعة أهداف في آن واحد، أوّلها محلّي يؤكّد جدية مشروع الانتقال إلى دستورية ملكية، ويخلق جواً من المسؤولية الأخلاقية والسياسية والعلنية على عاتق الأطراف المختلفة لالتزام مراحل الانتقال، ويطرح بُعداً داعماً للمشروع برمّته، فضلاً عن الاستفادة الفعلية من الأفكار والاستشارات التي قد تتشجّع لتقديمها هذه الدول. وربّما تلاقي هذه الفكرة قبولاً عاماً وذلك لأن الدول الإسكندنافية تحظى بتقدير الرأي العام سواء في الأردن أو في المنطقة العربية عموماً بسبب عدم وجود إرث استعماري ماضٍ أو تسيّس تدخّلي حاضر يثقل كاهلها.

ظروف مُساعدة وأخرى معوّقة

ثمة في الأردن ظروف مُساعدة ومهيّئة لإطلاق مثل هذا الطموح، وهناك في المقابل ظروف معوّقة له لكن بالإمكان مواجهتها. من ناحية الظروف المساعدة هناك أوّلاً قيادة شابة وحداثية تحاول أن تدفع بالأردن إلى آفاق جديدة، وإن كانت تواجه جموداً وتكلّساً في طبقات واسعة من الحرس القديم والمنتفعين من بقاء الوضع القائم على حاله. ويمكن أن يبدأ «مشروع الانتقال إلى دستورية ملكية» ويتم إنجازه كاملاً في حياة الملك عبد الله بن الحسين، فيكون المؤسس والراعي لأوّل ملكية دستورية في الشرق الأوسط. الظرف الثاني المساعد هو استقرار الأردن السياسي والأمني وهذا ما يُحسب للدولة الأردنية. فبرغم وجود الأردن في موقع بالغ الحساسيّة ومحاط بالصراعات والحروب وحالات العنف تقريباً من كل جانب، فإن استقرار الأردن وأمنه ظلاّ ناجزين ومثّلا الرأسمال الأهم الذي تمّت المحافظة عليه. كما أن الأمر المهمّ على المستوى الإقليمي وذا العلاقة هو أن استقرار الأردن يكاد يكون محطّ توافق بين دول الجوار أيضاً، إذ ليس من مصلحة أيّ طرف من الأطراف تهديد الأمن وزعزعة الاستقرار فيه.

في مقابل تلك العوامل المُساعدة، هناك حتماً صعوبات حقيقية تحتاج إلى مواجهة وتفكيك، وليس المعالجة بالتجاهل كما هي السياسة التي سادت فترة طويلة من الزمن. ومن هذه الصعوبات التي تواجه عملية الدمقرطة الشاملة في الأردن، وربما أكثرها إلحاحاً، هي المسألة الديموغرافية والوجود الفلسطيني الكبير. وهذه المسألة مرتبطة عضوياً بالصراع مع إسرائيل وشكل الحلّ السلمي وموقع اللاجئين الفلسطينيين فيه، وقد شكّلت هذه المسألة ولا تزال، الهاجس الأكبر لدى صانع القرار الأردني ليس إزاء الدمقرطة فحسب بل أيضاً إزاء قرارات وجوانب أخرى من الاجتماع السياسي الأردني. ليس من الصحّي تجميد حاضر الأردن ومستقبله بسبب هذا الهاجس على ضخامته، بل يجب فتح ملف الهواجس الأردنية ـ الفلسطينية ومناقشتها تحت الشمس والوصول إلى توافقات تضمن مصالح اللاجئين الفلسطينيين وطموحاتهم بالعودة من ناحية، ومصالح المواطنين الأردنيين وأردنية الأردن من ناحية ثانية. العائق الثاني الذي قد يواجه فكرة الانتقال إلى دستورية ملكية هو تجذّر التقاليد السياسية الحذرة المرتبطة بالحرس القديم، وتجذّر العشائرية الأردنية وقيمها وتأثيراتها، وتجذّر التقاليد المحافظة الدينية (والتأثير الإخواني الثقافي والاجتماعي). فقد تقف تشكيلات القوى المحافظة هذه موقف المتشكّك في أيّة تصوّرات حديثة تحاول إعادة بناء البلد والدستور والشكل السياسي وفق مبادئ لا تكترث كثيراً للولاءات القبلية والمحسوبيات والعوائل الكبرى. العائق الثالث الذي تجدر الإشارة إليه هو خشية دول الجوار من قيام أي نموذج ديموقراطي حقيقي ومحاولة إعاقته، بل ربّما إعاقة أيّ مشروع للوصول إليه. الدمقرطة الحقيقية هي الخطر الأكبر الذي تستشعره كثير من أنظمة المنطقة كتهديد على المدى الطويل، وليس الإرهاب أو التهديدات الخارجية. لذلك فإن إطلاق رؤية شاملة وحازمة هدفها الوصول إلى ملكية دستورية يحتاج إلى تأمين زخم محلّي وإقليمي ودولي يصبح من الصعب نقده ومواجهته أو محاولة إعاقته

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. العائق الرابع خارجي وإقليمي، ومتعلّق بالتطوّرات التي ستؤول إليها ملفّات فلسطين والعراق على وجه التحديد وانعكاساتها على الأردن في المديين القصير والمتوسط. لكن هذا العائق بات من المسلّمات بحيث يجب عدم الخضوع له كلّياً لأنّه ربطٌ لمصير البلد بالمجهول.

قد يرى كثيرون أن الأفكار المطروحة هنا مثالية، منطلقين من الواقع الراهن والمتعثّر للتجربة الديموقراطية الأردنية، وكذا الأجواء الإقليمية الملبّدة باحتمالات العواصف والحروب. ويمكن القول إن جميع التقديرات غير المتفائلة والمتشكّكة في التقدّم نحو الأمام محقّة في تخوّفها بل ربّما في تشاؤمها أيضاً. لكن ما يجب أن يظل ماثلاً في الأذهان هو أن التشاؤم من الحاضر يجب أن لا يحجب التطلّع والطموح نحو صورة فضلى ليس مطلوباً منها أن تتحقّق في يوم وليلة، بل على مدى عقدين أو ثلاثة عقود من السنين. لكن أهمية إطلاق رؤية تبدأ من لحظة «الآن» لبعث «مشروع الانتقال إلى ديموقراطية دستورية ملكية في الأردن» تكمن في أنها تطرح إستراتيجية للدولة وبوصلة واضحة تنقل الأردن تدريجاً إلى مرحلة مستقبلية مختلفة تماماً. من دون محاولة الإفلات من تعثّر وتبعثر الدورات الانتخابية البرلمانية وانتهائها إلى لا شيء، بل تركيبها فوق بعض في عملية تراكمية إنجازية، سيظل وضع الأردن السياسي والديموقراطي حبيس صندوق الوضع الراهن. آن الأوان للتفكير خارج ذلك الصندوق. وما يجب الإشارة إليه، ختاماً، هو أن كل ما ذكر أعلاه لا يتعدّى أفكاراً أوّلية هدفها إثارة موضوع الانتقال بالأردن إلى حالة نموذجية في المنطقة (دستورية ملكية) والتأمّل في أهميّته وإلحاحيّته، وهي أفكار قد يؤخذ منها ما يؤخذ ويُردّ منها ما يرد. لكن الهدف العام الذي تطرحه هذه الأفكار يكمن في أطروحتها الأساسية التي من دون الأخذ بها على محمل الجدّ سيبقى مشروع الدولة الأردنية رتيباً وتقليدياً ومستعصياً على التحوّل إلى نموذج ريادي.

فلسطين: حكم حماس وجدل الديني والسياسي(٩)

جوهر الشرعية الفلسطينية

لأغراض هذه المقاربة، يُقصد بتعبير «الشرعية الفلسطينية» الآتي: منظومة الأعراف المقاومية والسياسية التي أقرّها الإجماع الفلسطيني التنظيمي والشعبي وما نجم عنها من آليات مؤسساتية صانعة للقرار الفلسطيني وللعلاقات الإقليمية والدولية. وهي أيضاً منظومة الأعراف المتضمّنة حمولة رمزيّة تراكمية انتزعت الإقرار الشعبيّ بحق تمثيل الفلسطينيين، وصنع القرار الفلسطيني، وصوغ وجهات المسير الفلسطيني في المراحل المختلفة. الشرعية الفلسطينية، من ناحية تكوينية، منتزعة من رحم النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي ووليدته، إذ لا يمكن تصوّرها منقطعة عنه. لذلك فهي نشأت وترعرعت في ظلّ المقاومة، وعبر تاريخ النضال الفلسطيني الطويل كانت «الشرعيّة الثوريّة» هي البنية التحتية لكلّ قيادة فلسطينية، ثم هي التي أعادت إنتاج نفسها عبر اكتساب شرعيات انتخابية وإقليمية ودولية في مراحل لاحقة من تاريخ فلسطين ونضالها.

ربّما كان التعريف المذكور موسّعاً، أو معقّداً، بشكل لافت، لكنه يعكس الصيرورة التاريخية التي تبلورت وتطوّرت عبرها هذه الشرعيّة، فهي لم تكن شرعيّة قد تولّدت منذ لحظة قيامها عبر انتخابات عامّة مثلاً، أو عبر تشريعات قانونية، أو سوى ذلك. لقد

(٩) فصلية «سياسيات» الصادرة عن معهد السياسات العامة، رام الله، صيف ٢٠٠٧.

كانت عملية طويلة النَفَس ومعقدة تحدث تحت ظلّ احتلال عسكري لا يرحم، وفي سياق صراعات طاحنة ضد إسرائيل أوّلاً وضدّ أطراف وجهات إقليمية ودولية ثانياً. لذلك كانت هذه الشرعية «المقاومية» في الأساس قد تجسّدت في منظمة التحرير الفلسطينية جاعلة منها جوهر الكيانة الفلسطينية، وصانعة بوصلتها، ومستودع تاريخها النضالي.

على ذلك، تكون الشرعية الفلسطينية مرتبطة عضوياً بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق العليا للشعب الفلسطيني. فمنذ عهد الانتداب البريطاني إلى عهد الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠) والصراع على التحقّق بشروط الشرعية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني من قِبل الأحزاب والتيّارات الفلسطينية (والرّسميات العربية المنافسة أيضاً)، يتقدّمه مقدار تضمين مقاومة الاحتلال أو تحرير الأرض منه في قلب تلك الشرعية المدّعاة والتمثيل المتنافس عليه. وكان الشعب الفلسطيني يمنح مقادير الشرعية والتمثيل لهذا التيّار أو ذاك بحسب درجة الاقتراب من جوهر المقاومة فكراً وممارسة.

لذلك قوبل الانطلاق الرسمي لحركة فتح في الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ باحتضان شعبي عريض لأن برنامج فتح كان مبنياً على المقاومة بكلّيَته. ومنذ تاريخ انطلاقة فتح ثم تأسس فصائل المقاومة الأخرى على قاعدة المقاومة أيضاً، ظلّ الوجدان الشعبي الفلسطيني والرأي العام يمنح الشرعية لهذه القوى التي تحالفت في إطار منظّمة التحرير الفلسطينية، لأنها قائمة على المقاومة. ثم أصبحت منظّمة التحرير هي مآل الشرعية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل والخارج. وقد تصلّبت هذه الشرعية الفلسطينية المتمثّلة في منظّمة التحرير بعد أن انتزعت وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، في مؤتمر القمّة العربية عام ١٩٧٤، خاصة إزاء أطراف عربية أهمّها الأردن الذي كان ينازع المنظمة هذه الأحقية.

وبمرور السنوات تكرّست الشرعية الفلسطينية مع تواصل انتزاع الاعترافات

الدولية بمنظمة التحرير ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني، التي تتبنّاها وتدافع عنها المنظّمة. ولم تهتزّ هذه الشرعية وصلابة تمثيلها في الوجدان الشعبي إلا مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ثم مع اتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك لأنّ جوهر تلك الشرعية، وهو برنامج المقاومة، بدأ يهتز، وعلى الأقلّ في نظر كثير من الفلسطينيين، وبالتوازي، مع تواصل صعود قوّة حماس، بمقادير متفاوتة من الامتعاض والتردد في مواصلة منح منظمة التحرير بقيادة حركة فتح ما تعوّدوا أن يمنحوه من شرعية بلا حساب أو قيود. لذلك كان على هذه الشرعية، وفي ظلّ المناخ السياسي والعسكري والمقاومي الجديد إبّان أوسلو، أن تعيد إنتاج وتكريس نفسها، على الأقل في الداخل الفلسطيني، وهذه المرّة عبر انتخابات سياسيّة عامة، نظّمت لأوّل مرّة عام ١٩٩٦ وأخذت شكل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

الإسلاميون الفلسطينيون والشرعية الفلسطينية

يشير السرد السابق والموجز لمسار الشرعية الفلسطينية إلى واحدة من الحقائق المهمّة واللافتة وهي أنه لم يكن للإسلاميين الفلسطينيين أيّ حضور في فضاء التنافس على تلك الشرعية في مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى، أي قبل عام ١٩٨٧. إذ قبل ذلك التاريخ الفاصل كانت النظرية السائدة لدى التيّار العريض للإسلاميين الفلسطينيين، وتحديداً الإخوان المسلمين، نظرية «إعداد الأجيال» طويلة النَفَس من أجل الاستعداد لخوض المعركة الفاصلة مع إسرائيل. ومع استثناء حركة الجهاد الإسلامي التي بدأت إرهاصاتها الأولى في أواخر السبعينيات من القرن العشرين عبر التأثّر بالتجربة الثوريّة الإيرانية ثم الاستقلال عن الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات امتعاضاً من تواصل السياسة «الإخوانية» في عدم مواجهة الاحتلال، فإن نظرية «إعداد الأجيال» هي التي سيطرت على شرائح الإسلاميين العريضة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة على مدى عقود

عدّة. كانت النتائج العملية لتلك النظرية مختلطة. فمن ناحية أولى تمكن الإسلاميون من بناء قاعدة عريضة وقوية ومتماسكة ومنتشرة في المجتمع الفلسطيني. وقد تبدّت صلابة هذه القاعدة ومدى انتشارها الأفقي عندما قرر الإسلاميون تغيير إستراتيجيتهم والانخراط في الانتفاضة الأولى، وصاروا إحدى أهم قواها خلال فترة وجيزة من الزمن. أي أن حماس تأسست كتنظيم قوي منذ انطلاقها لأنّها اعتمدت على بنية تحتية قوية وممتدة بُنيت على مدى سنين طويلة. لكن من ناحية ثانية قادت نظرية «إعداد الأجيال» إلى تكرّس نظرة سلبية واتهامية للتيار الإسلامي من قِبل التيّار الوطني العريض وخصوم الإسلاميين وذلك بسبب عدم تبنّي هذا التيّار منهج المقاومة العسكرية للاحتلال. ولأن المقاومة هي جوهر الشرعية الفلسطينية فقد قاد ذلك إلى ترسّخ اقتناع واسع بعدم أحقية الإسلاميين في الانخراط في الشرعية الفلسطينية والتمثيلية أو التنافس عليها.

وكان أن احتاجت حماس إلى عشرين سنة تقريباً كي تراكم تاريخاً نضالياً يؤهلها للتنافس على الشرعية الفلسطينية والانخراط فيها من أوسع أبوابها المقاومية والانتخابية. وهي الآن تقف ووراءها ذلك الرصيد الذي أتاح لها أن تصل إلى قمّة الهرم الفلسطيني، وأن تناكف حركة فتح على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. لم يكن بإمكان الإسلاميين الفلسطينيين أن يجدوا لأنفسهم هذا الموقع القيادي في المشهد الفلسطيني، ويطمحوا إلى أن يغيّروا شكل النظام السياسي الفلسطيني عبر الدخول في عملية التنافس على التمثيل الشرعي للفلسطينيين لولا تبنّيهم المقاومة وتخلّيهم عن نظرية «إعداد الأجيال» التي قصفت من عمر تيّارهم في فلسطين عقدين من الزمان على أقلّ تقدير.

جدل الدينيّ والسياسيّ في تكوين حماس

تجربة حركة حماس في الحكم، كما تبدت في السنة الأولى بُعيد فوزها في

الانتخابات المذكورة، وبرغم قصرها الشديد والحصار الذي تعرضت له، قدّمت فصولاً ثرية في شأن تداخل الديني والسياسي عند حماس. كما كشفت عن آليات تقديم السياسي وسيادة النهج الواقعي والبراغماتي عند الحركة، وذلك في سياق حرص حماس على تكريس مكتسباتها السياسية والشعبية، وفي سياق صراعها مع فتح وبقية فصائل التيّار الوطني على اكتساب شرعية فلسطينية وتمثيلية. وكانت تلك السنة المزدحمة بالمآزق المتلاحقة التي واجهت حماس لأوّل مرّة، والفلسطينيين بعامّة، قد أظهرت تجلّيات البراغماتية السياسية عند حماس وكيفية تبلورها موضوعياً وذاتياً عند كلّ منعطف حاسم يستلزم من الحركة قراراً إستراتيجياً يحدّد الوجهة وفق ما يمليه أو يشترطه ظرف الواقع الموضوعي.

ولا تحدث هذه العملية، أيّ تقديم السياسي وتأخير الديني، في الغالب الأعم بوعي كامل يفرز مكوّنات ما هو سياسي عمّا هو إيديولوجي ويقارن بينها بكل وضوح، ومن ثمّ يقدم هذا المكوّن ويؤخّر ذلك المكوّن بعملية شبه حسابية. إنّها عملية معقدة وتدريجيّة وغير مباشرة، تحدث من دون ترتيبات رياضية مسبقة لكن أهم ما يسمها هو تسلل السياسي فيها إلى أرضية الأيديولوجي عن طريق تأسس اقتناعات ضميرية وفكرية تسوغ حدوث هذا التسلّل بكونه يحدث أو يُستحدث في نهاية المطاف لخدمة الأهداف الأيديولوجية الكبرى. وهذه الاقتناعات تتبلور على شكل صيرورات عفوية استجابة لمسارات الواقع الصلد. وهي مسارات تفرض على حماس (أو أيّة حركة إيديولوجية أخرى) الانخراط في الاتّجاهات العامّة للطرق المرسومة مسبقاً، مع السماح لها بمحاولة توسيع هذه الطرق أو إنشاء هوامش لها أو إجراء بعض التعديلات عليها، لكن ليس رفضها كلياً والعزوف عن استخدامها بالمطلق. وهكذا، في حالة حماس في الحكم، بدا التقديم الأفضلي للسياسة الواقعية على التشبّث بالأحلام الأيديولوجية، مظهراً بارزاً في أداء الحركة خلال عامها اليتيم على رأس الحكومة الفلسطينية.

لكن هذا المظهر البراغماتي لا يفاجئ المطّلعين على التكوين الفكري والسياسي لحماس، وعلى تفاعلها مع المحيط الذي تعيش فيه بدءاً من تاريخ انطلاقتها في أواخر عام ١٩٨٧. فبذور الواقعية السياسية موجودة بكثافة في تنظيرات، والأهم في ممارسات حماس السياسية والفكرية. فحماس في نهاية المطاف متأسّسة وفق ركنين: الأوّل ديني إسلامي كواحدة من حركات جماعة الإخوان المسلمين تحمل برنامجها وشعاراتها، والثاني وطني مقاومي كواحد من تنظيمات الحركة الوطنية الفلسطينية هدفها تحرير فلسطين ودحر الاحتلال الإسرائيلي. ومن كلا الركنين، ومن ثنايا التجربة التاريخية للحركات الأمّ، الإخوان المسلمون من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية، طوّرت حماس فكراً وممارسة يناغيان الأحلام الكبرى، لكن في الجوهر ينتميان إلى مدرسة الواقعية السياسية.

حماس في الحكومة: تقدّم السياسي وترسّخه

أيّ رصد لسيرة حكومة حماس وخطابها وممارساتها في عام حكمها سيقود، في سياق ما تركّز عليه هذه المقاربة، إلى نتيجة أساسية (ربّما ضمن نتائج أخرى أقلّ أهمية)، وهي أن حماس تعاملت بتسيّس كبير في معظم الملفّات، ووضعت كثيراً من الحمولة الأيديولوجية التي اصطبغت بها دينياً وشعاراتياً على مقاعد الاحتياط. لقد كان السياسي هو الذي يقود الديني، وليس العكس كما يظن كثيرون. ويمكن القول بقدر كبير من الاطمئنان، إن حماس انخرطت، ربّما رغماً عنها بحكم فوزها في الانتخابات، في دورة مكثّفة جدّاً من تسيّس محلي وإقليمي ودولي ما كان لها أن تتعلّم ما تعلّمته خلالها لو بقيت عشر سنوات أو حتى أكثر في مقاعد المعارضة.

لكن قبل الفوز في انتخابات ٢٠٠٦، تجب الإشارة إلى أن قرار المشاركة في الانتخابات في ذاته كان استراتيجياً، وهو كان قد اتّخذ في العام الذي سبق الانتخابات

وترافق مع قرارين لا يقلاّن أهميّة عنه، هما قرار التهدئة (أيّ تجميد العمل العسكري والعمليات التفجيرية) وقرار الدخول في منظمة التحرير. هذه الحزمة من القرارات شكّلت منعطفاً أساسياً واستراتيجياً في سياسة الحركة، ومهّدت بمجموعها العامّ للتطوّرات اللاحقة، وأوضحت من ناحية نظرية تفوّق البراغماتي على الأيديولوجي في فكر حماس وممارستها. فبقرار المشاركة في الانتخابات بقوّة ونشاط أسقطت حماس عمليّاً معارضتها للنظام السياسي الفلسطيني الذي أُعيد بناؤه وفق عملية أوسلو واتفاقاتها. وبقرارها دخول منظمة التحرير فإنها عزمت على وضع الشرعية الفلسطينية نصب عينيها، متكئة على ما راكمته من سجل مقاومي في السنوات الماضية. أمّا قرار التهدئة الذي تجدّد خلال فترة وجود حماس على رأس الحكومة وتم تأكيد تجديده وتوسيعه في اتفاق حكومة الوحدة الوطنية، فقد عزّز من ناحية ثانية واقعية حماس وإخضاعها كل إستراتيجياتها، بما فيها «الجهاد»، لمنطق التقدير السياسي وحسابات الربح والخسارة. وهو ما كرّره قادة حماس من أن العمل العسكري ليس هدفاً في ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأهداف.

وقد انعكست «حزمة» القرارات تلك على واقعية برنامج كتلة حماس الانتخابية، «التغيير والإصلاح»، وهو برنامج يمثّل من ناحية نظرية أهم وثيقة أصدرتها الحركة علماً أن هذه الوثيقة تقطع مع «ميثاق حماس» الذي صدر في آب/أغسطس ١٩٨٨ وكان طافحاً بتصوّرات خيالية وخطاب مغرق في ذاتيّته إلى جانب سطحية أضرّت بحماس في لاحق سنواتها (يكفي مثلاً استناد بعض مواد الميثاق إلى الكتاب الملفق «بروتوكولات حكماء صهيون» وتكرار خزعبلاته). وقدّم البرنامج الانتخابي الطموح والمتفائل الذي خاضت حماس الانتخابات بناء عليه، صورة جديدة عن حماس، التي تضع نصب عينيها قيادة النظام السياسي الفلسطيني وليس معارضته. فإضافة إلى تأكيد صون الحقوق الفلسطينية، وحقّ المقاومة، تضمّن البرنامج تعهّدات كثيرة منها محاربة

الفساد، وإصلاح القضاء، والرعاية الصحية، والاهتمام بالشباب، والمرأة، والمواصلات، والبيئة، والتعليم، وأورد تفصيلات والتزامات لا تفترق في مضامينها عمّا يورده أيّ حزب فلسطينيّ آخر. وبطرح ما تراوح نسبته بين ١٠ و ٢٠ في المائة من بعض التعبيرات الدينية والإشارات البلاغية هنا وهناك، فإن ما تبقى من برنامج حماس الانتخابي يتوافق تماماً مع أيّ برنامج واقعي لأيّ تنظيم فلسطيني آخر. وقد تواصلت واقعية حماس في فعل ما تفعله في محيط حماس خلال الانتخابات وبعدها، وتكرّست مع حكومتها.

هذه الواقعية «الحماسية» التي ترسّخت خلال أوّل سنة حكم لحماس، تكوّنت من ناحية تاريخية على ثلاث أرضيات. أولاها الجذر الإخواني لحماس وما يحاول أن يوفره من مناهج تعامل عملية وبراغماتية مع الواقع تنطلق على أساس إصلاحه وتغيّره تدريجاً وليس على أساس التخلّص منه ثورياً وجذرياً ودفعة واحدة. فالفكر الإخواني المؤسس لفكر حماس لا يتّصف بالثورية الاجتماعية أو السياسية، ولا يقطع مع الواقع ويتعالى عليه بل ينطلق منه ويهادنه. وبرغم عدد من الانزلاقات الفكرية هنا وهناك عن هذا المسار العام، في عموميات الفكر الإخواني وشعاراته، فإنّ تفاعله مع الواقع وخضوعه المباشر وغير المباشر لاشتراطاته يفوق بكثير الحمولة الأيديولوجية التي لو حدث أن زاد ثقلها في فكر الإخوان (وحماس) وممارستهم لقاد ذلك إلى انحسار تلقائي وتدريجي لنفوذهم وشعبيتهم. باختصار، تبلور الفكر والقناعات والخبرة الإخوانية (والحماسية) ينتج سياسة تسعى إلى تغيّر الواقع من داخله تبعاً لما يوفره من وسائل عملية، وليس من فوقه وتبعاً لما تنادي به الأيديولوجيا من وسائل نظرية.

الأرضية الثانية التي تكوّنت عليها سياسة حماس الواقعية، هي اتّساع حجم الحركة وامتداد شعبيتها وتشعّباتها والجمعيات الخدمية التابعة لها وما يتفرع منها من التزامات مع شرائح شعبية عريضة، خاصة في أوساط الفقراء. إضافة إلى ذلك تكثّف علاقاتها مع

أطراف عدّة، سواء في الساحة الفلسطينية، أو في الساحة العربية، أو في الساحة الدولية، وما استتبع ذلك من ضرورة صوغ خطاب وسياسة مقنعة ومفهومة تكرّس مكتسبات الحركة وتزيد منها. ويؤدي اتّساع نطاق الحجم والشعبية لتبلور اعتبارات وحسابات دقيقة ضاغطة على أيّ حركة تدفع باتجاه البقاء في مربّعات الواقعية من أجل الحفاظ على الامتداد الأفقي للحركة وعلى بقاء تواصلها مع قواعدها الشعبية، وللحفاظ على شبكة علاقاتها الخارجية. بمعنى آخر، يمكن القول إنه كلّما اتّسع النطاق الأفقي لأيّ حركة وأصبحت علاقاتها مع محيطها الاجتماعي والسياسي والدولي مركبة أعادت إنتاج نفسها مصلحياً وواقعياً وأعادت تأهيل شعاراتها الأيديولوجية الكبرى وفق معايير جديدة. ومن هنا فلنا أن نلحظ أن التنظيمات الأقلّ حجماً وتأثيراً والمحدودة الانتشار شعبياً هي أكثر راديكالية في تعاملها مع الواقع، وأكثر تحرراً من اشتراطاته، وأشدّ تشبثاً بما تراه من أحلام وتطلّعات إيديولوجية وطوباوية. لكن ينطبق عليها «القانون» نفسه إذ لو ازدادت شعبيتها وتعقّدت طبيعة علاقاتها ومصالحها وحساباتها مع الواقع، فإن التأكّل التدريجي في يوتوبيا أيديولوجياتها يبدأ فعله شبه الحتمي دافعاً الحركة نحو علاقة أكثر جدلية مع الواقع، وقائمة على فكرة تغيّره من داخله وما يوفره من وسائل عملية.

الأرضية الثالثة التي كرّست واقعية حماس السياسية هي الظرف الموضوعي المحيط بقضية فلسطين. فهنا احترقت أصابع حماس في نار السياسة المعقّدة التي قلّصت خيارات الفلسطينيين (منظّمة التحرير وحركة فتح وبقية التيّارات الفلسطينية قبل حماس) وحشرتهم في زوايا بالغة الصعوبة. فاللحظة التي فازت فيها حماس في الانتخابات وسيطرت إثرها على السلطة الفلسطينية، هي اللحظة نفسها التي تمثّل خلاصة تدهور الوضع العربي والإسلامي وتشرذمه، وتراجع قضية فلسطين على الأجندة الإقليمية والدولية لمصلحة قضايا أخرى (العراق، أفغانستان، الحرب

الأميركية على الإرهاب، إلخ...). وهي اللحظة نفسها التي ما زال فيها ميزان القوى يميل بلا رحمة ضد الفلسطينيين ولمصلحة إسرائيل ويجعل هذه الأخيرة لا تشعر بأي ضاغط حقيقي للاستجابة حتى لمشاريع الحلول السلمية التي لا تحقّق إلاّ جزءاً يسيراً من الحقوق الفلسطينية.

في قلب لحظة الانسداد هذه، وصلت حماس إلى الحكم، ولمست عن قرب، وعلى أرض الواقع، التعقيدات التي تواجه الشعارات الكبرى التي حفلت بها أدبيّاتها هنا وهناك. وعوض أن تشرع حماس في تطبيق تلك الشعارات وترسم على الأرض ما يختلف عمّا رسمه النظام الرسمي الفلسطيني الذي سبقها وكانت تعارضه، وجدت نفسها تغرق في تفاصيل الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين الذين كانوا الضحيّة الأولى للحصار الاقتصادي الذي فُرض عليهم وعلى الحكومة التي انتخبوها. والمهمّ هنا هو التأمّل في مقادير الواقعية التي أحاطت بحماس من كل جانب ووضحت بجلاء تعقيدات الوضع الفلسطيني واعتماده على المساعدات الغربية في الدرجة الأولى (وليس العربية والإسلامية)، وكذا تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي إزاء المسألة الفلسطينية والإمكانات الفعلية للتحرّك ضمن الهوامش الضيّقة، وكرّست بالتالي واقعيّة حماس وممارستها.

الوصول إلى الشرعية ورهانات الوحدة التنظيمية

ممّا لا شك فيه أن عدداً لا يُستهان به من الاكتشافات الصادمة لم يتح لحماس أن تطبّق برنامجها الانتخابي الذي شاركت على أساسه في الانتخابات التشريعية. لكن حماس تمكّنت من أن تجد لنفسها مكاناً رئيسياً في قلب النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته التمثيلية. بفضل الانتخابات والسيطرة على الحكومة وعدم السقوط برغم الحصار، تحوّلت حماس من حركة معارضة للنظام السياسي إلى جزء منه. بَيْدَ أن هذا

التحوّل ما زال في مراحله الأولى قد يحمل رهانات خطيرة تتحدّى أهم ما تميّزت به حماس في السنوات الماضية، وهو وحدتها التنظيمية وعدم بروز انشقاقات فيها. وربما أمكن القول إنه لولا الأرضيات الثلاث المذكورة آنفاً والمؤسسة لقدرة كبيرة عند حماس على التأقلم الواقعي ومحاولة اجتراح معادلات حسّاسة بين ما هو براغماتي، لكان مصير الحركة قد آل إلى التمزّق والانشقاقات بسبب حدّة التحوّلات التي طرأت على حماس ذاتياً وموضوعياً. من أجل هذا قد لا نجانب الصواب إن اعتبرنا أن النجاح الأكبر لحركة حماس في مرحلتها الماضية، هو مرورها بهذه التجربة الصعبة والمفاجئة من دون أن تتصدّع، والبقاء موحّدة.

ولتوضيح هذا التقدير علينا أن نتأمّل في ما يأتي: يُعدّ قرار المشاركة في الانتخابات في ذاته افتراقاً استراتيجياً عن الموقف التقليدي لحماس المعارض لاتّفاق أوسلو والمؤسسات التي أفرزها بما فيها المجلس التشريعي. وتأكيداً لهذا الموقف كانت حماس قد رفضت المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٦ على اعتبار أنّها نتيجة من نتائج أوسلو، ترمي إلى تكريس إحدى مؤسساته (المجلس التشريعي). في عام ٢٠٠٦ وضعت حماس كل جهدها للمشاركة في الانتخابات نفسها برغم، أنها حاولت تسويغ ذلك بالقول إن عملية أوسلو واتفاقاتها قد انتهت وماتت وإن الانتخابات تجري بعيداً عنها. وفي سياق الدفاع السياسي والديني عن الموقفين، كلّ في وقته، كان بعض علماء الدين القريبين من حماس قد أفتى بحرمة المشاركة في الانتخابات الأولى، فيما شدّدوا على المسؤولية الدينية إزاء وجوب المشاركة في الانتخابات الثانية، على نحو يشير، مرّة أخرى، للحاق الديني بالسياسي عند حماس وليس العكس. المهمّ هنا أن مثل هذا القرار كان من الممكن أن يخلق توتّرات كبيرة داخل حماس، خاصة أنّه ترافق مع تكرّس التهدئة من طرف واحد تقريباً بما يعني تكبيل الجناح العسكري عند حماس عن العمل.

بعد فوز حماس وتشكيل الحكومة، نشأت تحدّيات هائلة، أوّلها فلسطينية داخلية إثر رفض جميع الفصائل الفلسطينية مشاركة حماس في حكومتها، ثم ما تلا ذلك من توتّرات وإضرابات ضدّ حكومة حماس وصلت في أسوأ لحظاتها إلى الاحتراب العسكري وسقوط العشرات من فتح وحماس في قطاع غزّة. وخلال فترات هذا التوتّر كان قرار حماس موزّعاً بين الداخل والخارج، بين قادة حماس في السجون وقادتها خارج السجون، بين قادة حماس السياسيين وقادة حماس العسكريين، بين من يُعتبرون معتدلين ومن يُعتبرون متشدّدين، وكان من المحتمل أن يوفّر هذا التشتّت في صنع القرار أجواء «مثالية» للانشقاقات خاصة في ظلّ مرحلة انعطافية حادّة. لكن حماس تجاوزته بنجاح أيضاً.

ثاني تلك التحدّيات هو الحصار الدولي المضروب على الحكومة، في ظلّ ظرف إقليمي بالغ الحساسية إذ بلغ التوتّر الأميركي ذروته في مناخ الفشل العسكري والسياسي في العراق، وعلى خلفية تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة. كانت حماس تعمل وسط ظروف كلّها شدّ وجذب بين محورين: المحور الإيراني - السوري، والمحور المصري - السعودي - الأردني. وكان ميلها إلى هذا المحور أو ذاك معناه توتّرات إضافية داخل حماس، وضدّها أيضاً، خاصة مع اختطاف الجندي الإسرائيلي شاليط في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ والأهميّة التي بات ملفّ تبادل الأسرى يتمتّع بها وفيما إذا كانت حماس الداخل أو الخارج هي المسيطرة عليه.

ثالث تلك التحدّيات تمثّل في الخطاب السياسي الذي شعرت حماس بأنّها يجب أن تتبنّاه لكسر الحصار الدولي أو تخفيفه على أقلّ تقدير. هنا أيضاً كان على حماس أن تقوم بنقلة كبيرة تلتفّ من خلالها حول الشروط الثلاثة القاسية التي وضعتها عليها اللجنة الرباعية (الاعتراف بإسرائيل، الالتزام بالاتّفاقات السابقة، ونبذ العنف). وكانت عملية الالتفاف حول هذه الشروط محفوفة بأخطار سياسية وتنظيمية كبيرة وتمّت

بشكل تدريجي وغير مباشر وغير كامل عبر وثيقة الوفاق الوطني (المتأسّسة على وثيقة الأسرى) ثم ترسّخت عبر برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تم التوافق عليه في اتّفاق مكّة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وربما أمكن القول هنا إن هذا هو التحدّي الأكبر الذي يواجه حماس الآن: الخطاب والبرنامج السياسي اللذان اقتربا من برنامج منظمة التحرير وتوسيع نطاق التهدئة ليشمل الضفّة الغربية إلى جانب قطاع غزّة. فبعض قادة الحركة وأفرادها يرون الآن أنها قد قدّمت تنازلات كبيرة على صعيد الموقف السياسي، وأنها بإعلانها «احترام» الاتّفاقات السابقة كما نصّت بنود اتّفاق حكومة الوحدة الوطنية فهي عملياً تندرج في سياق العملية السلمية واتّفاقات أوسلو. وهذا يضيف أيضاً توتّرات داخلية قد تهدّد وحدة الحركة.

وهكذا فإن معالم «المقايضة الكبرى» التي يبدو أن حماس قد انخرطت فيها تتمثّل في تخفيض السقف السياسي والمقاومي والاقتراب من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل تكريس الوجود السياسي في قلب الشرعية الفلسطينية التمثيلية. ولأن قبول وجود حماس في قلب هذه الشرعية ليس شأناً فلسطينياً بحتاً إذ له استتباعات واشتراطات إقليمية ودولية مركّبة، فما كان بإمكان حماس أن تحصل على ذلك من دون عملية الالتفاف على الخطاب السياسي، وإقناع أطراف عربية ودولية بأن هذه الخطوة لا تمثّل قطعاً جذرياً مع الإرث السياسي والاستراتيجية الفلسطينية العامّة التي صارت محكومة بالاتفاقات مع إسرائيل وتحوم في حدّها الأقصى حول مفهوم حلّ الدولتين، الذي أصبحت حماس تقبله ضمن شروط معينة.

وفي جميع الأحوال قدّمت تجربة حماس في الحكم وما زالت تقدّم فصولاً ثرية في مسألة تعامل الإسلاميين الوسطيين مع السياسة. فهنا تنزع الشعارات الكبيرة نحو أن تتواضع وتتخفّف من ثقل الأيديولوجيا، وبذلك يصبح تنافس الإسلاميين مع خصومهم

في أيّ ساحة وطنية قائماً على أساس البرامج السياسية وليس الوعود الكبرى، أو استخدام الشعارات الدينية والعاطفية. وهذا كلّه ينضج التجربة الديموقراطية في أي حالة من الحالات إذ يتمّ تجريد الحركة الإسلامية (هنا أو هناك) من سلاح استخدام الشعار الديني وتوظيفه للحشد الانتخابي، ومن ثم خوض غمار المنافسة على قاعدة التساوي السياسي بين الإسلاميين ومنافسيهم، وهكذا. وفلسطينياً، يصبح اندراج حماس في مربّع السياسة الواقعية مكسباً وطنياً لأنّه يحشد الإمكانات في إطار ما هو ممكن، عوض أن تظلّ محلّقة في آفاق بعيدة المنال تقدّم مسوّغات للعدو أكثر ممّا تقدّم منجزات للذات.

من ناحية أشمل، ولأن حماس هي الحركة الإسلامية الوحيدة في المنطقة التي وصلت إلى الحكم في العقود الأخيرة عن طريق الانتخابات الديموقراطية الحرّة والنزيهة، فإنّ فصول التجربة وخلاصاتها مؤشر يدلّ على «معالم في الطريق» تكتسي أهمية بالغة يمكن من خلالها فهم بعض مسارات الإسلام السياسي في المنطقة، خاصةً على صعيد مستوى البرامج السياسية والاجتماعية المتبنّاة، وسياسات التحالف وبناء العلاقات الإقليمية والدولية، ومصالحة الأيديولوجي مع السياسي والبراغماتي، والاعتراف بالآخر والتعامل معه ديموقراطياً، وكذلك إدارة الشأن التنظيمي الداخلي بصورة ديموقراطية وتخطّي عقبات الانشقاق أو الوقوع فيها، وسوى ذلك من جوانب تكون أكثر أمناً وأقل استثارة عندما تتمتّع هذه الحركات بترف العيش في المعارضة وانتقاد الوضع القائم والدعوة إلى تغييره، من دون أن تتورّط في ذلك عملياً ويومياً.

شرعيّة فلسطينية جديدة؟

مع الانعطافة الكبيرة في النظام السياسي الفلسطيني التي حدثت مع فوز حماس في الانتخابات، ثم تفرّدها بتأليف الحكومة، فانخراطها في حكومة وحدة وطنية، نحن

بإزاء تغيّر كبير وتحوّل آخذ في الترسّخ في طبيعة الشرعية الفلسطينية وشكلها. فالتغيّر الذي حدث ليس تغيّراً عارضاً، حتى لو لم تفز حماس بالغالبية في أي انتخابات تشريعية مقبلة. فقد أصبح وجود حماس في معادلة القيادة الفلسطينية، من الناحيتين الشرعية والتمثيلية، واقعاً محلّياً وإقليمياً ودولياً. وأهم من ذلك يردم الهوة بين برنامجين: برنامج المقاومة الحمساوي، وبرنامج الحلّ السلمي الفتحاوي. وهما برنامجان أحدثا الضرر المتبادل وشبه المتساوي أحدهما للآخر أكثر ربّما من الضرر الذي أحدثاه في «جبهة العدو»، فضلاً عن أن يكون أحدهما مكمّلاً للآخر. لذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية تطرح فرصة لتجربة تاريخية قد تُنشئ إنْ نجحت، تقاليد جديدة وترسّخ شرعية جديدة وبرنامجاً فلسطينياً موحّداً يمكن بناء عليه مواجهة إسرائيل بجبهة موحّدة (سلماً أم مقاومة)، لكن هذه المرّة من دون أن تكون الجهود المبذولة من فتح وحماس كلّ على انفراد يذري بعضها بعضاً.

فلسطين تحت الاحتلال: بين المخفر والمسجد

ينبغي في البداية إيراد ملاحظتين توضيحيتين على العنوان. الملاحظة الأولى تتعلق بالقلق الذي يساور الجميع جرّاء تغوّل تفسيرات وتطبيقات متطرفة للأمن وللدين في المجتمع الفلسطيني (كما في المجتمع العربي عامة). وليس القصد هنا رسم تقابلية صارمة لها انعكاسات جغرافية وتنطبق على الوضع السياسي الانقسامي الحالي في فلسطين. بمعنى أكثر وضوحاً، لا يقصد العنوان، ولن تقصد هذه المقاربة، القول بأن الاستخدام الترميزي للمسجد يُقصد به قطاع غزة تحت سيطرة حماس، وأن الاستخدام الترميزي للأمن يُقصد به الضفة الغربية تحت سيطرة فتح. ذلك أنه لو اعتمدنا هذا التقسيم المبتسر لتورّطنا في تبسيطية مضللة، فمدلولات كل من الرمزين حاضرة جنباً إلى جنب في كل من الجغرافيتين. وما يُقصد برمزي «المسجد» و«المخفر» هو غلبة مفاهيم الأمن والدين في التحكم في خيارات النخب المسيطرة، وأثرها في توجهات الشرائح الشعبية الأوسع واعتباراتها، بصيغ ودرجات مختلفة. وهذه الغلبة لتلك المفاهيم تتجاوز المكان، وبهذا المعنى فإن وطأة الأمن والدين وإكراهاتهما وضغوطهما على الفضاء العام حاضرة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على السواء.

الملاحظة الثانية هي التذكير بما هو مفهوم بالضرورة ضمناً، لكن صار من الضروري في هذه الأيام تسطيره نصاً، وتأكيده قولاً. والمقصود هنا السيطرة الاحتلالية الإسرائيلية وتحكمها في عموميات الفضاء والحياة الفلسطينيَّين

وجزئياتهما. مهما كانت سيطرة المسجد أو سيطرة المخفر الفلسطينيين على الفلسطينيين، فإن كليهما خاضع لسيطرة فوقية عليا للاحتلال الإسرائيلي. تتحرك آليات الفرض الديني وتتوسع باتجاه الفضاء المجتمعي في الوقت ذاته الذي تتواصل فيه آليات فرض الاحتلال وسيطرته. وتتحرك آليات الفرض الأمني وتتغول باتجاه الفضاء المجتمعي، في الوقت ذاته الذي تتواصل فيه آليات فرض الاحتلال وسيطرته. على ذلك فإن المقاربة لفهم تأثير وآليات السيطرات الثلاث هذه تبتعد عن الدقة والواقع إن لم يبقَ هناك منظور كلاني لها، يراها كمصفوفات سيطرة تنتظمها تراتبية واضحة، يقف على قمتها الوضع الاحتلالي الكولونيالي.

بعد هاتين الملاحظتين تحاول هذه المُقاربة الاستفادة من بعض خلاصات الجدل العالمي والأكاديمي حول علاقة الدولة الحديثة بالعنف. وستستمر الإشارة هنا إلى دولة الاستقلال الحديثة في البلدان العربية والإسلامية، والقصد من ذلك استخدام التجارب العربية في السياق الأمني، وهي في مجملها تجارب قمعية، كأداة تحليل مقارن، ونماذج يجدر بالتجربة الفلسطينية أن تضعها نصب عينها كي تتفاداها جملة وتفصيلاً - إن استطاعت. وبعد تحليل علاقة الأمن بالدولة الحديثة في البلدان النامية، والتعريج على مركزية سياق الدمقرطة وعلاقته العضوية بالآليتين: المخفر والمسجد، ستسجل هذه المقاربة بعض الملاحظات الخاصة بتجربة الإسلاميين في الحكم، ونظرتهم إلى الأمن - أو ما رمزنا له في العنوان بـ«المسجد».

ربما كان من المفيد في هذه المعالجة الاتكاء على جزء من نظريات عالم الاجتماع البريطاني الشهير أنتوني غيدنز في تفسير العلاقة بين العنف والحداثة، بما في ذلك منتجها السياسي الأهم وهو الدولة الحديثة، أو الدولة الأمة nation-state. يرى غيدنز أن الحداثة عموماً هي نتاج صيرورات أربع: تزايد الرقابة والضبط surveillance، المبادرة الرأسمالية capitalist enterprise، الإنتاج الصناعي

industrial production، وترسخ السيطرة المركزية للدولة على وسائل العنف state monopoly over the use of violence. وما يهمنا هنا في هذا الفهم هو ما يتعلق بسيطرة الدولة على العنف واحتكارها لاستخدامه. فجانب من تفسير غيدنز وتفسير الكثيرين غيره من علماء الاجتماع لمعنى الدولة الحديثة يقوم على أنها المُحتكر الوحيد لاستخدام العنف في أي بلد من البلدان. لذلك لا مجال لاستخدام العنف أو امتلاك وسائله من أي طرف آخر سوى الدولة. ويتجاهل هذا المفهوم المبني على الواقعية السياسية، عن قصد، شكل النظام السياسي في الدولة، وما إن كان ديموقراطياً أو استبدادياً. وبالتالي لا تُسحب شرعية السيطرة على وسائل العنف واستخدامه حتى من قبل النظام الاستبدادي، رغم إدانة الطبيعة القمعية لذلك الاستخدام. لكن هذا التجاهل للاستخدام القمعي للعنف من قبل الدولة المستبدة تعرّض لإعادة نظر عميقة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فهنا تطورت مفاهيم جديدة في سياق العولمة السياسية أهمها القانون الدولي الإنساني الذي حاول أن يضع حدوداً جدية لأول مرة لسيادة الدولة إزاء مدى استخدام العنف ضد مواطنيها، وبدأ بتشريع آليات تدخل دولية للدفاع عن حقوق الشعوب المقموعة من قبل أنظمتها (مع الأخذ في الاعتبار إمكان سوء استخدام هذه الآليات). خلاصة القول هنا بإيجاز هي أن الدولة الحديثة، بالتعريف، تمتلك وحدها شرعية استخدام العنف، رغم ما تتعرض له طبيعة ممارسة هذه الشرعية من انتقاد وتحدّ ومحاولات تقليص من قبل أطراف ولاعبين عديدين، محليين وخارجيين.

وهناك أيضاً فهم إضافي لمسألة العنف والأمن في الدولة الحديثة يتحدث عنه غيدنز وآخرون، ويتعلق بالرقابة والضبط. فالدولة الحديثة والمجتمع الحديث يمتازان بكثافة التبادلات البينية وتعقد البنى الاقتصادية، والسياسية، والقانونية. إضافة إلى أن هذه الدولة تمتاز، كما هو العالم الحديث، بكثافة سكانية غير مسبوقة. كل ذلك أدى إلى

إنتاج آليات معقدة ومركبة للسيطرة المباشرة وغير المباشرة، وابتداع أساليب للرقابة الأمنية للأفراد، وفتح سجلات لجميع السكان، واعتماد أرقام وطنية، وضبط المجموع الكلي للسكان وفق أنظمة وقوانين وآليات كان وما زال الهدف من ورائها، حقيقةً أو زعماً، هو ضمان حدود دنيا للاستقرار. تعرّض البعد الأمني الضبطي والرقابي المرافق لنشوء الدولة الحديثة لنقد قاسٍ وهجوم فلسفي ونظري متواصل تزعّمه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو وأقطاب مدرسة ما بعد الحداثة.

ما يهمنا هنا، بعيداً عن السجالات النظرية لعلاقة الدولة الحديثة المتقدمة بالأمن، هو علاقة الدولة الحديثة النامية أو الفقيرة بالأمن، ثم علاقة بعض حالات السلطة الحديثة الاستثنائية المتسمة بفقدان السيادة، كما هي الحالة الفلسطينية، بالأمن. في الدولة الحديثة والغنية والمتقدمة يعتمد تطبيق الرقابة والضبط surveillance على استخدام مفهوم الأمن اللين soft security، أو الأمن غير المباشر، أو الأمن عن بعد. وهذا يتم عبر استخدام آليات الضبط غير المباشرة وغير المرئية: التنصت، التصوير، بنوك المعلومات المعقدة، بيانات الأفراد الكمبيوترية، مراقبة الحركة الفردية من دون إشعار الأفراد بالرقابة وسوى ذلك. في الدولة الحديثة المتقدمة والغنية، لا يشعر الفرد بوطأة الرقابة الحكومية أو الاستخبارية لأنها تتم عن بعد (by remote control)، وتتوافر موارد مالية وبشرية ومهارات وتقنيات تؤمن تبنّي ذلك النوع من الرقابة. إضافة إلى ذلك تخضع تلك الوسائل الرقابية والضبطية في غالب الأحيان ونظرياً على الأقل، لرقابة تشريعية وتحتاج دوماً إلى شفافية قانونية. يصعب أن يستخدم طرف سياسي أو حزب حاكم في الدولة المعنية أدوات الرقابة والضبط التابعة للدولة لملاحقة طرف سياسي شرعي آخر، أو حزب سياسي منافس. هناك تجاوزات بطبيعة الحال لكن إن حدثت يكون صدى فضيحتها مدوّياً، وخسائرها مدمّرة للطرف الذي مارس سوء الاستغلال كما حدث في فضيحة ووترغيت الشهيرة في أوائل سبعينيات القرن الماضي

حيث استخدم الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون مؤسسات الاستخبارات الحكومية للتنصت على خصومه من الحزب الديموقراطي.

في البلدان الفقيرة والنامية، والتركيز هنا على البلدان العربية والإسلامية ثم فلسطين، تطور مفهوم الأمن والرقابة والضبط في سياقات مختلفة. السياق الأول متعلق بالتعريف، فهذه الدول جميعها، أو أغلبها على الأقل، تفتقر إلى شرعيات تأسيسية راسخة تتولد عنها أنظمة سياسية ديموقراطية، أو فيها فصل حقيقي للسلطات. انعكس هذا على تعريف معنى الأمن الوطني، الذي لفه الغموض والارتباك والتداخل. في معظم الحالات تبلور مفهوم الأمن الوطني في حضن النخبة الحاكمة غير المنتخبة ديموقراطياً، والمشكوك في شرعيتها جماعياً، ليصبح الاسم الحركي لأمن تلك النخبة والحفاظ على مصالحها. قد تكون تلك النخبة الحاكمة حزباً، أو عائلة، أو طبقة اقتصادية، أو مؤسسة أمنية وعسكرية، أو جماعة انقلابية. وفي هذه الحالات يصاغ مفهوم الأمن الوطني ليعكس مصالح من يسيطر على الحكم، بغض النظر عن مدى شرعيته.

السياق الثاني متعلق بعدم القدرة على تبني آليات للأمن اللين. فبسبب فقر هذه الدول عموماً، وافتقارها إلى الموارد اللازمة، والتقنيات المتطورة، وغياب ثقافة عميقة حول معنى الأمن وعلاقة النظام الأمني بالمواطنين، تطورت آليات ضبط ورقابة مباشرة اعتمدت على الردع المباشر: الاعتقال المفاجئ، فرض هيبة أجهزة الأمن عبر العنف اللفظي وأحياناً الجسدي، الاعتقال الإداري، التعذيب، عدم التوظيف لأسباب أمنية وهكذا. وفي كثير من الحالات كانت المسؤوليات الأمنية تتجاوز الأجهزة التقليدية مثل الشرطة والاستخبارات العامة، لتمتد إلى الجيش الذي كان يُستدعى للمشاركة في الضبط الداخلي أو القمع، وهو المُفترض به الحياد والتفرغ للدفاع عن سيادة البلد ضد أي تهديدات خارجية.

السياق الثالث متعلق بغياب الديموقراطية واستمرار الأنظمة الاستبدادية. ففي معظم الدول العربية والإسلامية تعمق السياقان المذكوران أعلاه، أي ارتباط مفهوم الأمن بالدفاع عن أمن النخبة الحاكمة، واعتماد آليات ضبط ورقابة مباشرة تعتمد على الردع المباشر والقمع، في ظل غياب أي محاسبة شعبية أو رقابة قانونية، وفي غياب شبه تام لأي مناخ ديموقراطي. ولا حاجة للقول هنا إن الهاجس الأساس الذي شغل بال الأجهزة الأمنية في مثل هذه الحالات هو الانقلاب على الوضع القائم، وتطور معارضة مسلحة تحت الأرض تستهدف النظام. تولد عن ذلك نشوء الدولة البوليسية التي اتسعت الفجوة بين نظامها الحاكم والشعب. وتغوّلت هذه الدولة كما نعلم جميعاً وفي معظم الحالات العربية والإسلامية لتحتل الفضاء المجتمعي برمته، وتولد إعاقات حقيقية في كل ما له علاقة بتطور مجتمعي مدني صحي ومستقل.

والحقيقة أن التأمل في مسألة سياق غياب الديموقراطية وتشوه مفهوم الأمن لا يعد استطراداً زائداً، بل يستحق التوقف عنده. وإذا أخذنا في الاعتبار الجدل الدائر حول الإصلاح والدمقرطة في العالم العربي ومنه فلسطين، فعلينا هنا أن نقول إن من غير الممكن أن تنجح أية عملية إصلاح أو دمقرطة حقيقية من دون أن تطال قطاع الأمن والاستخبارات والشرطة في أي بلد ما. فجوهر عملية الإصلاح هو الشفافية والمحاسبة وامتثال السلطة التنفيذية، بكل أجهزتها الحكومية والأمنية والاستخبارية، لسلطة القانون. وفي النظام الديموقراطي يخضع الجيش، والأمن، والاستخبارات لسلطة المدنيين الذين يتربعون على قمة السلطة التشريعية، أي البرلمان، عبر الانتخاب الحر والنزيه. والقضاء الفعال والعادل هو الذي بدوره يراقب بقاء التراتبية الصحية للسلطات المختلفة وتوزيع الصلاحيات بينها بما يضمن عدم تغوّل إحداها على الأخرى، وخاصة السلطة التنفيذية على التشريعية.

من الصعب هنا إجمال كل الجوانب الأساسية المتعلقة بدمقرطة القطاع الأمني،

لكن من المهم على أقل تقدير الإشارة إلى أهم تلك الجوانب. وربما كان الجانب الأول في هذا السياق هو كسر تابو تحريم الحديث في هذا الموضوع باعتباره الخطوة الافتتاحية، وإطلاق النقاش حوله وفتحه للحوار العام بكونه أمراً لا مناص منه. وهناك حاجة ماسة في الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة لمناقشة دمقرطة القطاع الأمني، ومعالجة تجاوزاته، وانتقاد تغوّلاته من دون تردّد أو خوف، خاصة من قبل المثقفين المستقلين وغير المحزبين. يلي ذلك القول إن القطاع الأمني يمثّل في حالة الدولة العربية، كما في الحالة الفلسطينية سواء الضفة الغربية أو قطاع غزة، العصب الحسّاس والعمود الفقري، والنقاش حوله يجب أن يدور بمسؤولية عالية. فرغم أن دولة القمع البوليسي هي التي كانت، مع الأسف، «النموذج» الذي تسيّد معظم الحالات العربية، فإن تراكم عقود من التجربة أنتج اختلالات بنيوية في طبيعة الدولة قائمة ومتأسّسة على ذلك العمود الفقري، على اعوجاجه البنيوي. والخلاصة الحالية لكثير من تلك الحالات هي أن بناء الدولة منحرف باتجاه الأمن، ولا يتصف بالتوازن المطلوب، لكن الخلخلة غير المسؤولة للعمود الفقري المعوج لذلك البناء، على انحرافه، قد تؤدي إلى انهيار البناء برمته، بدل أن تؤدي إلى استقامته وتوازنه. ومن هنا ضرورة أن ينطلق النقاش من مسؤولية وطنية لا من حزبية ناقمة أو طائفية ثأرية قد تؤدي إلى خراب وانهيار كامل بدل أن تحقق الإصلاح. والأمثلة العربية ماثلة أمامنا حيث يترحّم الناس على «السيّئ» الذي ثاروا عليه وأرادوا التخلص منه لأن ما حل بعده كان «الأسوأ».

أخذاً لما ذكر أعلاه من سياقات بالاعتبار، وهي سياقات تنطبق على الحالات العربية وعلى الحالة الفلسطينية أيضاً، فإن هناك خصوصيات تمتاز بها الحالة الفلسطينية تُضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه. وهي خصوصيات تعقّد من مفهوم الأمن وتفترض إبداع عقيدة أمن فلسطينية مبتكرة تواجه ثلاثة تحديات/ تناقضات أساسية. **التحدي الأول** متعلق بصعوبة، - حتى لا نقول استحالة، - صوغ عقيدة أمن وطني غايتها حفظ

أمن المواطن والوطن الفلسطيني في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مفاصل الحياة الفلسطينية. ذكرنا سابقاً كيف أن مفهوم الأمن الوطني في الحالات العربية تداخل مع مصالح الدفاع عن النخب الحاكمة، أو الحزب الحاكم. وهذا ينطبق في الحالة الفلسطينية حيث إن مفهوم الأمن الوطني في الضفة الغربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن سيطرة ومصالح حركة فتح. ومفهوم الأمن الوطني في قطاع غزة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن سيطرة حركة حماس ومصالحها. وإضافة إلى التذويب المدمر لمفهوم الأمن الوطني في الحالتين، فإن كلتيهما تفشلان في مواجهة التحدي الأمني الرئيسي، المتعلق باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتهديده المتواصل واللحظي والمزاجي لأمن الوطن والمواطن الفلسطيني.

التحدي الثاني الذي يواجه الحالة الفلسطينية متعلق، في سياق الوضع الراهن، بصوغ عقيدة أمن فلسطيني تضمن وتحافظ على حق المقاومة بكل وسائله. وهذا يرتكز على الوضعية القانونية للأراضي الفلسطينية التي ما تزال أراضيَ تحتلها قوة احتلالية أجنبية، ومن حق الشعب الواقع تحت الاحتلال ممارسة المقاومة بكل أشكالها. لكن هذا الفهم النظري يواجه الآن مصاعب كبيرة عند محاولة مصالحته مع الواقع على الأرض، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ففي كلتا الحالتين يرتكز مفهوم الأمن، مهما كان تعريفه، على حصرية امتلاك وسائل العنف وحصرية استخدامها. بمعنى أنه لا يجوز لأي جهة أو تنظيم امتلاك السلاح أو استخدامه حتى لممارسة المقاومة، لأن الاستخدام حق حصري للسلطة القائمة. وفي حالتي الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تتردد السلطة القائمة في مواجهة من يريد ممارسة المقاومة بعيداً عن فهم تلك السلطات وتقديراتها.

التحدي الثالث متعلق بوقف تغوّل الأجهزة الأمنية في الجغرافيتين على حريات الناس، وعدم تطوّر نموذج فلسطيني للدولة البوليسية مثل الذي رأيناه بأسى وقلق عميق

في كثير من الحالات العربية. هناك مؤشرات خطيرة إن لم نقل مرعبة تدل على أن التجربة الفلسطينية، رغم أنها لا تصل إلى مستوى الدولة، وتفتقر إلى السيادة، تفشل حتى الآن في تقديم نموذج جديد مبتكر لا يستنسخ التجارب العربية والعالمثالثية. من المعروف أن إيجاد التوازن بين تحقيق الأمن واحترام الحريات العامة وعدم انتهاك حقوق الإنسان هو الاختبار الدقيق الذي تفشل فيه معظم الدول الاستبدادية. ففي معظمها ينحاز النظام الحاكم وأجهزته الأمنية إلى تحقيق الأمن وفرضه، وإيلاء أهمية أقل لضحاياه من أبرياء وأفراد انتُهكت حقوقهم. حتى هذه اللحظة لا نستطيع القول إن هناك انفلاتاً من مسار التجارب العربية في هذا الموضوع. الضحية الأهم هنا هي الغالبية الصامتة، أو الشرائح الشعبية الأوسع. عندما تشتد القبضة الأمنية ويزداد بطشها يُحيَّد الشعب ويُحوَّل إلى قطعان مسالمة وخائفة. وإذا كان ذلك الشعب واقعاً تحت الاحتلال فإن منعكسات ذلك خطيرة وتتضاعف، إذ إن مفاعيل المقاومة حتى بأشكالها السلمية تُنفس ويُقضى عليها على نحو مقصود أو غير مقصود. وإذا تمعنا في قراءة خطاب الجنرال كيث دايتون في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ في معهد واشنطن وتأكيده ضرورة بروز «الفلسطيني الجديد»، يمكن أن نلحظ أن السمة الأساسية لهذا الفلسطيني الذي يريد دايتون إنتاجه أمنياً هي الفاعلية المهنية والاقتصادية، لكن المضبوطة بمناخ الخوف الأمني والسلبية المقاومية.

التحديات الثلاثة الكبيرة التي تواجه أي منظور فلسطيني للأمن الوطني تُفاقم من الضغوط على الفرد الفلسطيني الذي يُصاب بالدوران نتيجة الحيرة وفقدان البوصلة عندما تحاصره تلك التحديات ويشعر بوطأتها مباشرة. لكن إضافة إليها جميعاً يأتي **تحدٍ رابع** يزيد من حدة الدوران والحيرة، وهذه المرة يأتي من منظور تحقيق «الأمن الاجتماعي» أو «حماية الفضيلة» ـ أو تحديات الأسلمة وخاصة التي نشأت في قطاع غزة، وهذا يستدعي وقفة طويلة أيضاً.

فهنا لا يمكن فصل تطّور، أو نجاح، أو فشل، حماس ومشروعها الإسلامي في غزة عن مناخات التيار الإسلامي في المنطقة العربية خصوصاً، والعالم عموماً. وكاتب هذه السطور من الذين يقولون بأنه في طول العالم الإسلامي وعرضه تعثرت مشاريع الحركات الإسلامية وفشلت في تقديم نماذج جديدة يمكن أن تتجاوز جوهرياً ما تقدّمه الأحزاب والحكومات التي تعارضها. وفي ما عدا تجربة الإسلاميين الأتراك، وتجربة بعض الأحزاب الأندونيسية والماليزية غير الرئيسية، فإن بقية التجارب تكلست قدرتها على مواجهة واقع بعيد الصلة بالرؤية الأيديولوجية الطوباوية المُنادى بها في أدبيات تلك الحركات. ليست الحركات الإسلامية استثناءً في هذا السياق، إذ إن ما تتعرض له وتواجهه سبق أن تعرضت له وواجهته كل الحركات الأيديولوجية. فالتحدي الأزلي لكل فلسفة سياسية وفكرية ونظرية يتمثل في علاقتها بالواقع ونجاحها أو فشلها في تجسيد ما تقول به. وعلاقة الحركة الأيديولوجية بالواقع تظل محط دراسة وبحث وتأمل لا ينتهي، وهي إما أن تكون علاقة تصادم مباشر، وإمّا علاقة تفاوض مستمر تفضي إلى إعادة تفسير وصوغ للمنطلقات الأيديولوجية نفسها بما يخدم التعامل مع الواقع نفسه. في معظم الحالات لا تنجح الحركات الأيديولوجية في صوغ علاقة تفاوضية إيجابية مع الواقع، لأنها مهجوسة بتغييره جذرياً، وهذا يدفعها إلى التشدد والتطرف، وفي حالات السيطرة على القوة سرعان ما تنتهي إلى بناء أنظمة شمولية (شيوعية، بعثية، إسلامية، وهكذا).

في الأنظمة الشمولية المؤدلجة يكون همّ السلطة الحاكمة إنتاج أفراد بحسب القالب الأيديولوجي، منسوخ بعضهم عن بعض وفق المسطرة المُعدة سابقاً. وتنتشر سياسات وأساليب القسر الجمعي المباشر أو غير المباشر من أجل «ضمان» انقياد الكل وخضوعهم لمتطلبات الأيديولوجيا أو إكراهاتها. وفي معظم الحالات التوتاليتارية تتراكم رغبة جارفة عند السلطات الحاكمة في فرض التنميط والتوحيد على

الأفراد، في الزي والسلوك وطريقة التفكير (من الصين أيام ماو، إلى كوريا الشمالية، إلى إيران وطالبان). تتفاقم هذه الرغبة وتصل إلى مستويات عليا من الفرض والقمع عندما لا تكون هناك إنجازات حقيقية يمكن أن تعتمد عليها السلطة، أو الحزب، أو الدولة. أي إنه في غياب أي رأسمال سياسي مقنع مبني على نجاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، تعمل السلطة على التعويض عن ذلك عبر فرض نظم قسرية بالقانون. لذلك فإن «الهندسة الاجتماعية» التي تقوم بها النظم الشمولية تعكس غياباً للنجاحات لا ترجمةً لوجودها. وفي حال وجود نجاحات واضحة لأي نظام شمولي يكون من الصعب الحفاظ على ديمومته، ولا يعدو كونه نجاحاً مؤقتاً سرعان ما يتهاوى إذا ما تزعزع النظام ـ كما هي حال الاتحاد السوفياتي عالمياً، والعراق إقليمياً.

وحتى لا نغرق كثيراً في التنظير التجريدي، ولأن الحديث هنا يدور حول تجربة الإسلاميين، فإن من المفيد التأمل في مقارنة التجربة الاجتماعية للإسلاميين الأتراك، مع تجربة الإسلاميين السودانيين، أو الفلسطينيين في غزة، التي سنأتي على الإشارة إليها على وجه التخصيص. في تركيا تراكم رأسمال سياسي ونجاحات للإسلاميين وفرت لهم الثقة بتجاوز مماحكات الهندسة الاجتماعية وفرض مسلكيات دينية على الشعب. في السودان وغزة، وفي إيران قبلهما وطالبان بموازاتهما، هناك تنويعات من حصاد التجارب يدور معظمها في نطاق الفشل خاصة على صعيد النموذج الاجتماعي المطروح، وتحديداً لجهة فرض «الأسلمة» بالقانون ـ وآخر الشواهد السودانية البالغة السوء محاكمة الصحافية لبنى حسين لأنها ترتدي البنطلون، باتهام أنها ترتدي ملابس فاضحة (آب/أغسطس ٢٠٠٩).

فلسطينياً، يحدث في قطاع غزة استنساخ سيّئ للتجارب الشمولية في الهندسة الاجتماعية، عن طريق الأسلمة الفوقية وباستخدام السياسات الحكومية، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وعملياً وبعيداً عن الصراع السياسي بين فتح وحماس والاعتقالات

المتبادلة، والانقسام الجغرافي والديموغرافي الذي يجر المشروع الوطني الفلسطيني إلى مجاهيل عدمية، فإن ما يحدث من «هندسة اجتماعية» قسرية في القطاع هو تحول بالغ الخطورة على المستوى الاجتماعي والثقافي في قطاع غزة تحديداً. والأمثلة خلال السنوات الثلاث المنقضية عديدة، لكنها تفاقمت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وازدادت بروزاً وتحدياً. أحدث الأمثلة قرار مجلس القضاء في غزة فرض الحجاب على المحاميات (أو ما يسمّى تقنياً الكسوة)، إضافة إلى الحملة ضد مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لأنها مختلطة (وهي كانت وما تزال كذلك منذ تأسست الوكالة عام ١٩٥٠). ويتحدث البعض أيضاً عن فرض الحجاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على طالبات المدارس الحكومية. وكانت هناك أيضاً (في حزيران/يونيو ٢٠٠٩) حادثة مساءلة الصحافية أسماء الغول في غزة لأنها كانت مع مجموعة من زملائها وزميلاتها على البحر و«الضحك بصوت عال»، وسؤالها عن «محرم» وسوى ذلك. ونشرت وسائل الإعلام صوراً لأفراد من «شرطة الآداب» يتجولون على الشواطئ في القطاع على خيول ليراقبوا سلوكيات الناس ويمنعوا «الرذيلة». بمعنى آخر، فإن ما تحاول السعودية أن تتخلص منه وتشعر بحرج عالمي جراءه وهو نظام «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يُستقدم إلى قطاع غزة بوعي أو بدونه.

«الهندسة الاجتماعية الإسلاموية» في قطاع غزة تعدّ تغوّلاً مسجدياً من ناحية أخلاقية ووطنية وإنسانية، ولا تعبّر عن أي فهم ديموقراطي للاجتماع السياسي الحديث، وهي نكوص إلى ما قبل الدولة الحديثة وتوافقاتها. لا يحق لأية دولة أو نظام أو سلطة فازت بالانتخاب وتدّعي الانتساب إلى النظم الديموقراطية، أو التعددية، أو الانفتاح، وترحّب بتكرار الانتخابات، أن تفرض على الشعب أية مسلكيات أخلاقية تتحكم في الحريات الفردية للناس. هناك أعراف وتقاليد يراعيها الجميع عفوياً ولا تحتاج إلى تفلسف إضافي، وغالباً ما تأخذها الدساتير والقوانين في الاعتبار كي تحدد

فضاء الحريات الفردية وحدودها ضامنةً عدم تعدّيها على حريات الآخرين. ولا يمكن هنا أيَّ مُجادل أن يزعم أن قطاع غزة يموج بالإباحية والتعدي على الحريات العامة بحيث يستدعي تدخلاً حكومياً للحد من ذلك. المجتمع الفلسطيني بعمومه مُحافظ وانفتاحه، خاصة في الوقت الحالي، نسبي وليس مُطلقاً، ومن الغريب أن تتزايد الدعوات، سواء داخل حماس أو حولها، إلى «محاربة الرذيلة» بما يوحي للسامع كأننا نتحدث عن مدن ليل حمراء في أعتى الدول الغربية إباحيةً وانفتاحاً. والقول بأن حكومة حماس لا علاقة لها بما يحدث وأن «هيئات المجتمع المدني ـ المُقربة من حماس» هي التي تُطالب وكالة الغوث بمنع الاختلاط، أو أن مجلس القضاء هو، لا الحكومة، من يطلب من المحاميات أن يلتزمن بالحجاب، قول مرفوض وأقل ما يُقال فيه أنه استخفاف بعقول الآخرين.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن بعض قادة حماس يكرّرون أن تجربة الحركة تنسج على منوال أردوغان لا طالبان، إعجاباً بالأول، وابتعاداً عن الثانية. لكن هذه المقولة تفقد صدقيتها عند التأمل في ما يحدث عملياً على الأرض في قطاع غزة. الأصوات المعتدلة في حماس، التي قد تكون «أردوغانية» التوجه، ما تزال ضعيفة التأثير أمام التيار السلفي المتأثر بالوهابية والطالبانية من ناحية اجتماعية والذي يريد أن يطبق في قطاع غزة تفسيراً ونموذجاً للإسلام غريباً عن الحالة الفلسطينية.

لا تنتهي سلسلة الأسئلة التي تطرحها توجّهات حماس الاجتماعية نحو الأسلمة بالقوة والقانون في قطاع غزة. لكن من الملح أن نسجل سؤالين تأمليين حول تأثير هذه التوجهات في صدقية كل برامج الحركات الإسلامية الاجتماعية من ناحية الالتزام الديموقراطي والأولويات. ففهم الديموقراطية يقوم على احترام الأقلية وحمايتها لا فقط التعبير عن رغبة الغالبية. لهذا فإن حقوق الأقليات تكون محمية في الديموقراطيات الراسخة. أما عند الإسلاميين فما يزال هذا الفهم قاصراً، وتُرى

الديموقراطية على أنها تطبيق (وفرض) رغبة الأغلبية على الأقلية حتى على المستوى الاجتماعي. أما من ناحية الأولويات فإذا كانت كل الظروف والأولويات الضاغطة على قطاع غزة: من الاحتلال، والحصار، والفقر، وإعادة الإعمار، والانقسام، إلى الخيارات السياسية الصعبة، لم تستطع أن تهمش مسألة «فرض الفضيلة» و«فرض الحجاب»، فإن هذا يدعونا للشك في أولويات أي حركة إسلامية أخرى لا تواجه ما تواجهه حماس من ظروف وضغوط. وتجعل من المشروع السؤال عما إن كانت مشروعات الحركات الإسلامية تُختزل إلى مسألة فرض المسلكيات الدينية، ومحاربة الحريات الفردية؟

ما يمكن الخلوص إليه هنا، تأملاً في امتدادات المخفر والمسجد فلسطينياً، هو القول إن الفرد الفلسطيني في المرحلة الراهنة يتعرض لمصفوفات من الضغوط من كل الجوانب. فعدا عن الضغوط الحياتية والاقتصادية المتزايدة في الصعوبة، هناك ضغوط الأمن المتفاقم، والأسلمة المتفاقمة، والاحتلال المتفاقم. ردود الفعل على مصفوفات الضغوط هذه قد تأخذ أشكالاً متعددة أهمها الانسحاب من الحياة العامة وتزايد اللامبالاة، أو الهجرة لمن استطاع إليها سبيلاً، أو التطرف والراديكالية. كل من هذه النواتج وردود الفعل نراها الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيد أن كلاً منها يحتاج إلى وقفة منفصلة.

القسم الثاني

جبروت الحروب، هشاشة الانتصارات

شرق أوسط ما بعد احتلال العراق[١٠]

تجادل هذه المقاربة أن الهدف المركزي من الحرب القادمة على العراق، هو إيجاد شرق أوسط تختفي فيه أية معالم ممانعة للسياسة الأميركية في المنطقة، ولا تشتغل فيه أيّة آليات استقواء متبادل بين بلدانها تساعد على عدم الخضوع لإملاءات تلك السياسة. فبرغم التردّي السياسي الإقليمي الذي وسم المشهد العربي العام إثر حربي الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، والثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)، فإنّ بناء شرق أوسط جديد، هدفه تطبيع إسرائيل في المنطقة، لم ينجح وفق الرؤية الأميركية - الإسرائيلية. لم تبلع مصر المشروع الشرق أوسطي، ولم تتحمّس له السعودية، وأدارت دول الخليج ظهرها لأحلامه، في حين وضعته بلدان المغرب العربي على الرفّ. في خضمّ فشل الشرق أوسطية ظلّ قوس سوريا - العراق - إيران يمثّل عائقاً مقصوداً أو غير مقصود ليس لذلك المشروع فحسب، بل لأجندات أخرى أهمّها فرض تسوية سلمية غير عادلة، وبحسب ما تريد إسرائيل، والكفّ عن دعم المقاومتين الفلسطينية واللبنانية. ضرب العراق الآن هو أوّلاً تعبير عن الحنق ونفاد الصبر من عدم خضوع المنطقة كلّياً للإرادة الأميركية، فالخضوع النسبيّ أو حتّى شبه الكلّي لم يعد مقنعاً. وهو ثانياً يعني ضرب قوس الممانعة في الوسط منه، ضربة ماحقة توجّه إلى الضعيف وتنخلع لها قلوب الأقوياء، فيندرجون في ما تريده واشنطن بعد ذلك. ما عدا ذلك من شعارات، وأوهام،

---

(١٠) «شؤون عربية»، شباط / فبراير ٢٠٠٣.

وذرائع ليست سوى تفاصيل تجميلية. ادعاءات واشنطن سواء في شأن معاقبة العراق بمزاعم دعمه لـ«الإرهاب»، أو إحلال الديموقراطية فيه وإطاحة نظام صدّام حسين «الدكتاتوري»، أو الخطر الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل العراقية (إنْ وجدت) على المنطقة، هي مسوّغات خاوية. وكلام كولن باول في شهادته أمام مجلس الشيوخ الأميركي في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول إعادة تشكيل المنطقة بعد غزو العراق يفترض أن توقظ كلّ من دغدغته تلك الشعارات والمسوّغات.

إغراق الهدف المركزي في كثافة التفاصيل

في كل صراع من الوزن الثقيل تكون فيه للقوى الكبرى مصالح حيويّة، يتكرّر استخدام آليات تضليل متشابهة، تركّز فيها القوى الكبرى على ضخّ تفاصيل كثيرة تبعد الضوء عن الهدف المركزي الاستراتيجي. يكون الأمل من وراء ذلك أن يتورّط المراقبون والرأي العام المحلّي والعالمي في تفريعات القضايا، وفي ملاحقة تشعّب الأهداف الهامشية، بحيث تختلط الأمور اختلاطاً يفيد القوى التي لا تريد أن يُسلّط الاهتمام على الغاية الأساسية. بقاء الأضواء مسلّطة على الهدف المركزي يزيد إضعاف منطق القوة وإحراجه، ويظلّ يكشف فظاعة السياسة المتغطرسة ويعرّيها من المسوّغات والتلاوين التجميلية التي تريد أن تخفّف من جوهرها الثقيل الوطأة. الغزو الأميركي (المقبل) للعراق هو نموذج لهذه الممارسة الدبلوماسية العتيقة والمكشوفة. لذلك من المفيد تكرار طرح الأسئلة الكبرى الخاصة بهذا الغزو وربطها بالإستراتيجيات الشاملة التي تبدو الحرب على العراق مجرّد واحد من تفاصيلها الكثيرة.

بدءاً يجب القول إنه لم يمرّ وقت في العقد الأخير من السنوات اتّضحت فيه الاستراتيجية الأميركية إزاء نظرتها إلى موقع الولايات المتّحدة في عالم اليوم، ونظرتها

إلى الآخرين، وتقويمها لعلاقاتها مع «الحلفاء» وفي مقدّمهم أوروبا واليابان، أو تقويمها للخصوم، وفي مقدّمهم روسيا والصين، أو تقديرها لسيناريوهات تطوّر ونشوء حلفاء أو خصوم محتملين، كما في الوقت الحاضر. هذه الإستراتيجية يلخّصها «مشروع القرن الأميركي الجديد» الذي كُتب عنه كثيراً في الصحافة الأميركية والغربية، والذي كان قد صاغته مجموعة «صقرية» من مفكّرين واستراتيجيين وأميركيين قبل عامين برعاية «معهد المبادرة الأميركية» و«معهد هدسون». محور المشروع، كما صار معروفاً، يقوم على ضرورة ضمان التفوّق الأميركي المتفرّد على بقية العالم في القرن الحادي والعشرين، وينصّ على أنه من أجل تحقيق ذلك لا بدّ من تبنّي سياسة هجومية غير اعتذارية وانفرادية غير متردّدة، تعتمد على القوّة العسكرية في الدرجة الأولى. يقول الذين صاغوه إن هناك حاجة إلى «بيرل هاربر جديدة» تسوّغ اعتماد الاستراتيجية الهجومية الجديدة، وتشلّ قدرة النقّاد والمعارضين على الوقوف في وجه الولايات المتّحدة. ففي ضوء النقد المتراكم الذي باتت تواجهه السياسة الأميركية في التسعينيات من القرن العشرين، وإثر أفول الآمال ببناء نظام عالمي جديد يرتكز على تعددية الأقطاب بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، بات من الصعب جدّاً تسويق «الانفرادية» (unilateralism) الأميركية أو الدفاع عنها. وقد تصاعدت حدّة النقد العالمي للسياسة الأميركية بعد فوز جورج بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، وسيطرة اليمين الجمهوري على دفّة الحكم الأميركي، فقد تلا ذلك سلسلة من القرارات والسياسات الاستفزازية الأميركية التي لم تلق بالاً لكل برامج التعاون الدولي، أو الاتفاقات العالمية، فانسحبت واشنطن من بروتوكول كويوتو للبيئة، ومن معاهدات حظر الأسلحة البيولوجية، ومن المحكمة الجنائية العالمية، وأخلّت باتفاقات تجارة حرّة مع أوروبا، وسوى ذلك. على ذلك فإنّ الأجواء العالمية كانت غير موائمة لإطلاق «مشروع القرن الأميركي الجديد». لكن، جاءت تفجيرات

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الغبية لتقدّم على طبق من ذهب لصنّاع ذلك المشروع، الفرصة التي لا يمكن إضاعتها للشروع الفوري في تطبيق المشروع.

والمفارقة الكبيرة هنا هي أن الذين صاغوا ذلك المشروع، كمبادرة نظرية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، أصبحوا صنّاع السياسة والقرار في عهد جورج بوش الابن، وعلى رأسهم رونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، وريتشارد بيرل، رئيس هيئة علوم الدفاع، وبول وولفوفتيز، نائب وزير الدفاع، وريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية، وعدد آخر من صقور اليمين الجمهوري. «القرن الأميركي الجديد» وكما يقول جون بلجر، الكاتب والناقد البريطاني/الإسترالي الجريء، يهدف إلى تحقيق استحواذ أميركي على «ثمار النصر» الغربي على الاتّحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة. لا تريد واشنطن أيّ شراكة في تلك الثمار لا مع الحلفاء الأوروبيين، ولا مع الآسيويين، وتريد ضمان اقتصاد ومكانة متقدّمين لا يقترب منهما أحد في العالم. قد يبدو هذا الكلام قريباً من نظرية المؤامرة، لكنه ليس كذلك، بل له اسم حركي برّاق في الولايات المتّحدة هو «تخطيط إستراتيجي»، وهو منشور ومعلن ولم يبقَ من الأسرار.

العراق والمنطقة في سياق استراتيجي أكبر

الآن، في سياق الاستراتيجية الكبرى، يتجلّى الهدف الأميركي المركزي من وراء غزو العراق بوضوح أكثر، وهو تسوية وتمهيد أرض المنطقة العربية من أيّة نتوءات ومقاومات تعاند واشنطن في مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وذلك بما يتوافق مع أهداف ضمان «إدارة» شؤون العالم، ومنه المنطقة، وفق ما تقتضيه المصالح الأميركية العالمية والإقليمية في القرن الحادي والعشرين، ومن دون تقديم تنازلات جوهرية، لأية قوى عالمية أو إقليمية أخرى، أو المشاركة مع أحد.

على ذلك، فإن العراق وإيران وسوريا مثّلت في الماضي القريب قوس النتوء الأبرز

في المنطقة وتريد واشنطن تسويته بالأرض حتى تسير العربة الأميركية بحريّة في أيّ اتّجاه شاءت. هذا القوس، على ما فيه من عيوب داخلية وضعف، ظلّ يرفع من سقف المطالب العربية ويمنح الدول العربية الأخرى إمكان التصلّب النسبيّ في مواقفها، وعدم القبول قبولاً تاماً بما تطلب واشنطن. وجود هذا السقف أمّن ولو بطريقة غير مباشرة نوعاً من الاستقواء الإقليمي، ولهذا صار تقويضه مطلوباً. بعده، يأتي سقف الممانعة المصرية ـ السعودية، الذي يُراد تسويته هو الآخر بالأرض.

يُراد ذلك برغم أن النظام العربي برمّته خلال العقد الماضي لم يكن على تضادّ مباشر مع الولايات المتّحدة أو مصالحها. بَيْدَ أن الاستجابة العربية للاستراتيجية الأميركية / الإسرائيلية في المنطقة في عقد التسعينيات لم تكن، وليست إلى الآن، في المستوى الذي تريده واشنطن وتهواه. الاستجابة المتلكئة تلك، على صعد عدة مثل السير في المشروع الشرق أوسطي، وقبول التسوية بالاشتراطات الإسرائيلية، وتبنّي التبعية التامّة، ونزع الشرعية الإقليمية عن المقاومة، مرّت بمراحل متباينة من الاستقواء والاستضعاف. كانت أسوأ مراحل الضعف هي تلك التي أعقبت حرب الخليج الثانية والتفكّك الكبير الذي أصاب المنطقة، وخاصةً في ما يتّصل بفاعلية النظام العربي. بعد تجاوز مرحلة حرب الخليج، ومحاولة فرض الرؤية الشرق أوسطية على البلدان العربية، بدأ الموقف العربي استجماع بعض عناصر القوة. صحيح أنه ظل يدور في الإطار العام للسياسة الأميركية، لكنه لم يتحول بالكلية إلى تلميذ نجيب لا يملك إلا السمع والطاعة. في تفاصيل هذه الصورة المجمّلة كانت الدول العربية الكبرى، مصر، السعودية، سوريا، العراق، إلى جانب جزء مهمّ من دول الخليج، مع إيران الدولة المسلمة المجاورة، تتقاسم الضغوط الأميركية والأجندات المختلفة. كان الهدف، وما زال، إخضاع هذه الدول كلياً، رسمياً وشعبياً، وكانت إثارة القضايا والأزمات في وجه هذا النظام أو ذاك تربك النخب الحاكمة، وتدفعها للبحث عن حلفاء أو طرق

لتفادي الضغط الجديد. لم تصل الدول العربية إلى مواقف مشتركة قوية، برغم بروز موقف هنا أو هناك، لكنها نجحت نسبياً في الإفلات من هدف الخضوع المباشر. خلال محاولات الإفلات تلك كانت الدول العربية، وإيران، يستقوي بعضها ببعض على نحو مباشر أو غير مباشر. وفي حين كانت مواقفها تختلف في الشدّ والارتخاء، وفي مدى الاستجابة للإملاءات الأميركية، فإن الدول ذات الإمكانات الأضعف في المقاومة كانت تحمي مواقفها وتتشجّع على التمسّك بها من خلال وجود مواقف أقوى وأكثر جرأة في المنطقة، وهي مواقف تراها واشنطن متطرّفة! بمعنى آخر كانت هناك آلية استقواء متبادل دعمت بينياً المواقف المختلفة للدول العربية حتى لو لم تكن بتنسيق أو تشاور. وفي سياق هذا الاستقواء كان الموقفان العراقي والإيراني على يسار الصورة إقليمياً، يليهما الموقف السوري، ثم موقفا مصر وسعودية. وفّرت مواقف الدول الثلاث الأولى، العراق، إيران، سوريا، سقفاً عالياً نسبياً قوّى من الأسقف المتوسّطة والمنخفضة وحال دون أن يتواصل انخفاضها تحت مطارق الضغط الأميركي. أثارت هذه التوزيعة للأسقف، وما أنتجته من آلية استقواء إقليمي غير مباشر، وإن لم يُخطط لها، حنق الولايات المتّحدة، وهي تريد الآن توجيه ضربة قاصمة إليها تمنعها من الاشتغال، ومن ثم توحّد الأسقف المتباينة للمواقف عند أخفض مستوى ممكن. وهنا تأتي مركزية ضرب العراق في الهدف الأميركي على مستوى الإقليم، لأنه يعني ضرب السقف الأعلى للموقف العربي. صحيح أن التأثير السياسي والدبلوماسي للموقف العراقي في المعادلة والقضايا العربية خلال العقد الماضي، كان ضعيفاً وهامشياً، ودعائياً في كثير من الأحيان، إلا أن مجرّد وجود سقفه العالي، ولو اللفظي، في الأفق كان قد أمّن مظلّة للمواقف العربية الأخفض والأضعف، ومنحها قوّة غير مباشرة، وظلّ يمثّل «احتمالية» عودة علميّة لذلك الموقف، أو الاستفادة منه. وهكذا فإن تفكيك السقف العراقي بات أكثر من ملحّ لأنّه يعني إنهاء العمق العربي للموقف

السوري والسعودي والمصري غرباً وجنوباً. ويعني، شرقاً، كسر الموقف الإيراني وإجباره على الانخفاض أيضاً، إمّا طوعاً خشية التعرّض لما تعرّض له العراق من هجوم عسكري، وإمّا قسراً عبر القوّة نفسها. بقية الأسقف العربية الأكثر ضعفاً، سواء المغاربية منها أو الخليجية، ستتوالى انخفاضاً أو حتّى انهياراً بالتأثير ولا تحتاج إلى التدخّل العملي لتخفيضها.

من أجل هذا الهدف فإنّ الحرب كانت قادمة منذ أن أعلن جورج بوش وضع العراق على رأس ما يسمّى «محور الشر» في خطبته السيئة الصيت قبل نحو عام[١١]. وكل التحركات الصورية التي أتبعت ذلك، بدءاً من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، وزيارات فرق التفتيش، والاجتماعات، والخطب وسوى ذلك، ليست سوى هوامش على النص الأصلي.

وإذا تذكّرنا أن التصريحات الصقرية المتلاحقة القادمة من واشنطن هذه الأيّام، تعبّر بكل عنجهية عن رغبة أميركية في «تغيير العالم»، وليس منطقة الشرق الأوسط فحسب. ووفق البوصلة الأميركية نفهم فكرة كسر آلية الاستقواء غير المباشر كهدف كلّي يشمل الأهداف الصغرى والثانوية. إذ إن كلّ ما يرد من أهداف تريد واشنطن تحقيقها من خلال الحرب، بدءاً بتسوية وتمهيد الأرض لتسوية نهائية للصراع العربي - الإسرائيلي بحسب الرؤية الإسرائيلية، أو وضع اليد الأميركية على النفط العراقي والتحكّم في السوق العالمية للنفط إنتاجاً وتسعيراً، وغير ذلك من أهداف، هي أهداف مركزية وواردة. وتحقيق أي منها يتطلّب استجابة عربية وإقليمية خاضعة وغير مقاومة، ولا تستقوي بأيّة مواقف ذات أسقف عالية. معنى ذلك مرّة أخرى أن ضرب العراق يمثّل ضرب «عقدة الإسكندر» التي إذا انفكت تُحل الخيوط الأخرى بالتتالي.

(١١) استخدم جورج بوش هذا المصطلح «دول محور الشر» في خطبته الشهيرة عن حالة الاتّحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقصد بها العراق وإيران وكوريا الشمالية.

على ذلك، فإن كلّ الحديث والدعاية الفارغة عن إحلال الديموقراطية في العراق، و«اكتشاف» الاستبداد العراقي من دون سائر الاستبدادات العربية والعالمية المماثلة، ودعاوى بناء عراق حديث، وكل ما سوى ذلك ليس إلا الحبّ الذي تحتاج إليه طاحونة القوة الأميركية من أجل المضي في استراتيجية هي أعلى بكثير من جميع أجندات حقوق الإنسان التي حتماً تستوجب التضامن معها بشكل مطلق إن كانت حقيقية وليست شكلية. لا يعني هذا الحديث أن التركيز على استراتيجية الولايات المتّحدة وأهدافها الكبرى من وراء ضرب العراق عدم التعاطف مع معاناة الشعب العراقي من الاستبداد الداخلي الذي طال بشكل مرعب. فالحاجة إلى رفع تلك المعاناة، وإيقاف الفظاعات كانت وما زالت أكثر من ملحّة. وبتعبير آخر لا لبس فيه، إن دكتاتورية النظام في العراق مدانة بالفم الملآن، ومطلوب تغييرها. لكن في الوقت نفسه فإنه من المشروع، بل الضروري، ممارسة الشكّ العميق في جميع نيّات أميركا ومخططاتها في المنطقة. وهو شك لا يستند فقط إلى التجربة التاريخية المرة التي مرّت بها بلداننا في العقود الماضية مع السياسة الأميركية بعامّة، بل يتعزّز أيضاً في ضوء الوحشية التي يتسم بها راهناً. وتتعاظم هذه الشكوك بشكل كبير في ظلّ الإدارة اليمينية المتطرّفة الحالية في واشنطن. وإذا كانت معظم الدول الأوروبية، وفي مقدّمها فرنسا وألمانيا، وكذا الصين وروسيا، تعبّر بشكل حاسم عن الشكوك العميقة في النيّات الأميركية إزاء المنطقة، فإن أهل المنطقة أحقّ وأولى بأن يرفضوا جملةً وتفصيلاً ما تريد واشنطن فرضه عليهم.

إسرائيل: بوصلة قرار الحرب

في القلب من ذلك كله، يرى صنّاع القرار في واشنطن الشرسة هذه الأيام، أن للمصلحة الأميركية في الشرق الأوسط وصفاً مختزلاً هو: إسرائيل، وأن إسرائيل وأمنها

ودعمها وتبرير سياساتها وتأمين التغطية الدبلوماسية لكل ما تقوم به هو الوجه الآخر للمصالح القومية الأميركية. لذلك فإن مصلحة إسرائيل وتسوية الأرض العربية ليس من أيّة مقاومات ونتوءات فحسب، بل كذلك من «معاندات»، هو ما تريد تحقيقه واشنطن من حربها على العراق. بعد القضاء على تلك «النتوءات» سيسهل أكثر فأكثر فرض الأجندة الأميركية الإسرائيلية المشتركة. سيصبح بالإمكان «إنجاح» أيّة تسوية مطلوبة مهما تكن غير عادلة ومجحفة في حقّ الفلسطينيين، وسيصبح بالإمكان «إنجاح» أيّة أجندات أخرى، سواء تعلّقت بالنفط، أم بالاقتصاد، أم بالتحالفات الجزئية، أم غير ذلك. وسوف يكون بالإمكان أن تصبح إسرائيل ليس دولة عادية في المنطقة فحسب، بل كذلك ذات دور إقليمي محوري. مقابل ذلك، سيضطر العرب إلى دفع فواتير إضافية هائلة على حساب مصالحهم القومية والأمنية والاقتصادية والسيادية.

بإدراك هذه البوصلة التي تحدّد اتّجاه العربة الأميركية في المنطقة، لا تغدو ثمة حاجة إلى اجتراح معجزة في التفكير، للإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الرأي العام العربي والعالمي، وتدور كلها حول: لماذا العراق، لماذا الآن؟ فالجواب هو باختصار وبكلمة جامعة: إسرائيل. لماذا مثلاً التركيز على العراق ومسألة أسلحة الدمار الشامل، المشكوك في وجودها، والتي لم تصل إليها حتى الآن فرق التفتيش، ولم تقدّم الولايات المتّحدة أيّ دليل دافع على وجودها في العراق، فيما كوريا الشمالية تعترف علناً بامتلاك مثل تلك الأسلحة وتطرد مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، وتعلن أنها ستستأنف برامجها النووية، وأميركا لا تتوعّد بشنّ الحرب عليها؟ الجواب هو إسرائيل. لماذا تريد واشنطن إقامة الديموقراطية وإحقاق حقوق الإنسان في العراق بعد أن «اكتشفت» الأوضاع الاستبدادية فيه والتي لا ينكر وحشيّتها إلاّ متعامٍ، ولم ترد، ولا تريد، فعل الأمر نفسه في عشرات البلدان التي تعاني الاستبداد والطغيان نفسهما؟ الجواب هو إسرائيل. لماذا يجتمع مجلس الأمن بسرعة البرق ويصدر قرارات تاريخية

تضرب أرقاماً قياسية بشأن العراق، بكونها أطول القرارات، أو أكثرها تعقيداً أو قسوة، وغير ذلك، فيما لا يرى العالم واحداً في المئة من هذا النشاط وهذه الفعاليّة عندما يتعلّق الأمر بمسألة أخرى لا تحظى بكونها واقعة في سياق الإستراتيجيات الأميركية الكبرى؟ الجواب هو إسرائيل. كل الأسئلة و«اللماذات» التي يمكن أن تطرح إزاء الغزو الأميركي للعراق نجد أن خيوط الجواب الذي يقبع وراءها تقود إلى إسرائيل. من دون ذلك لا يمكن تفسير ما يحدث لأنّه خارج المنطق وخارج المعقولية بل أيضاً خارج إطار المصلحة الأميركية على المدى البعيد.

دور تركيا (وإسلامييها)

تركيا من جانبها سيكون لها دور مركزي أيضاً في شرق أوسط ما بعد العراق. ستُدفع تركيا إلى أداء مثل هذا الدور لأسباب ذاتية، لها علاقة مباشرة بوضع الأكراد في شمال العراق، ومن ثم أكراد جنوب شرق تركيا، وكذا إمدادات النفط والتأثيرات الاقتصادية. وهناك أيضاً أسباب أميركية سوف تشجّع أنقرة على لعب دور أكبر في المنطقة بحكم علاقتها الوطيدة بواشنطن، وعضويتها في حلف الناتو. طبعاً يحقّ لتركيا أن يعتريها القلق وتخشى توابع الحرب على العراق. ويحق لها أن تنشط في كل اتّجاه لمحاولة تخفيف التكاليف الأمنية والاقتصادية والإستراتيجية التي قد تلحق بها جراء تلك الحرب. لكن هناك أيضاً تساؤلات بل ريبة في شأن مغزى كثير من الحراك التركي الذي قد يكون على حساب المصلحتين العراقية والعربية، حاضراً ومستقبلاً، في خضمّ الارتباك الإقليمي الشديد الذي يشمل مختلف الأطراف في شأن الملف العراقي. تستند هذه التساؤلات بل الشكوك إلى قرار تركيا تأمين القواعد للقوات الأميركية وفتح الأراضي التركية للحشود العسكرية. وربما وأخطر من ذلك أيضاً، قول وزير الخارجية التركي إن تركيا تبحث الآن في الخرائط والاتفاقات الدولية القديمة لترى

هل لديها أيّ حق تاريخي أو قانوني في منطقة شمال العراق الغنية بالنفط. هذه التصريحات تعبّر عن جزء من جوهر السياسة التركية الحاليّة، وليس الجولات والزيارات التي قام بها رئيس الوزراء عبدالله غول إلى العواصم العربية من أجل «وقف الحرب». فتلك الزيارات صدرت عنها تصريحات مشدّدة بأن الحرب يرفضها الجميع. وهي طبعاً زيارات، وتصريحات، تستحق على السطح التأييد والترحيب لما فيها من توثيق طال انتظاره للصلات بين تركيا والعرب وتقريب المواقف إزاء الشؤون الإقليمية. لكن الغريب في شأن هذه التحركات والزيارات هو أنها جاءت في الاتّجاه الخطأ إذا كانت أنقرة تريد حقّاً المساهمة في منع اندلاع الحرب. إذ ليس في يد العواصم العربية أيّة قدرة على وقف الحرب، كما يصرّح الزعماء العرب صباح مساء. أضف أنّ دمشق، والقاهرة، والرياض، وعمان وغيرها لن تختلف مع أنقرة في تقويم أخطار الحرب وما قد ينجم عنها من فتح لأبواب المجهول. ولن تنفع هنا الإعلانات «التركية - السورية» ولا «التركية - المصرية» ولا غيرها التي قالت إن لدى أنقرة «خطّة» لمنع وقوع الحرب. الاتّجاه الصحيح الذي كان يجب أن تتجه إليه أنقره للضغط، إن كانت تجرؤ أو تستطيع، على أمل منع وقوع الحرب، هو واشنطن ولندن. فهناك يتّخذ القرار بعدما أعلنت العواصم العربية أن لا حول لها ولا قوّة، ولا تستطيع سوى انتظار «الرحمة» الأميركية والقرار الذي سيصدر عن صقور البيت الأبيض. تركيا تملك وزناً إقليمياً معقولاً، وهي الآن في السياسة الأميركية تكاد تعادل الوزن العربي كلّه، خاصة أن أهميّتها الإستراتيجية، وعضويّتها في الناتو، واقترابها من عضوية الاتّحاد الأوروبي، تضاعفت جميعها بعد خفوت أهميّة العرب وإهمال واشنطن المتصاعد لهم ولمصالحهم، وإهمالهم هم مدى قوّتهم والرعب الذي بات يعتريهم إزاء واشنطن بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. تركيا تعرف أن الولايات المتّحدة تريد الاعتماد عليها في أكثر من محور من محاور الاستراتيجية الأميركية الهجومية الجديدة. لكن في

الوقت نفسه تدرك أنقرة أن يدها مغلولة في واشنطن. فهناك يمكن الدعم الأكبر للهدف التركي الكبير بالالتحاق بركب الاتّحاد الأوروبي والحصول على عضويّته. وواشنطن تعلم كم هو هذا الهدف عزيز على أنقرة المستعدّة للقيام بأي شيء مقابل الظفر به. وليس صحيحاً أن واشنطن كانت قد انزعجت من قرار القمّة الأوروبية الأخيرة، بتأجيل بتّ عضويّة تركيا، مع ترك الباب مفتوحاً أمامها. فهذا تحديداً ما يُراد: ترك باب «الأمل» مفتوحاً كي يظلّ اللهاث التركي قائماً، والابتزاز الأميركي سارياً، ومن ثم تبقى السياسة التركية صدى للأصل الأميركي. وهنا الخطر الحقيقي على المنطقة، حيث ستتم المقايضة: تقوم تركيا بما تطلبه منها واشنطن في شرق أوسط ما بعد غزو العراق، مقابل استمرار التأييد الأميركي لأنقرة بغية الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي وممارسة الضغط نحو ذلك الاتجاه. وإذا كان من الواضح أن السياسة الأميركية الإقليمية ستعيد توزيع الأدوار والنفوذ على الأطراف المتعددة توزيعاً يختلف عمّا كانت عليه الأمور قبل سنوات قليلة، فإن تركيا سيُعاد تنشيط دورها الإقليمي. لن يتم ذلك حبّاً بها، ولا تغزلاً بإسلامييها الذين يسيطرون على الحكومة الآن، وتسعد واشنطن بلونهم الذي يضفي شرعية إقليمية إضافية على بعض عناصر أجندتها المنوط تنفيذها بتركيا، بل لإضعاف موقع الدول العربية الكبرى والإمعان في إنهاكها وابتزازها، وضمان تسوية الأرض العربية وفق ما سبق شرحه.

والنقطة الخاصة بسيطرة الإسلاميين على الحكم في أنقرة، وموقفهم من الحرب على العراق، تستحق وقفة سريعة. فهنا يجب عدم الوقوع في الوهم بأن هؤلاء يمكنهم، أو يريدون، تغيير البوصلة الإستراتيجية التركية المتعلقة بأمنها الإقليمي، واللعب بالأساسيات الكبرى لتلك الإستراتيجية. فهنا لا يهمّ اللون الإيديولوجي أو الشعاراتي، الذي تتبنّاه هذه الحكومة أو تلك، فهذا لا يتعدّى قشرة خارجية تغلّف الاستراتيجيات التي لا تتبدل عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. هذا ينطبق على معظم

الحالات، إنْ لم يكن كلّها، وهو أكثر انطباقاً في الحالة التركية التي يمثّل الجنوب الشرقي لها أشدّ المناطق رخاوة وتهديداً لأمنها الإقليمي حيث أخطار قيام دولة كردية. وهنا تمثّل رؤى المؤسسة العسكرية، ولو من خلف الستار، النواة الصلبة في بنيتها السياسية ورؤيتها الاستراتيجية. وربّما وجبت اليقظة أكثر خلال حقبة حكم الإسلاميين الأتراك، ليس لأنهم أسوأ من سابقيهم، فهم أفضل من أولئك بأكثر من معيار، لكن بسبب التوظيف الذي قد ينخرطون فيه إذ ستستغل الولايات المتحدة صورتهم ومقبوليتهم في المنطقة.

التلاعب بالدول العربية

يتضمّن شرق أوسط ما بعد غزو العراق أيضاً إعادة توزيع أوزان الأدوار والنفوذ الإقليمي بشكل مخل لا يناسب الوزن الجغرافي أو الوزن السياسي للدول العربية. ومثل هذا التوزيع المخلّ يماثل أخطار التقسيم الذي تلوح به أصوات أميركية عدّة تجاه بعض الدول العربية الكبرى، ولا سيما المملكة العربية السعودية. وبرغم أن خطر التقسيم يظل قائماً في حالتَي العراق والسعودية، فهو ليس مفيداً أو عملياً، من ناحية المصالح الأميركية، ليس إلاّ. فهو يعني مزيداً من الصداع لواشنطن. ففصم المنطقة الشرقية من السعودية قد يعني احتمالات سيطرة مستقبلية شيعية عليها، مجاورة لإيران، وهو آخر كابوس يمكن أن تحلم به أو تتمنّاه واشنطن. وكذا الأمر في شأن تقسيم العراق. فلا الدولة الكردية في الشمال، ولا الشيعية في الجنوب تصبّان في مصالح الولايات المتّحدة. الذي يراد ويخطط له هو عراق فيدرالي منزوع السلاح والسياسة المستقلة سقفه السياسي منخفض، وتابع للسياسة الأميركية في المنطقة.

العراق «منزوع الإرادة السياسية والسيادة»، زائد الدول الخليجية الصغرى، سيُقحمان في لعبة تنافس مع مصر والسعودية وسوريا على النفوذ الإقليمي من خلال

إعطائها أوزاناً وأدواراً أكبر من أحجامها. كل ذلك على حساب العلاقات الإقليمية البينية، ولو كانت ضعيفة أصلاً كما هي الآن، ومن أجل إبقاء التوتّر في العواصم العربية الكبرى خشية التهميش والخسارة والتجاوز. ستدفع الخشية تلك الدول إلى محاولة تفادي التهميش والخسارة والتجاوز عن طريق واحد هو: تلقي الإملاءات الأميركية والأجندات المتلاحقة والسعي إلى التبشير بها في المنطقة والحرص على تطبيقها. وهكذا فإن توزيع شهادات حسن السلوك، ومقدار النفوذ الإقليمي، سيكون وفق النجاح في اختبار «الرضى الأميركي». وفي فوضى التنافس على تلك الشهادات تكون الأرض الإقليمية قد مهّدت لأية استراتيجيات أميركية كبرى، تليها تلك الإسرائيلية أو ترتبط بها.

محاور «الاعتدال» و«الممانعة»:
هشاشة الأيديولوجيا، وجبروت السياسة، والطريق الثالث[١٢]

ليس هناك مبالغة في وصف الاستقطاب الذي سيطر على السياسة العربية في السنوات الأخيرة بـ«الحرب الباردة العربية»، في تكرار مؤذٍ ومرّ لما كانت عليه السياسة العربية في خمسينيّات القرن العشرين وستينيّاته. طرفا هذه «الحرب» هما محور ما يُسمّى بـ«الاعتدال» ومحور ما يُسمّى بـ«الممانعة» (وكل هذه النعوت تُستخدم هنا بين أقواس نظراً إلى خلافيتها وتبعية معناها لسياق الاستخدام والمُستخدم). التمحور والاستقطاب يحومان، من ناحية نظرية، حول الموقف من الهيمنة الأميركية على المنطقة وإسرائيل، فـ«الاعتدال» يعني نمط تعامل سياسياً معيّناً مع هذين الاحتلالين، و«الممانعة» تفترض نمط تعامل سياسياً مغايراً معهما. في محور «الاعتدال» هناك مصر والسعودية ودول الخليج والعراق والأردن ومعظم دول المغرب العربي بشكل أو بآخر. وفي محور «الممانعة» هناك إيران وسوريا بشكل أساسي وجوهري. كلّ محور من هذين المحورين يخترق الجغرافيا السياسية لبلدان المشرق بشكل حاد. فمحور «الاعتدال» يتبعه نصف الحراك السياسي في لبنان (قوى ١٤ آذار/مارس) ونصف الحراك السياسي في فلسطين (الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح وحلفاؤهما)، فيما الأنصاف الأخرى، «حزب الله» في لبنان،

(١٢) هذه المقاربة هي دمج لمقالتين (مع التعديل والاختصار) نشرتا منفصلتين في «شؤون عربية»، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧، والعدد ١٣٥ صيف ٢٠٠٨.

و«حماس» في فلسطين، وحركات إسلامية تحديداً وبقايا قومية ويسارية عموماً تتبع محور «الممانعة». تتعقّد الصورة أكثر فأكثر وتتداخل خطوط «المقاومة» بـ«الاعتدال» عندما نقرأ تحالفات المحورين في العراق، وعلاقات أطراف هذه المحاور باللاعبين الدوليين والإقليميين (الصين، وروسيا، وتركيا على سبيل المثال، لكن ممّا لا يتّسع المجال لنقاشه هنا).

تُحاول هذه المقاربة تحليل طبيعة الاستقطاب الراهن وجوانبه وتجادل بأنه استقطاب يقوم على أساس المصالح السياسية للأنظمة والحركات المنضوية في واحد من محوريه، وأنه لا يقوم على أسس أيديولوجية حتى لو وُظِّف «خطاب المقاومة» أو الأيديولوجيا «الإسلاموية» سواء للترويج الذي يقوم به محور «الممانعة» أو لاتّهامه من محور «الاعتدال» في خضمّ التطاحن الإعلامي والسياسي الراهن. أضف أن محاولة محور «الاعتدال» إلباس الصراع السياسي ثوباً أيديولوجياً بلون طائفي وخاصة التخويف من «هلال شيعي»، أو محاولة إيرانية مؤدلجة لنشر التشيّع هي أيضاً ممّا يقع في سياق التوظيف السياسي. بيد أن التحليل الوارد هنا يتطرّق بشكل خاص إلى مسألة التوظيف السياسي لقضية «المقاومة» في ضوء انطلاق المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية غير المباشرة برعاية تركية واحتمالات الوصول إلى تسوية غربية ـ إيرانية في شأن القضايا الخلافية. وينتقل التحليل بعد ذلك للتساؤل عن إمكان بروز ما يمكن وصفه بـ«الطريق الثالث» في السياسة العربية، الذي يتحرّر من الاستقطاب الثنائي المذكور، في ضوء نجاح دولة قطر في جمع الأطراف اللبنانية في أيار/مايو ٢٠٠٨ والوصول معها إلى حلّ توافقي للأزمة اللبنانية الداخلية بعدما تعذّر على مدى أكثر من عامين.

«الحرب العربية الباردة»: تجدّد القديم

في مطلع سبعينيات القرن الماضي نشر مالكولم كير كتابه الذي اشتهر لاحقاً،

وعنوانه «الحرب العربية الباردة: جمال عبد الناصر وخصومه ١٩٥٨ - ١٩٧٠»[١٣]. في ذلك الكتاب التقاط دقيق للحالة العربية السياسية في حقبة عبد الناصر وانقسامها التدميري بين معسكرَي «الثوريين» و«المحافظين». كانت مصر تقود «المعسكر الثوري» والسعودية تقود «المعسكر المحافظ». وكانت الأيديولوجيا، من ناحية ظاهرية، إحدى أهم الخلفيات التأسيسية لذلك الاستقطاب. فقد كانت ثورية «المعسكر الثوري» متأثّرة بالاشتراكية واليسارية وقريبة من الاتّحاد السوفياتي ومتحالفة معه دولياً وإقليمياً. وكانت محافظة «المعسكر المحافظ» مُستخدمة للإسلام التقليدي وقريبة من الولايات المتّحدة ومتحالفة معها دولياً وإقليمياً. الجوهر الخلافي لذلك الاستقطاب «الأيديولوجي» كان السياسة والمصلحة الخاصة بكل دولة ونظام. بَيْدَ أن تعبيرات الخلاف وأشكاله ووسائل ممارسته ولغة الخطاب الاتّهامي للطرف الآخر كانت مؤدلجة وتتوسّل شعارات كبرى.

المهمّ أنّه على ركام ذلك الانقسام، ومن ناحية عملية وجرد للنتائج، صارت المنطقة العربية ساحة ساخنة من ساحات الحرب الباردة الكبرى بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي، وتعزّز وجود إسرائيل وهُزم العرب مرّة ثانية عام ١٩٦٧، وتكرّس تأخّر العرب في جميع المجالات: السياسة، الاقتصاد، الديموقراطية، الثقافة والفن. في ظلّ الشعارات الكبرى التي كان ينادي بها كل من المعسكرين، سواء الثورة والوحدة العربية ومقاومة الإمبريالية هنا، أو محاربة الشيوعية والتضامن والوحدة الإسلامية هناك، كانت المصلحة الحقيقية والواضحة لكل نظام مختزلة في المحافظة على البقاء أيّاً يكن الثمن. برغم ذلك الوعي والوضوح في جوهر المصلحة الملحّة لكلّ نظام أو دولة، أرادت الشعوب و«الجماهير» أن تصدّق الشعارات الكبرى المطروحة وتقتنع بها. وهكذا، عوض أن تتطوّر سياسة عقلانية تحاول جمع المصالح الحقيقية

(١٣) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Naser and His Rivals,* (Galaxy Books) 1958-1970.

والشعاراتية معاً تحت الشمس، وعلى الطاولة، استخدمت تلك الشعارات لتكريس «الحرب العربية الباردة» وتخندق العرب في صفّين.

قاد انهيار الاتّحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته إلى اختفاء الاستقطاب الدولي ونهاية الحرب الباردة، بَيْدَ أن معالم «الحرب العربية الباردة» كانت قد انتهت بعد حرب تشرين ١٩٧٣ وما تلاها من إخراج للسوفيّات من مصر ثم زيارة السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧. بخروج مصر من معسكر «الثوريين» تبعثر الاستقطاب العربي، ثم جاء احتلال صدّام حسين للكويت وحرب الخليج الأولى لتعمّقا بعثرة حدود التحالفات التقليدية العربية ومعالمها مع اصطفاف سوريا إلى جانب السعودية ودول الخليج والولايات المتّحدة في تلك الحرب، وهكذا يمكن القول إن الاستقطابات العربية في حقبة التسعينيات التي تبعت حرب الخليج الأولى، ما عادت تتّسم بالحدّة والتوتّر المدمّر الذي شهدته الخمسينيات والستينيات. خلال هذين العقدين، وكما صار معروفاً في دراسات لا تُحصى، كانت بوصلة السياسة العربية لكلّ دولة من الدول العربية، مرّة أخرى، هي مصلحتها الوطنية (القطرية). وتلك المصلحة، وكما هو ديدن السياسة في كل جغرافيا، كان لها أن تتفق حيناً مع مصالح الدول الأخرى، وأن تعارضها حيناً آخر. وبدل أن يتمّ الاعتراف بذلك التعارض على قاعدة المصالح والمساومات كانت الإحالة تجري دوماً على عالم الشعارات ويحصل الاختباء وراءها.

في سنوات ما بعد حرب الولايات الأميركية الثانية في العراق، أيّ ما بعد ٢٠٠٣، عادت «الحرب العربية الباردة» بثوب جديد قديم، في بيئة دولية صفتها الأساسية التفكير والممارسة الأميركيان الانفراديان المتوتّران والمدمّران بعد إرهاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١. وإذا كان الاستقطاب العربي و«حربه الباردة» (الأولى) قد توزّعا بين معسكَري «الثورية» و«المحافظة»، فإن الاستقطاب الجديد

و«حربه الباردة» (الثانية) توزّعا بين معسكرَي «الاعتدال» و«الممانعة». جديد الاستقطاب الثاني يتمثّل في وجوه عدّة: الأوّل هو أن «الإمبريالية» التي كانت فتيل «المقاومة والتثوير» وتجسّدت في إسرائيل والدعم الغربي لها خلال الاستقطاب الأوّل، قد تمدّدت هذه المرّة وأصبحت موجودة كقوّة احتلالية في العراق فضلاً عن استمرارها في إسرائيل ودعمها لها، وأن «مقاومة» الاحتلالين الأميركي للعراق والإسرائيلي لفلسطين، وكذا مشاريع النفوذ والهيمنة الأميركية على المنطقة هي من ناحية نظرية، «بوصلة» محور «الممانعة». والثاني هو أن مصر (الثوريّة سابقاً) تتحالف مع السعودية (غريمتها في الخمسينيات والستينيات) وتقودان معاً محور «الاعتدال» فيما إيران (غريمة الثوريين حتّى أواخر السبعينيات) وسوريا تقودان محور «الممانعة»، والمحور الثاني الذي يُفترض أنه يُجسّد معسكر «الثوريين» يتحالف هذه المرّة مع الإسلاميين خلافاً لما كانت عليه الأمور في خمسينيّات القرن الماضي وستينياته وصولاً إلى سبعينياته عندما كان «المحافظون» والإسلاميون يقفون في مربّع واحد. الثالث هو أن إيران التي كانت في خلفية صورة «المحافظين» في السابق وإنْ لم تكن طرفاً فاعلاً معهم، أصبحت الآن في مقدّم خصومهم وتقود «تيّار الممانعة»، وهي دولة غير عربية لكنّها منخرطة في هذه «الحرب العربية الباردة» بكليتها ولها مطامح ومشاريع نفوذ في قلب المنطقة العربية. ولأن إيران دولة ليست عادية بالمعايير المعهودة في المنطقة (من حيث الإسلامويّة الشيعيّة، وشعارات تصدير الثورة، وبرنامج الطاقة النووية) ولأن لها طموحات إقليمية معلنة، فهي الآن تخيف دول الجوار على نحو يتجاوز الخوف الذي كانت تثيره طموحات عبد الناصر الوحدوية أو القسرية في أوساط معسكر «المحافظين» بكثير.

ما سبق أعلاه يقود إلى تبيان وجود مصالح وأسباب ومخاوف حقيقية ورؤى وطموحات وأطماع تغلّف الصورة التنافسية بين المحورين المذكورين، وهي جلية لا

تستلزم تهويناً أو استسخافاً. الدول الأساسية المنخرطة في الاستقطاب (مصر، السعودية، سوريا، إيران، الأردن، دول الخليج) تواجه تحدّيات لتقليص نفوذها، أو تهديد مصالحها، أو تعريض أنظمتها الحاكمة للسقوط مما يدفعها لتبنّي سياسات بهذا الاتّجاه أو ذاك، أو رسم تحالفات لتخفيف وطأة التهديدات أو تعزيز المصالح. وفي خلفية الصورة برمّتها، قوى خارجية ودول ومشاريع بعضها قيد التطبيق الراهن وبعضها الآخر برسمه، وهي كلّها أيضاً سياسات وتوجّهات ثقيلة الوطأة وبالغة التكاليف والخطر. ولهذا فإن استقطابات «الحرب الباردة العربية» الجديدة شديدة حتّى إنها صارت تنعكس على معظم مجالات الاجتماع السياسي والفكري والثقافي العربي، إن لم نقلْ كلّها. آثارها مدمّرة تسمّم حياة العرب المعاصرة وتشلّ عقلهم وحركتهم وتقيّد أفق مستقبلهم القصير المدى وتمنعه من التمدّد والتفكير خارج قطبَي «المعركة». وكأيّ استقطاب يحصل على أرضية هشّة من التوافق على جملة الأساسيات، يصبح فجأة كلّ شيء قيد التهديد: أشكال الدول المنخرطة ومستقبلها وحدودها، الحكومات الهشّة المتورّطة فيها، البُنى المجتمعية المفككة والتي ما إن تفيق من تطرّف حتى يحتضنها آخر سواء أكان تطرّف الاستبداد والتبعيات أم تطرّف الأيديولوجيا والمقاومات. كلّ من المحورين، «الممانعة» و«الاعتدال»، يستحق وقفة أوسع من حيث المكوّنات والأهداف والمستقبل.

«محور الممانعة»

يرتبط بروز «محور الممانعة» بتداخل ثقل الوطأة الأميركية في المنطقة مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي ودفعها باتّجاه توليد تحالفات الأمر الواقع الدفاعية في جوهرها النهائي وتكوينها. فالعلاقة القوية بين أطراف هذا التحالف نمت وتطوّرت في ظلّ التهديدات الأميركية المباشرة وغير المباشرة لكلّ واحد من هذه الأطراف، مجتمعة أو

منفردة. فإيران كانت على مدى العقود الثلاثة الماضية تقريباً في مرمى الهدف الأميركي، والعداء الإيراني - الأميركي المتبادل، ومنذ إطاحة شاه إيران سنة ١٩٧٩، لا يحتاج إلى توصيف أو إثبات. لكن تلك العلاقة المتوتّرة أخذت أبعاداً إضافية في السنوات الأخيرة، وتحديداً ما بعد حرب العراق ٢٠٠٣ والاحتلال الأميركي له، وبروز دور إيراني مركزي مؤثّر في المسألة العراقية، يسبقه تفاقم الملف النوويّ وإصرار إيران على امتلاك الطاقة النوويّة. ولئن كانت تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أشعلت غرائز إعلان الحرب الأميركية على أكثر من بلد، فقد استُثمرت لتصعيد التوتّر مع إيران من خلال اعتبارها إحدى دول «محور الشر»، بالإضافة إلى العراق وكوريا الشمالية، وذلك في خطبة جورج بوش الشهيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهكذا تسارعت موضعة إيران على قمة قائمة الدول المستهدفة في المنطقة، وشعرت طهران بأن دورها قد يأتي بعد بغداد.

ما حدث من تصعيد لموقع إيران في قائمة الاستهداف الأميركي لا يبتعد كثيراً عمّا حدث لسوريا التي سرعان ما وجدت نفسها مُضافة إلى قائمة دول «محور الشر» بعد ثلاثة أشهر من إعلان جورج بوش، أيّ في أيار/مايو ٢٠٠٢، وذلك عبر خطبة لجون بولتون نائب وزيرة الخارجية آنذاك، أضاف فيه ثلاث دول هي سوريا وليبيا وكوبا إلى القائمة الأصلية التي أعلنها بوش. وقد تسارع خطاب العداء الأميركي لسوريا بعد احتلال العراق جراء فتح سوريا حدودها للحركات المسلّحة المقاومة للاحتلال الأميركي. ثم أخذ ذلك الخطاب شحنة إضافية بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق في شباط / فبراير ٢٠٠٥ والاتّهام الذي وجّه إلى سوريا بالوقوف خلف الاغتيال. وهكذا وجدت سوريا وإيران نفسيهما في مربّع الاستعداد والاستهداف عينه الذي ما كان له إلا أن يقوّي علاقة البلدين الاستراتيجية التي تعود إلى أيام الحرب العراقية - الإيرانية.

امتدّ التحالف الإيراني ـ السوري ليشمل تيّارات شعبيّة وحزبيّة شيعيّة في العراق مؤيدة بالتعريف لإيران ومستعدة لاتّخاذ مواقف مضادّة للوجود الأميركي في العراق لدى الاقتضاء، ولدى اندلاع حرب بين الولايات المتّحدة وإيران. كذلك امتد ذلك التحالف ليشمل لبنان (الرئاسة وحزب الله) وحركة حماس في فلسطين، وبذلك تشكّل «قوس الممانعة» الذي يبدأ من طهران ويمر ببغداد ودمشق، ثم يعبر بيروت والجنوب اللبناني منتهياً إلى قطاع غزّة. ليس هناك صعوبة في فهم الانضواء العضوي لحزب الله في نطاق التحالف الإيراني ـ السوري من ناحية تاريخية وإيديولوجية وسياسية. فالدولتان الإيرانية والسورية تمثّلان لحزب الله ليس العمق الإستراتيجي فحسب، بل أيضاً شريان الحياة الاقتصادي والعسكري. وقد احتُسب أداؤه العسكري الذي أدهش كثيرين في حرب صيف ٢٠٠٦ ظفراً لسوريا وإيران في الوقت نفسه. أمّا حماس فقد وجدت كلّ الطرق مغلقة في وجهها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، ما عدا الطريق إلى طهران. وبرغم محاولاتها إعادة إنتاج نفسها بصورة معتدلة ومقبولة لدى المجتمع الدولي والإقليمي، وصوغ خطاب سياسي في معزل عن شعارات الإيديولوجيا التي صبغت فكر وممارسة حماس في السابق، فقد جوبهت هي وحكومتها بمقاطعة دولية تقودها الولايات المتحدة نيابة عن إسرائيل. وبسبب الضغط والتخويف الأميركيين الكبيرين إزاء مسألة التعامل مع حكومة حماس، تحفّظت بلدان عربية كثيرة في تعاملها مع الحكومة الفلسطينية، واندرجت بشكل أو بآخر في سياسة المقاطعة الدولية ضدّها. وهكذا لم تجد حماس من نافذة سوى تقوية علاقتها الاستراتيجية مع إيران وسوريا، ومن ثم تكريس «قوس الممانعة» ومدّه جنوباً.

ومع ازدياد تصلّب إيران إزاء ملفها النوويّ والتّكهنات العديدة بأن برنامجها النوويّ يكوّن القاعدة التي ستنتهي بشكل شبه أكيد إلى امتلاكها السلاح النوويّ، ازداد

توتّر الولايات المتّحدة وغضبها على طهران وكلّ من يقف معها. تشجّعت إيران في اتّخاذ مواقف متصلّبة مع فشل المشروع الأميركي الاحتلالي في العراق وتدهور سمعة الولايات المتّحدة ومكانتها، وبروز إشارات كثيرة على عجزها أو عدم قدرتها على إطلاق حرب جديدة على إيران أو سوريا. أما دمشق فقد تبنّت هي الأخرى سياسة متشدّدة إزاء الملفّ اللبناني وضغطت على حلفائها هناك، وبالأخص حزب الله لإبداء مزيد من التشدّد إزاء المعادلة السياسية الداخلية في لبنان، على نحو يضمن بقاء النفوذ السوري غير المباشر. وفي الوقت نفسه لم تتراجع سوريا عن دعمها السياسي والدبلوماسي لحركة حماس، وعن استضافتها المكتب السياسي للحركة وتأمين الغطاء العربي الذي احتاجت إليه حماس على نحو كبير جدّاً. أغاظت تلك السياسة السورية بشقّيها اللبناني والفلسطيني، إضافة إلى السياسة السورية في العراق، الولايات المتحدة وفاقمت من نقمتها على دمشق.

لكن هل يتفكّك «محور الممانعة» وما هو مستقبله في المدى المنظور؟ في الإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إن أهمّ تهديد لتماسك هذا المحور يتمثّل في خروج سوريا منه تدريجاً. وقد يتمّ هذا إنْ أعيد مسار التفاوض السوري ـ الإسرائيلي وانتهى إلى معاهدة سلام تعيد الجولان إلى السيادة السورية. وفي حال كهذه يُتوقع أن يتمّ التوافق أيضاً على ملفّات رئيسة أخرى لسوريا علاقة وثيقة بها مثل عدم التدخّل في لبنان، وتخفيض مستوى العلاقة الإستراتيجية مع إيران، وإغلاق الطريق على حزب الله، وسحب الغطاء السياسي والدبلوماسي عن حركة حماس والمعارضة الفلسطينية، مقابل إقرار واشنطن بالوضع السياسي في سوريا وعدم التدخّل فيه أو التهديد بتغييره. وحدوث مثل هذا السيناريو، وهو ليس مستبعداً، من الطبيعي أن يوجّه ضربة قاصمة في القلب لـ«قوس الممانعة» فتفتّته ويوقف التمدّد الإيراني باتّجاه الشرق والجنوب الشرقي (فلسطين).

السيناريو الثاني الذي قد يفكّك هذا المحور هو حدوث صفقة إيرانية ـ أميركية مزدوجة الهدف تقايض ضمان استقرار العراق وعدم التدخّل في شؤون دول المنطقة وعدم تهديد إسرائيل مقابل الإقرار بإيران كقوّة نوويّة في المنطقة. ومثل هذا التطوّر قد يترتّب عليه عدد من الاستحقاقات الإضافية، أهمّها إنهاء الدعم الذي تقدّمه إيران للأطراف المنضوية في «محور الممانعة». قد يكون من المستبعد حدوث مثل هذا السيناريو في المدى المنظور، أو بمعزل عن حزمة من الصفقات الإقليمية التي تحيّد سوريا أيضاً، كما هو في السيناريو السابق. لكن من المهمّ الإشارة إلى أن انعكاسات ترتيب صفقة أميركية مع إيران قد لا تقل خطراً، على دول الاعتدال والخليج العربي تحديداً، عن إعلان حرب على إيران والشروع في عملية عسكرية واسعة النطاق هدفها تدمير البنية التحتيّة للمشروع النوويّ الإيراني، وما قد يجرّه من ردود أفعال إيرانية تمسّ أمن دول الخليج ومصالحها.

«محور الاعتدال»

في معزل عن سياسات المعارضين والمقاومين للسياسة الأميركية في المنطقة، سواء في ملفّات العراق أو لبنان أو فلسطين، نُظر إلى مجموعة من الدول العربية الأخرى، المنخرطة في تلك الملفّات أو المتأثّرة بها، على أنّها دول «محور الاعتدال» التي لا تعادي السياسة الأميركية بالتعريف والمُستعدة لإجراء اتّفاقات وصفقات مع تلك السياسة لأنّها تتلاقى ومصالح تلك الدول في الوقت نفسه. وعلى العموم فقد تبلور هذا «المحور» على خلفية الخشية من إيران وعلى وجه الخصوص من مشروعها النوويّ وتطلّعات طهران الإقليمية والاستراتيجية، بعدما وجدت مجموعة الدول العربية المكوّنة لهذا التحالف نفسها حيال معضلة كبيرة اسمها الزيادة المطردة في نفوذ إيران الاستراتيجي. فمن ناحية أولى بدا عراق ما بعد الاحتلال كأنّه جاء هدية غير منتظرة

وقعت في يَدي إيران، خاصة بعد سيطرة تآلف الأحزاب الشيعية الموالية لإيران على الحكم، وما نُظر إليه بكونه تهميشاً للسُنّة. ومن ناحية أخرى كان تأثير إيران القوي في الملفّ اللبناني والملفّ الفلسطيني، مثار خشية دائمة من أن يتحوّل ذلك التأثير إلى حالة استراتيجية دائمة. إضافة بالطبع إلى تحالف إيران مع سوريا، وتأثيرها في التيّارات الشيعيّة في منطقة الخليج، ممّا دفع وما زال يدفع تلك البلدان إلى استشعار خطر إيراني يلوح في الأفق لا تدرك نهاياته. لكن قبل ذلك كله، بل كمظلة مؤطّرة له، كان شبح «إيران النوويّة» ولا يزال هو الذي يفاقم من تلك الأخطار والخشيات المرافقة لها. وهكذا بدا التحدّي الإيراني النوويّ، المترافق مع خطاب متطرّف ومؤدلج للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، خطراً على دول الاعتدال العربي، التي رأت أن لا مناص من التنسيق لمواجهته أو استكناه كيفية التعامل معه بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي «تشارك العرب في خشيتهم» من إيران. فالولايات المتحدة التي بدورها تجهد لكبح جماح إيران النوويّ تحتاج إلى مساعدة العرب بغية بلوغ هذا الهدف، لذا تثير الخوف والرعب في الصفّ العربي من سيناريو تحوّل إيران إلى قوّة نوويّة في الشرق الأوسط. وإسرائيل التي تقف في خلفية المشهد لا تتفق مع الرؤية الأميركية هذه وتشجّعها، بل تضغط باتجاه القيام بعمل عسكري ضد إيران وبالسرعة الممكنة.

لكن مشكلة «محور الاعتدال» تكمن في أنه ما عدا الملفّ الإيراني في الدرجة الأولى ثم الملفّ اللبناني في الدرجة الثانية (والذي يمكن نسبته وربطه بالملفّ الإيراني أيضاً) فإن توافقاته الأخرى وإدراك أطرافه المختلفين للمسائل الاستراتيجية في المنطقة، متفاوتة في تقدير الأهمية. أيّ أن الخشية من إيران هي العامل الجامع الأهم، والمحرّك الأساس في اتّخاذ مواقف وسياسات في شأن القضايا الأخرى. ولعلّ أبرز مثال هنا هو الاتّفاق على ضرورة التحرّك على مسار التسوية الفلسطينية (والعربية) الإسرائيلية والوصول إلى سلام بين الأطراف، لأنه من دون حدوث ذلك فإن اتخاذ أيّ

موقف عربي موحّد إزاء (أو ضدّ) إيران صعبٌ إنْ لم يكن مستحيلاً. إذ ليس من السهل إقامة تحالف أميركي ـ عربي ـ إسرائيلي ضد إيران في الوقت الذي لا تزال إسرائيل رافضة إنهاء احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزّة والجولان السوري.

المشكلة الثانية التي يواجهها «محور الاعتدال» هي مقادير الشكوك التي تسود أوساط الرأي العام العربي تجاهه وتجاه أهدافه وعلاقة الولايات المتّحدة به. وليس من الصعوبة بمكان استشفاف مؤشرات الرأي العام العربي في هذا الصدد من خلال مرايا التعبير والكتابات الصحفية والبرامج الحوارية التلفزيونية، وسوى ذلك مما رافق ويرافق اتّصالات وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بوزراء الخارجية العرب الممثلين لدول الاعتدال، منفردين أو مجتمعين، وزياراتها لهم. ويُشار هنا على سبيل المثال إلى ردود الفعل الشعبية الممتعضة وتعليقات الكتّاب العرب الناقدة لاجتماعات رايس مع وزراء خارجية دول الخليج بالإضافة إلى مصر والأردن في القاهرة سواء الجماعية كما في القاهرة في تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٦، أو المنفردة في تواريخ وأمكنة مختلفة. لكن النقد الأكبر على المستوى الشعبي برز قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ وخلاله، والذي حضرته معظم الدول العربية وفي مقدّمها دول الاعتدال العربي. فهنا كانت غالبية التحليلات المسيطرة على النظرة العامة لانعقاد المؤتمر و«الحرص» على حضور غالبية البلدان العربية من دون أن يكون لها دور واضح ومفهوم، هو أن ذلك الحضور كان استجابة لضغوط أميركية في المقام الأول، وهو خطوة باتّجاه التطبيع العلني مع إسرائيل في نهاية المطاف.

بَيْدَ أن المراهنة الكبرى في أوساط دول هذا المحور، تكمن في مدى جدّية الولايات المتّحدة في الدفع باتّجاه إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية بالسرعة الممكنة على نحو يؤمن هامش تحرّك ومناورة أوسع لدوله إزاء خيارات التعامل مع

إيران. وربّما جازت المجازفة والقول هنا إن شكل صوغ نتائج مؤتمر أنابوليس جاء في الجانب الأهم منه لضمان توسيع ذلك الهامش. فالاتّفاق على إطار زمني للوصول إلى حلّ نهائيّ بين الإسرائيليين والفلسطينيين مع نهاية عام ٢٠٠٨ معناه إعطاء الدول العربية المعتدلة مجالاً للتنفس إنْ قرّرت الولايات المتّحدة توجيه ضربة عسكرية لإيران خلال السنة الفاصلة بين المؤتمر والموعد النهائي المُقر لإنجاز اتفاق. بل يمكن القول إن الحدّ الزمني الذي أعطي للإسرائيليين والفلسطينيين للوصول إلى معاهدة سلام من الممكن أن يُقرأ على أنّه الحدّ الزمني الذي أعطي لإيران كي تلبي المطالب الأميركية والغربية بشأن ملفّها النوويّ، وإلا فإن عليها أن تتوقّع الحرب. ففي حال قيام حرب وتوجيه ضربة لإيران فيما تكون المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية قائمة على قدم وساق، فإن التقدير الأميركي يقوم على أن نقمة الرأي العام في المنطقة لن تكون في مستوى الضربة، إن نُفّذت، مع إهمال تامّ للمسألة الفلسطينية. ويعني هذا أنّ التشكّك في هدف مؤتمر أنابوليس وآليته وقدرته وما نتج منه على صعيد حلّ الصراع هو أمر تسوّغه ظروف عديدة، بسبب أولويّة الملفّ الإيراني على الأجندة الأميركية في الوقت الحاضر.

أيديولوجيا «المقاومة» وأيديولوجيا «المصلحة»

بَيْدَ أن الأمور تتطوّر بسرعة لافتة خاصةً على جبهة «الممانعة». فحتّى كتابة هذه السطور[١٤] كانت الأخبار الرسمية الآتية من دمشق وتل أبيب تؤكد أن مفاوضات غير مباشرة تُعقد بانتظام بين الطرفين برعاية تركية. وثمة توقّعات كبيرة بأن المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية المباشرة على وشك الانطلاق، وبأنّ الملفّات والقضايا الكبرى تم قطع مسافات مهمّة في الاتّفاق عليها (الأمن، الحدود، المياه، التطبيع). في التوقيت

(١٤) أيار / مايو ٢٠٠٨.

نفسه تقريباً زادت وتيرة الأخبار الآتية من طهران وعواصم غربية عن قرب الاتّفاق على صفقة متكاملة بين إيران و«القوى الكبرى» تشمل أهم الملفّات الخلافية وأكثرها حساسية، وفي مقدّمتها ملفّ إيران النوويّ، والدور الإيراني في العراق، والدعم المتواصل لحزب الله وحماس، والموقف من إسرائيل. ذلك كلّه يشير إلى مسألة مركزية وجوهرية: المصلحة لا الأيديولوجيا هي البوصلة الحاكمة لجميع الأطراف في كل من المحورين.

الأجندة السورية في هذه المفاوضات كما في أيّ مفاوضات مستقبلية هي «قطرية» بحتة تريد تحقيق أهداف سوريا والنظام الحاكم، تاركةً خلفها كل الشعارات المتصلة بالمقاومة عموماً أو «الإصرار» على تحقيق أهدافها في فلسطين خصوصاً. ليس هناك أخبار أو إشارات تدلّ على أن «أهداف المقاومة في فلسطين»، مثلاً، مذكورة في جدول المفاوضات السوري ـ الإسرائيلي. الإشارات الوحيدة في هذا الصدد سلبية من ناحية تلك المقاومة إذ إن تمثيلها في سوريا والدعم الذي تحظى به هناك سوف يتوقّفان نتيجة تلك المفاوضات. الأجندة الإيرانية، أيضاً، في مفاوضاتها الجارية مع «الدول الكبرى» تركّز على الوصول إلى صيغة توافقيّة بشأن الملفّ النوويّ، مقابل توقّف الدعم والتدخّل الإيراني في الملفّات العراقية واللبنانية والفلسطينية ـ أي أن «المقاومة في فلسطين» ستكون إحدى الضحايا مرّة أخرى. إذ ليس هناك دلائل تشير إلى أن الإيرانيين يضعون القضية الفلسطينية وأهداف المقاومة الفلسطينية في مقدّم الدعم، بل العكس هو الصحيح: الابتعاد عن ذلك الملف وإيقاف الدعم هو أكثر الاحتمالات وروداً في هذا السياق. وأكثر من ذلك ثمة أخبار تشير إلى أن إحدى «أوراق» الضغط التي تستخدمها طهران في المفاوضات هي تصريحات الرئيس الإيراني وقوله بـ«محو إسرائيل من الخريطة» و«إنكار الهولوكوست». فإيران مستعدّة لوقف هذه التصريحات كجزء من صفقة شاملة تحقّق فيها أهدافاً محدّدة ومعيّنة ذات علاقة بوضع

إيران الإقليمي ونفوذها الاستراتيجي وسوى ذلك. من هنا فإن التوهّم الكبير هو عدم رؤية المصلحة القومية الإيرانية (وليس الشعار الأيديولوجي المحض) بكونها البوصلة الأساسية وربّما الوحيدة لجوهر السياسة الإيرانية.

هل معنى ذلك أن «خطاب المقاومة والممانعة» السوري ـ الإيراني هو في طريقه إلى النهاية؟ ليس هناك ضرورة للتسرّع إذ يعتمد ذلك على ما سينتج من المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية من جهة، والإيرانية ـ الغربية من جهة أخرى، وعلى النتائج التي ستسفر عنها الأجندات الخاصة بكل من البلدين على حدة. لكن ما ليس بحاجة إلى حيرة أو تعقّل هو إدراك الدرس الكلاسيكي في السياسة، والذي يمتنع العديد من الحركات السياسية والثورية عن استيعابه، وهو التوظيف السياسي لخطاب المقاومة. فما تريد أن تحقّقه «المقاومة» التي تبنّتها وأعلنتها سوريا وإيران، الآن أو غداً، هو أهداف سياسية محدّدة خاصة بمصالح كلّ نظام، أهداف واضحة وليس هناك أوهام كبيرة عند النظامين إزاء كون «المقاومة» ورقة مساومة الغاية منها التوظيف والمقايضة على طاولة المفاوضات آجلاً أو عاجلاً. تختلف هذه الأهداف الواضحة والمحدّدة عن تلك الأهداف التي تريد تحقيقها «المقاومة» التي تبنّتها الأحزاب والتنظيمات الإسلامية وغير الإسلامية، وخاصة حركة حماس. فحماس تريد أن تستخدم المقاومة لطرد الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي المحتلّة وإجباره على الرضوخ للحقوق الفلسطينية. وهذا الهدف ليس ضاغطاً على الأجندة السورية أو الأجندة الإيرانية، أو على الأقلّ لا يحتلّ أولويّة حقيقية لهما، إن أحسنّا النيّة كثيراً.

والذي يحصل هنا اليوم في ظلّ تباعد الأهداف النهائية بين «الدول الثورية» و«المنظمات الثورية»، كان قد حصل نظيره تماماً في حقب سابقة تحالفت فيها أحزاب وتنظيمات يسارية وثورية مع أنظمة ذات أيديولوجيا مشابهة، خلال «الحرب الباردة العربية». وفيما كانت عين تلك الأنظمة (العراق، سوريا، مصر الناصرية،

ليبيا...) لا تغيب للحظة عن مصالحها الخاصة، والتي كانت غالباً بقاء نظام الحكم فيها واستقراره، كانت الأحزاب والتنظيمات الثورية تأخذ المسألة على محمل الجدّ وتنطلق في برامجها وأحلامها (إن لم نقل أوهامها) إلى آخر الشوط. ثم يحدث أن تأتي اللحظة القاسية التي تنتهي فيها تلك اللعبة حين يتخلّى نظام ما عن «ثوريّته» استجابةً لاشتراطات السياسة الضاغطة الدولية والإقليمية، أو لأنّه حقّق جزءاً من أهدافه، ثم يقطع الحبل مع الأحزاب التي تكون قد توغّلت في التسيّس الأيديولوجي وترسيم أهداف غائية يصبح مجرّد لفظها وتردادها مدعاة للتندّر، وبقية القصّة المرّة هي أحد الفصول المكرّرة، في أكثر من تجربة، قطريّة وقوميّة وأمميّة. ولعلّ قصّة «التحوّل الليبي» خلال السنوات الأخيرة وتخلّية عن عشرات المنظمات الثورية مقابل ضمان بقاء النظام في الحكم ما زالت طازجة ومعلومة. كل تلك الدروس يجب أن تكون موضع درس لدى حركات «المقاومة والممانعة» اليوم، وخاصة حركة حماس لأنّ ما يحدث في فلسطين يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

لكن من ناحية نظرية لا يبدو ثمة مشكلة في اختلاف الأهداف ما دام هناك التقاء ظرفي في المصلحة وتبادل مصالح بين أنظمة دول «الممانعة» وحركات المقاومة مثل حماس. أضف أن حماس مثلها مثل بقية التنظيمات والأحزاب، تواجه أوضاعاً إقليمية شبه مقفلة وهي ليست ساذجة كما يظن بعضهم إذ تعلم حدود الدعم ومصالح الأنظمة الخاصة وراءه. لكنّها تستغله أيضاً لتحقيق أهدافها هي، لا أهداف الأنظمة الداعمة، في المقاومة. وهذا التقدير صحيح نظريّاً، لكنّه لا يصمد في وجه الاختبار على أرض الواقع وقياس ما أنجزته «المقاومة» ميدانياً، هذا من دون نقاش أثر رفع السقف البلاغي الذي قامت به إيران، في خطاب حماس، وما سيحدث غداً عندما تتخلّى إيران عن ذلك السقف تاركة حماس مقيّدة به.

ينطبق الأمر نفسه على موقف إيران من «المقاومة» في العراق. فإيران هناك مُتحالفة

مع القوى الشيعية الحاكمة في بغداد، وفي الوقت نفسه مع التيّار الصدري، وسعت وتسعى إلى دعم تثبيت الحكم هناك تثبيتاً يخدم مصلحتها. ومن ثم هي ضدّ «المقاومة» المتمثّلة في قوى سُنيّة مختلفة الأطياف تعلن من ناحية نظريّة أنّها تقاوم الاحتلال الأميركي. بمعنى آخر تجد إيران نفسها واقفة في مربّع أقرب إلى الولايات المتّحدة منه إلى قوى «المقاومة»، ممّا يعني أن مسألة المقاومة هي دائماً قيد التوظيف السياسي. في الوقت نفسه فإن السعودية التي تقف ضدّ «المقاومة» في لبنان تقف مع «المقاومة» في العراق وتساندها، وهذا له علاقة بمحاولة التصدّي للنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وهذا يعني أن المصلحة السياسية الإيرانية هناك والسعودية هنا، هي التي ترسم الموقف من المقاومة وليس أيّة أيديولوجيا معيّنة.

نحو «طريق ثالث» في السياسة العربيّة (درس الدوحة اللبناني)

في ضوء ما سبق فإن السؤال المهمّ هنا، وهو في الواقع حاجة سياسية ملحّة أكثر من كونه تساؤلاً، يكمن في البحث عن «الطريق الثالث» بين هذين الاستقطابين. وهو بحث لا ينطلق من موقع إدانتهما معاً، لأن، هناك، مرة أخرى مصالح ومخاوف حقيقية لا ينبغي التقليل من شأنها عند الطرفين، بل من منطلق مصلحي وبراغماتي يرى في وجود تداخلات واختلافات وثغرات ودوائر متقاطعة تناقضاً مع الصورة الكابية التي تريد أن تخلق حدوداً فولاذية بين الاستقطابين. وهو بحث لا ينطلق أيضاً من معيارية أخلاقية تتغافل عن حقائق الصراعات، أو تتساذج بطلب تعزيز منطق «الأخوة» من دون معالجة الخلافات، بل هو سؤال جوهري ومعرفي ومتسيّس نابع من حقيقة أن الاستقطاب العربي الراهن يتّسم بحدّة بالغة من جهة وبتوسيع الهوّة مما يخلق، أو يفترض بداهة، وجود منطقة وسطى حتمية في الرأي السياسي والوجهة العامة.

وبشكل أقلّ تجريداً وأكثر مباشرة يتعيّن القول إن هناك رأياً عربياً، شعبياً ونخبوياً،

غير منجرف بكليته لتأييد هذا المعسكر أو ذاك، بل يرى جوانب الصورة متداخلة ولا يمكن أن تُحشر في المنطق الاستقطابي. ربّما لا يتمتّع بالمساحة التي تناسب وجوده لأنّ طبيعته غير مغرية ولا تستهوي الإعلام المحتقن الباحث دوماً عن الإثارة ولغة الحرب والإقصاء. أضف أن الأصوات النخبوية المعبّرة عنه لعلّها تشعر بأن المعركة ليست معركتها، أو بأنها ستسخر في جميع الأحوال إذ كل معسكر سيعتبرها حليفة خصومه. وهذه جوانب اعتلال لا خلاف فيه، لكنّها لا تنفي وجود ذلك الرأي وضرورة تعزيزه. بل إن على المنطق الاستقطابي أن يسمح ببروز وبلورة «الرأي الثالث»، وأن يشجّعه أيضاً، لأنّ هذا الرأي وما قد ينتجه من أفكار، وما يطرحه من رؤى، وما يطلقه من تحفّظات، وما يقترحه من مساومات هي التي ستكون في نهاية المطاف، المنطقة التي تنتج سياسة وتوافقات. دعاة الاستقطاب وأنصاره، خاصة في الجانب الإعلامي، لا يقدّمون من حلول سوى إقصاء الطرف الآخر أو إنهائه. معروف أن ذلك مستحيل، إذ لن تختفي مكوّنات معسكر «الاعتدال» ولن تختفي مكوّنات معسكر «الممانعة». فدرس التاريخ القريب في المنطقة يعلّمنا أن هذه المكوّنات تظلّ في حركة سيولة مدهشة. فـ«ثوري» اليوم قد يصبح «معتدل» الغد، كما صار «معتدل» الأمس «ثوري» اليوم وهكذا. ولأننا ننسى كثيراً فلا بأس من متابعة المقاربة مع مرافقة متأمّلة لدرس الماضي القريب والطازج، وذلك كلّه برسم الإشارة إلى الضرورة الراهنة القصوى وهي عدم الانجرار إلى الاستقطاب وحرق كل السفن: عندئذ سيخسر الجميع.

من ناحية سيرورة الأحداث السياسية وانعكاساتها على تداخل التحالفات الاستقطابية وتفكيك حدّتها، فإنّ أهم حدث يمكن رصده كانفلات نسبيّ مهمّ من دائرة الاستقطاب هو النجاح القطري، مع اللجنة الوزارية التابعة للجامعة العربية، في أيار / مايو ٢٠٠٨، في مصالحة الأطراف اللبنانية وكسر المأزق اللبناني بعد أن وصلت الأمور إلى حافة الحرب الأهلية. يؤمّن هذا النجاح مدخلاً مهمّاً وعملياً للولوج إلى

منطقة «الطريق الثالث» في السياسة العربية وتوسيعها، من أجل الابتعاد المصالحي عن الاستقطابات المدمّرة. ويقدّم هذا النجاح المهمّ دروساً على صعيد بناء الطريق الثالث في السياسة العربيّة تتضمن الآتي:

أوّلاً: ليس ثمة أفضل من الموقف الوسطي غير المنحاز بالكلية لأيّ طرف من الأطراف في حالة الخلاف والصراع العربيين الداخليين. وسواء أكانت هذه الأطراف دولاً أم منظمات، فإن السياسة الناجحة والحكيمة تكمن في تجنّب الاصطفافات الاستقطابية التي تأخذ موقفاً حادّاً يقطع، أو يكاد يقطع، سبل الحوار والتواصل مع طرف أو أطراف على حساب التعاون والتواصل مع طرف أو أطراف أخرى. في حالات الخلاف الحادّ، كما هو حاصل في لبنان وفلسطين، والعراق أيضاً، ما يفيد الأطراف العربية المتصارعة هو مواقف خارجية (من الدول العربية تحديداً) تقدّم حلولاً وسطى وتبتعد عن الدعم المطلق لجهة ما، ومعاداة جهة أخرى في المقابل. الحشد الاستقطابي الداعم لطرف واحد يؤدي إلى زيادة شقّة الخلاف وإضافة صعوبات جديدة لإمكان تجسير فجوات الخلاف والالتقاء مرّة ثانية.

ثانياً: يدلّ «درس الدوحة» بشكل كبير على أن اجتراح سياسة عربية ومبادرات عربية لحلّ الإشكالات والصراعات العربية الداخلية، هو أمر يقع داخل نطاق القدرة والإمكانية العربيتين. ويدحض هذا الدرس أيضاً المقولة الدارجة التي «تبشر» دائماً بالعجز العربي وعدم إمكانية الأنظمة على المبادأة والمبادرة بحلّ هذا الصراع الداخلي أو ذاك. إن كثيراً من المشكلات العربية الداخلية، إنْ لم يكن معظمها، يمكن حلّها داخلياً إنْ جرت مواجهتها بتصميم وطول نفس وبذل جهد حقيقي. وكما يمثُلُ أمامنا الملف اللبناني وتعقيداته وقد فُكّكت عقد صعبة منه في الدوحة، فإن الملفّ الفلسطيني وجوهر الخلاف بين فتح وحماس، كانت تعقيدات كثيرة منه قد فُكّكت أيضاً، ولو موقّتاً، بجهد سعودي في شباط/فبراير ٢٠٠٧ عندما نجح السعوديون في

جمع الطرفين في مكة، وساعدوا على قيام حكومة الوحدة الوطنية برغم أنها لم تعمر طويلاً.

ثالثاً: ربّما يُقال هنا إنّه ما كان للسياسة القطرية أن تنجح في ما قامت به لو لم تؤمّن المصادقة الإقليمية والدولية (وخاصة الأميركية) على مكوّنات الاتّفاق. فالقطريون كانوا على تواصل مع جميع العواصم الإقليمية والدولية ذات التأثير في الملفّ اللبناني وضمنوا دعم هذه الأطراف وتأييدها لجهدهم وما نجم عنه في النهاية. لذا تمّ الاتّفاق عملياً بعد الحصول على ضوء أخضر من تلك العواصم. وإنْ حصل هذا الأمر في الواقع فإنّه لا يقلّل من قيمة الدرس القطري، بل يزيده أهميّة. فمن ناحية يدلّ «التواصل» القطري مع كل تلك الأطراف على القدرة على الإمساك بخيوط متعدّدة الطول والسماكة والاتّجاه وهو أمر يُحسب للسياسة القطرية. ومن ناحية ثانية، يحدث في كثير من الأحيان أن تصل الصراعات إلى نقطة مأزقية تعجز عن تجاوزها أطراف النزاع المعني. وعند هذه النقطة (كما حصل في الملفّ اللبناني) وصلت تقريباً إلى خلاصة «انتظار الحرب الأهلية» وحتميّتها. وهنا يحتاج هؤلاء الأطراف بشكل ملحّ وطارئ وحاسم إلى وسيط خارجي ليقوم بالتدخّل. في هذه الحالة، لا يتمكّن كثير من اللاعبين الإقليميين والدوليين من أداء دور الوسيط النزيه، لأنّهم خسروا حيادهم عبر اصطفافهم المسبق. وهنا فإن اللاعب الذي يستطيع تولّي هذا الدور هو من يمتلك أوراقاً إضافية.

رابعاً: يشير «درس الدوحة» أيضاً إلى أهميّة عدم الانجرار وراء السياسة الأميركية وشعاراتها في كل صغيرة وكبيرة. ليس هذا معناه الدعوة إلى تبنّي سياسة عدائية ضد الولايات المتحدة، فلا قطر ولا أيّة دولة خليجية عربيّة أخرى تريد ذلك أو تستطيعه. لكن في الوقت نفسه هناك هوامش واسعة للتحرّك تمكّن البلدان العربية من الابتعاد عن المواقف الأميركية والأجندات الأميركية في حال عدم تطابقها مع مصالح البلدان

العربية المعنية، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بقضايا تخصّ المنطقة وتؤثّر في أمن تلك البلدان واستقرارها ومستقبلها. فمثلاً قضايا مثل «الحرب على الإرهاب» تجعل كل من هبّ ودبّ تحت عنوان «المنظّمات الإرهابية»، أو قضية فلسطين وتواصل سياسات الاحتلال العنصرية وطحن جميع عناصر قيام دولة فلسطينية، أو الاستعداد لحرب جديدة (أو ضربة جويّة) على إيران، أو الاندراج التلقائي وغير النقدي التأييدي للسياسات الأميركية والغربيّة في المنطقة إستراتيجياً ونفطياً، وسوى ذلك من القضايا التي لا تتطابق فيها المصالح الأميركية مع المصالح العربية. وما يجب أن يكون بوصلة السياسة لهذا البلد العربي أو ذاك هو مصلحته الخاصة وليس المصلحة القومية الأميركية العليا. ومرّة أخرى لا يعني ذلك تبنّي سياسة «ثورية» صدّامية ضدّ الولايات المتّحدة، بل سياسة قائمة على النديّة وتبادل المصالح.

على ذلك، فثمة إمكان للإفلات من الصورة الاستقطابية وما ينجم عنها من طاقة سلبية هائلة. وهي الطاقة التي عملت وتعمل على تذرية وتعرية أيّ منطقة وسطى بين حدّي الاستقطاب، فهي طاقة ذات سمة «بوشية» (نسبة إلى بوش) تفترض وتفرض الصراخ الجبروتي: «معنا أو ضدّنا». والخطورة الكبيرة المرتبطة بها هي أن تعرية المنطقة الوسطى تتجاوز وأد «الطريق الثالث» من ناحية سياسية، بل تتعداه لتقضي على « الرأي الثالث» الإعلامي أو «الفكرة الثالثة» الثقافية، وهكذا. فمنطق الاستقطاب والحشد لا وقت لديه لـ «ترف» قبول ترفع «الرأي الثالث» عن الاصطفاف الكلاّني مع هذا الطرف أو ذاك. بل أحياناً لا يكون التأييد العام والإجمالي (غير المتحمّس والاندفاعي) مقبولاً. رأينا ونرى هذا في مستوى الخطابات الإعلامية المتوتّرة والاستقطابية سواء المكتوبة أو المرئية الناتجة عن هامش التمحور «الاعتدالي» و«الممانعي». ولئن كان من حقّ كلّ كاتب أو صاحب خطاب أن يتّجه الوجهة التي يراها سياسياً وأيديولوجياً أيضاً، فإن الوسيلة الإعلامية خاصة تلك التي تدعي

الموضوعية أو المهنية أو الحياد لا تتمتّع بذلك الحق نفسه إلاّ إذا كانت ترفع راية الأدلجة واضحة بارزة على هوائيات بثّها. لكن التردّي الإعلامي الاستقطابي الذي نشهده في اللحظة العربية الراهنة مُساهم في خلق مشهد بالغ السطحية والسذاجة يتمحور حول «الأسود والأبيض»: أبيضنا وأسودهم. ومشهد كهذا بطبيعة الحال لا ينتج فكراً ثرياً ولا سجالاً عميقاً ولا يرقّي وعياً عقلانياً نحن في أمس الحاجة إليه. بل يكرّس منطق الأدلجة ويعزّز المساطر الجاهزة لقياس الآخرين وأفكارهم بحسبها، ومن ثم تعليبهم في التصنيفات التأبيدية. عندما تتوسّع مساحة «الطريق الثالث» غير المؤدلج في أيّ اجتماع سياسي، أيّ الرقعة الرمادية، تزداد فرص العقلانية في التحكّم في السياسة. أما في أوقات الاستقطاب المؤدلج، حيث سيطرة الأسود والأبيض، فإن الغرائز هي التي تتسلّم رايات السياسة وتسير بها وبمجتمعاتها نحو الكارثة.

العرب وتنافسات «الجيو سياسة» و«الجيو اقتصاد» و«الجيو إعلام»[(١٥)]

السؤال الذي تتناوله هذه المقاربة وهو عن مكانة الدول العربية الكبيرة ودورها ومدى تزعزعهما إزاء مكانة الدول الصغيرة ودورها، تطرحه بإلحاح التطوّرات السياسية العربية والإقليمية خلال السنوات الماضية. هناك انزياحات بادية في حجم النفوذ والتأثير والدور لعدد من الدول العربية عما كان عليه في السنوات السابقة. وقد تكون هذه الانزياحات باتجاه تناقص النفوذ والمكانة الإقليميين كما هو بادٍ في حالات مصر وسوريا والعراق والسعودية، أو باتجاه زيادتهما كما في حالة قطر، والإمارات والأردن. وهناك بطبيعة الحال عوامل ارتباط كلاسيكي وقوي بين تعاظم النفوذ والدور أو تناقصهما وبين حجم الدولة السكّاني أو الجغرافي أو ثقلها السياسي والتاريخي أو الاقتصادي، أو ما يمكن اختصاره بالوضع «الجيو استراتيجي» و«الجيو اقتصادي» للدولة المعنية. بَيْدَ أنه لا يمكن القول بوجود علاقة رياضية صارمة تضبط مقدار الدور والنفوذ والمكانة لأيّ دولة من الدول، أعربيةً كانت أم غير عربية، بالعوامل المذكورة تلك، فقط. فإضافة إليها هناك عناصر أساسية أخرى تساهم، في الغالب الأعم، في تحديد الدور والمكانة.

ومن أهم تلك العناصر القدرة الكامنة، ثم الإرادة، ثم الأيديولوجيا التي تبنّتها الدولة

(١٥) «شؤون عربية»، العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧.

(إن وجدت)، ثم الفاعلية. وهناك أيضاً التطوّر الجديد الحاصل في جانب امتلاك القوة الإعلامية، وهو ما يمكن وصفه بـ«الجيوميديا» وسوف يُناقش في ما يأتي. لكن نبدأ بالعناصر الكلاسيكية وآلية اشتغالها في حال الدول. فثمة دول يكون لديها عنصر القدرة على أن تلعب أدواراً أهم من تلك التي تقوم بها، لكن لا تتوافر لديها عناصر القرار السياسي أو الإرادة بالقيام بذلك. كما قد لا يكون لديها أيديولوجيا سياسية تدفعها لتبنّي سياسة خارجية تبشيرية أو نشطة في هذا الاتّجاه أو ذاك.

وثمة دول قد تمتلك عنصر القدرة المطلوبة وقد تتبنّى إرادة سياسية واضحة تقضي بأداء دور مركزي لكن قد ينقصها الهدف السياسي إذ يتبدّى هناك تشوّش واضح على صعيد الغاية، أضف أن عنصرَي الفاعلية والإرادة السياسية الناجحة يغيبان. وهذا بالتالي يحجّم الدور الإقليمي الذي من الممكن أن تلعبه تلك الدولة. وفئة أخرى من الدول قد تكون لديها الإرادة السياسية والأيديولوجيا والفاعلية الواضحة والنشطة، لكن ليس لديها مقوّمات القدرة المتكاملة لإدامة لعب أدوار مركزيّة، فلا المساحة والموقع الجغرافي ولا الحجم السكاني أو التاريخ تساعد على ذلك. وهنا قد ينبني دور إقليمي نشط لكنه غير مدعوم بـ «جيو استراتيجيا» تؤمن له الاستدامة المستقبلية. يتبدّل ذلك كلّه ويتطوّر أيضاً تبعاً للظروف الخاصة بكل بلد، منها نوع القيادة الموجودة، والإطار الزمني، والعناصر المكوّنة للسياسة الخارجية، وطبيعة العلاقة مع الدول الكبرى.

على المستوى العربي، منذ تبلور دولة الاستقلال العربي وتشكيل جامعة الدول العربية، تنافست الدول العربية كبيرها وصغيرها على أداء أدوار متنوّعة ومؤثّرة في المسارات المختلفة للسياسة الإقليمية. وبسبب هشاشة دول الاستقلال العربي عشية التخلّص من الاستعمار كان الهمّ الأكبر لمعظم الأنظمة المتشكّلة حديثاً هو تأمين الاستقلال والسيادة لكلّ دولة على حدة. وقد تضمّن ذلك آليات تخليق تمايز قطري

ووطني إزاء دول الجوار العربي والدفاع عنه باعتباره تمايزاً يحدّد هوية خاصة بـ«شعب» ذلك البلد، إضافة إلى هويّته العربية الجامعة. كان التوتّر والحرص على تخليق هذا التمايز نابعاً من الخوف من دعوات الوحدة العربية التي كانت تعني في ما تعنيه طمس التمايزات بين الشعوب العربية وعدم الاعتراف بالسيادات القطرية لمصلحة دولة عربية واحدة. ويمكن القول إن الشد والجذب بين الدول العربية الكبرى التي حملت شعارات الوحدة العربية، والدول العربية الصغرى التي خشيت على استقلالها الحديث وسيادتها الناشئة قد أسس لعلاقة غير صحّية منذ البداية على صعيد نمط التعامل الإقليمي، وأنماط الأدوار والمكانات المنسوبة للدول والإقرار بها. بمعنى أكثر توضيحاً بدت الدول العربية الكبيرة في عيون العديد من الدول العربية الأصغر، دولاً طامعة بضمّها وإلحاقها بها، وهذا بدوره أطلق شكوكاً بينية على مدى عقود أكّدها غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

وخلال عقود التسيّس والتنافس العربي - العربي، ومراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، ونمو الثروات العربية في جزء من العالم العربي، وتفاقم الفقر في أجزاء أخرى منه، وتكرّس القطرية (الوطنية) العربية لكل دولة من الدول وانتهاء مشروع الوحدة العربية من ناحية عملية، تبدّلت وتغيّرت مواقع الدول العربية من حيث النفوذ والمكانة والتأثير. هذا كلّه إضافة إلى أثر العامل الخارجي ونفوذ الدول الكبرى وخاصة الولايات المتّحدة في المنطقة وتأثيرها في سياسات الدول العربية. فخلال مراحل التبدّل والتغيّر كان معيار «مواجهة إسرائيل» ومواجهة النفوذ الأجنبي أحد أهم معايير الشرعية القيادية على المستوى الرسمي. فالدولة العربية التي تحظى بعلاقات أميركية قويّة كانت تشعر بأنّها قادرة على فرض رؤيتها إزاء القضايا المختلفة، وهي رؤية لا تكون متعارضة مع رؤية الولايات المتحدة. أما معيار «المواجهة» فقد كان إعلان تبنّي هذه الدولة أو تلك. وسواء أحقيقةً كان أم مجرّد دعاية سياسية، يلعب دوراً

مركزياً في خلق صورة ونفوذ للدولة التي تتبنّى «المواجهة». ولأسباب يطول ذكرها هنا استطاعت الدول التي تتبنّى خطاباً سياسياً قائماً على «المواجهة»، وتحديداً مصر وسوريا والعراق، بلوغ مكانة قيادية في الصفّ العربي.

من زاوية ثانية، خلال المراحل المختلفة للتبدّل والتغيير، وأحياناً الثبات في مواقع الدول العربية من حيث المكانة والنفوذ، تبعاً لمعايير القدرة، والإرادة، والأيديولوجيا السياسية، والفاعلية، والموقف من إسرائيل، صار يُنظر إلى بعض الدول على أنّها رئيسية، وإلى بعض الدول الأخرى على أنها غير رئيسية. وأحياناً كثيرة استُخدمت تعبيرات وأوصاف تصنّف الدول العربية على أساس المركز والهامش. لكن هذه السطور ستتفادى قصداً استخدام تلك التعبيرات، وخاصة «دول المركز» و«دول الأطراف». فهذه الأوصاف تفتقد الدقّة المفهومية والدلالية، كما أنها تمتاز بعمومية جغرافية وسياسية فضفاضة، فضلاً عن أن مضامينها التراتبية تعلي من شأن بعض الدول وتقلل من شأن بعضها الآخر بطريقة اعتباطية. وفي سنوات ماضية كانت قد دارت سجالات عربية عميقة (لم تنقطع إلى اليوم) شكّكت في أطروحة المركز والأطراف العربية، وما ارتبط أو تفرّع منها من أطروحات جزئية مثل نظرية «الإقليم القاعدة» - أيّ ضرورة وجود دولة عربية كبرى تشكّل قاعدة لأي مشروع عربي موحّد.

فراغ قيادي إقليمي

لكن في العقدين الأخيرين، وتحديداً منذ غزو العراق للكويت، بدا أن أهمّ، وأخطر ما يتعلق بمسألة القيادة الإقليمية وأدوار الدول العربية الكبيرة والصغيرة هو عدم وجود دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية في المقدّمة الإقليمية تتبنّى سياسة ودبلوماسية فعالتين وتستطيع أن تغيّر في مسار الأحداث الكبرى، إن لم نقل خلق أجندات كاملة والسعي إلى تحقيقها. وهذا الغياب الفادح يترك للأطراف الدولية (تحديداً الولايات

المتّحدة) وللأطراف غير العربية في الإقليم (تحديداً إيران في الوقت الراهن) أن تتحكم في الأحداث الإقليمية وفق مصالحها، وبالطبع ليس بالضرورة وفق المصالح العربية. أضف أن هذا الغياب يتيح للدول الصغرى فرصة أن تسدّ الفراغ مدفوعة بعوامل متعدّدة.

وبالإمكان القول إن تاريخاً فاصلاً على صعيد أدوار الدول العربية الكبرى يمكن تحديده مع توقف مصر عن لعب الدور شبه القائد للسياسة العربية عقب زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وما تلاها من توقيع لاتّفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل. فمنذ تلك الانعطافة الحادّة برز فراغ قيادي حقيقي في المنطقة العربية وظلّ يتبدّى أكثر ما يتبدى عند اندلاع أزمات كبرى جديدة (مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم غزو العراق للكويت، وما تلاه من حربَي الولايات المتّحدة على العراق عامَي ١٩٩١ و٢٠٠٣ وما وصل بينهما من حصار على العراق، ثم أزمات الصومال، ولبنان، وجنوب السودان، ودارفور، والصحراء الغربية). ويتبدّى ذلك الفراغ أيضاً عند حدوث تطوّرات كبيرة في الأزمات الكبرى الموجودة أصلاً (فلسطين وانتفاضاتها وعملية السلام، ثم استمرار الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، والوحشية الإسرائيلية المستمرة). إضافة إلى ذلك يتجسّد غياب أيّ دور فعّال للدول العربية الكبرى على صعيد إقليمي (مصر، السعودية، سوريا، الجزائر، المغرب) في غياب أي مشاريع أو مبادرات عربية ـ عربية قويّة أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية.

مؤهلات قيادية غير مكتملة

الفراغ القيادي الذي نشأ مع غياب مصر ما قبل زيارة السادات، لم تستطع أن تعيد احتلاله مصر ما بعد السادات بعد أن تآكلت أجزاء كبيرة من شرعيتها القيادية في نظر العرب بسبب توقيعها اتفاقات السلام مع إسرائيل. كما لم تتمكن أيّة دولة عربية أخرى

من الدول المرشّحة لاحتلال دور قيادي، مثل العراق أو السعودية أو سوريا، من وراثة الدور المصري التقليدي. كلّ واحدة من هذه الدول مقيّدة بعامل أو أكثر من العوامل المعوّقة للعب الدور المحوري. وفي حالة كلّ دولة من الدول العربية الكبيرة هناك نقص أو نواقص تجعل من الدور القيادي غير مكتمل، وغير مقنع أو مُغرٍ للدول الصغيرة، ويساهم في خلق وتكريس جزء من الفراغ القيادي في المنطقة. فمصر، إضافة إلى التآكل في الشرعية السياسية الإقليمية الذي أشير إليه أعلاه، تفتقر إلى ثقل مالي واقتصادي يستكمل ثقلها السياسي والتاريخي والثقافي. بل إن مصر تعتمد على مساعدات خارجية ومن بينها مساعدات من الدول العربية الخليجية، وهي دول صغرى بالمعنى الجغرافي. فكيف يمكنها أن تقود أو أن تفرض وجهات سير معيّنة على دول هي ليست في حاجة إليها. لا تستطيع مصر تأمين الحماية العسكرية أو الدعم الاقتصادي لهذه الدول. ولا تستطيع أيضاً تأمين الجسر الدبلوماسي للدول العربية الصغيرة مع العالم الخارجي وتحديداً مع الولايات المتّحدة ـ فتلك الدول لها قنواتها ودبلوماسيتها وعلاقاتها الخارجية المباشرة والخاصة بها.

وفي حالة السعودية، فإننا هنا أمام دولة ذات ثقل اقتصادي ومالي كبير تستطيع الاعتماد عليه بغية التأثير في الدول الأخرى، وفي الأطراف والمنظّمات التي أدوارها ليست مهمّة في المنطقة (حماس مثلاً). أضف أنها تتمتّع بثقل ديني بارز ومميّز يترادف مع الثقل الاقتصادي والمالي. لكنها دولة محافظة سياسياً وثقافياً ولم تتبنَّ أجندة إقليمية ذات أهداف واضحة تنتج منها سياسة نشطة في العقود الماضية هدفها التأثير ومدّ النفوذ والسيطرة القيادية في اتّجاهات استقلالية. وقد نتج من ذلك بروز تطوّرات كبيرة في الجوار الإقليمي للسعودية من دون أن يكون لها دور محوري في تحديد وجهة تلك التطوّرات.

أما العراق فقد كان له ثقل مالي واقتصادي وسياسي كبير ما قبل غزو العراق (حتى

خلال حربه على إيران)، وترافق معه تأثير نسبي في القرارات العربية. لكن توالي انخراطه في حروب غير ضرورية والقرارات الهوجاء التي دأبت قيادته على اتّخادها أخرجته من معادلة التأثير في السياسة الإقليمية. ومن تاريخ غزو الكويت صار العراق الطرف الرئيسي في أكبر أزمة عربية داخلية منذ تواريخ الاستقلال، وخرج من معادلة الدول المرشّحة لدور قياديّ في الإقليم. إضافة إلى ذلك كانت قد لجمت أيديولوجيا الحزب الحاكم ودكتاتورية النظام التأثير الإقليمي وأدّت إلى بثّ المخاوف في دول الجوار. وينطبق الأمر نفسه تقريباً على سوريا حيث تتمتع بثقل سياسي ومعنوي، لكن ضعفها الاقتصادي كبير ويحدّ من قدرتها على التأثير، فضلاً عن الإيديولوجيا السياسية المعيقة. وفوق هذا وذاك تتورّط سوريا في الملفّ اللبناني، سلماً وحرباً وتناقضات داخلية، تورّطاً يجعلها طرفاً في أزمة طويلة المدى تقلّل من إمكانات احتلالها دوراً قيادياً مستقلاً على مستوى الإقليم. عدا ذلك ظلّت عُرضة لضغوط أميركية وغربية لأسباب مختلفة تضع حدوداً إضافية على احتمال لعبها دوراً إقليمياً قيادياً أكبر.

في بلدان المغرب العربي أجهض الخلاف الجزائري ـ المغربي على الصحراء الغربية كلّ دور إقليمي للطرفين، فضلاً عن الإنهاك الجزائري الداخلي جراء الحرب الأهلية في حقبة التسعينيات، والإنهاك الثنائي للطرفين بسبب الأزمات الاقتصادية والحاجة الدائمة إلى مساعدات خارجية. أما ليبيا فهي الأخرى خارج موضوع التنافس بسبب الحصار الدولي لها أكثر من عقد ونصف العقد من السنوات إضافة إلى الأيديولوجيا السياسية للدولة التي وضعت محددات ومعيقات لأي دور ليبي فعال على مستوى الإقليم.

خلاصة ذلك أنه لم توجد في المنطقة العربية حالة لدولة عربية أو لتحالف بين مجموعة من الدول تؤهلها للقيام بدور قيادي يجمع عليه الآخرون. وبحيث توفّر شروط هذا الدور القدرة، والإرادة، والأيديولوجيا السياسية المقبولة، ثم الكفاءة

الإدارية لتطبيق هذا الدور. الدول المرشّحة للعب هذا الدور نافست الدول الأصغر أو دول الجوار واعتدت عليها في أحايين كثيرة مما أفقد تلك الدول المكانة القيادية والسلوك القيادي الذي يفرض احترامه على الآخرين. لذلك فـ«الدور القيادي» الذي تصرّ عليه دول عربية كبرى لا يستطيع احتمال الاشتراطات الإقليمية التي يفرضها هذا الدور، وأهمّها رعاية مصالح دول المنطقة وتقديمها على كلّ مصلحة أخرى بما فيها مصالح الدول الكبرى. وعندما تعجز أية دولة عن القيام بهذه الوظيفة فإن تصديها لـ«دور قيادي» إقليمي يصبح عملية وجاهة وتشريف أكثر منه أي شيء آخر، وهذا بالطبع يثير حساسيّات الدول الأخرى أكثر مما يثير احترامها وقبولها ذلك الدور الذي تتصدّى له تلك الدولة.

تفتّت ما بعد حرب الخليج ١٩٩٠ والتدخّل الأجنبيّ

«الحرب العربية الباردة» انتقلت إلى مربّعات أسوأ بعد غزو العراق للكويت، والانشطار الرأسي في العلاقات العربية ـ العربية الذي نتج منه. منذ تاريخ تلك الحرب اتّسعت رقعة الفراغ القيادي، وتفاقم التآكل في شرعية وصورة عدد من الدول العربية الكبرى التي لم تستطع لجم التدهور الحاصل في الساحة العربية ووقفت متفرّجة على التدخّل الأجنبي بقيادة الولايات المتّحدة. وكانت إحدى النتائج الجانبية الحادة لذلك الغزو، لجوء الدول العربية الخليجية إلى عقد تحالفات حماية إستراتيجية مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتّحدة، تمنح هذه الأخيرة حقّ التدخل السريع لدى الاعتداء على الدولة المعنيّة.

التدخّل الغربي العسكري في المنطقة العربية هشّم ما كان قد تبقّى من أدوار قيادية للدول العربية الكبرى. فهذه الدول لم تستطع وفق هذا التدخّل طرح بديل منه، خاصة في حربَي العراق ١٩٩١ و٢٠٠٣. كذلك لم تستطع رفع الحصار عن الشعب العراقي،

ولا عن الشعب الليبي، ولم تنجح في إيقاف السياسات والممارسات الوحشية الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه استمرت تلك الدول في مناكفاتها مع دول الجوار وخلافاتها إمّا في شأن النفوذ والسيطرة وإمّا في شأن النزاعات الحدودية، وإمّا في شأن عدم السماح لهذا البلد الصغير أو ذاك في إقامة مشروع طريق أو جسر أو سوى ذلك. ومع اتّساع رقعة الفراغ القيادي واستمرار تردّي مكانة الدول العربية الكبيرة كان من الطبيعي أن تزحف الدول العربية الصغيرة باتجاه الفراغ المتكوّن وتحاول سدّ جزء منه، مدفوعة بمقادير غير قليلة من تراكم «عدم حسن الجوار» أو السياسات الكيدية في بعض الأحيان أو التنافس غير الحميد، ومدفوعة في بعض الأحيان بمشاعر الرغبة في إثبات أنها قادرة على القيام بما فشلت في القيام به الدول العربية الكبرى. ولم يكن مستغرباً أن يلاقي هذا «الزحف» النسبي والتدريجي من الدول الصغيرة باتّجاه مواقع النفوذ الإقليمي والقيادي رفضاً من الدول العربية الكبرى ومحاولة لإعادة أدوار تلك الدول إلى ما تراه الدول الكبرى «الحجم الطبيعي لها».

من «الجيو سياسة» إلى «الجيو اقتصاد» إلى «الجيو ميديا»

من منظور آخر في هذا السياق، يفيدنا رصد تطوّرات مهمّة برزت على الساحة العربية في العقد الأخير ولها تأثير كبير في مسألة أدوار الدول العربية. أهم هذه التطوّرات تعزّز دور «الجيو اقتصاد» و«الجيو ميديا» في تكريس نفوذ بعض الدول العربية على حساب الدور التقليدي لـ«الجيو سياسي». فمن ناحية التحليل الاستراتيجي والتاريخي يُعتبر «الجيو سياسي» أكثر الأطر كلاسيكية ومقبولية كمحدد مركزي لتقدير مكانة الدول ودورها ونفوذها. ويمكننا القول إن ذلك الإطار هو الذي كان يبرز دولاً مثل مصر والعراق وسوريا في المشرق، والجزائر والمغرب في المغرب العربي، كدول كبيرة ذات تأثير في مراحل مختلفة. لكن هذا الإطار تزعزع تحت وطأة جملة أسباب

أوّلها توسّع الفراغ القيادي الإقليمي الذي أشير إليه آنفاً. وثانيها تبلور وتعاظم إطارين آخرين كمحددين للمكانة والنفوذ.

الأوّل هو «الجيو اقتصاد» وهذا يشير إلى التطوّر في دور الاقتصاد والمال والتّجارة في تعزيز نفوذ بعض الدول في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي المنطقة العربية ينطبق عنصر «الجيو اقتصاد» على بعض دول الخليج الصغيرة ويكشف كيفية تعاظم حضورها ودورها بسبب هذا العنصر. هنا المثال الأكثر حضوراً هو دولة الإمارات العربية المتّحدة، وتحديداً إمارة دبي التي أصبحت عاصمة اقتصادية وتجارية عالمية. فالتطوّر والازدهار الاقتصادي والمالي العقاري الذي حدث وما زال يحدث خلق لها نفوذاً ومكانة غير مسبوقين على مستوى عالمي. في الوقت الراهن ما برح هذا النفوذ والمكانة محصورين في عالم المال والاقتصاد ولم يتعديا ذلك إلى فضاء السياسة الإقليمية، أي ترجمة القوّة الاقتصادية إلى نفوذ سياسي. لكن المهمّ أن نلحظ أن هذا النفوذ والمكانة حدثا، أوّلاً، على حساب دول كبرى مجاورة خاصة المملكة العربية السعودية، ومن غير المستبعد، ثانياً، أن ينجم عنهما تأثير سياسي واستراتيجي في مرحلة مقبلة.

والإطار الثاني هو ما يمكن وصفه بـ«الجيو ميديا» العربية. وهذا يشير إلى بروز دور الإعلام وخاصة إعلام القنوات الفضائية العابرة للحدود، والوظيفة التي يلعبها في دعم مكانة هذه الدولة العربية أو تلك. و«الجيو ميديا» هنا وبشيء من التجاوز يمكن اعتباره أحد الأطر التحليلية لجزء من آلية اكتساب النفوذ والمكانة الإقليميين. والحالة الأكثر حضوراً في الساحة العربية هي حالة «قناة الجزيرة» والدور الذي تلعبه في تكريس مكانة دولة قطر ونفوذها. فخلال السنوات الأخيرة تحوّلت «الجزيرة» بسبب انتشارها وتخطيها الكثير من الحدود وخرقها أسقفاً ومحظورات عديدة، من قناة إخبارية إلى حالة سياسية بقدر ما هي وسيلة إعلامية أيضاً. وقد خدمت «الجزيرة»

بأشكال كثيرة دولة قطر وعزّزت نفوذها الإقليمي. وقد وازى ذلك بروز سياسة خارجية قطرية ذات طبيعة خاصة تحاول تأكيد الحضور في ملفات إقليمية عديدة (الملف الفلسطيني (والإسرائيلي)، اللبناني، العراقي، اليمني...). والمؤكد أن النفوذ القطري الملموس في السنوات الأخيرة قد تعزّز ولو جزئياً عن طريق «الجزيرة»، وإن كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا النفوذ أثار حفيظة دول عربية كبرى، وخصوصاً السعودية ومصر، اللتين تريان في الدور القطري تضخّماً لا يتناسب مع «حجم» قطر ومكانتها.

وينطبق أمر «الجيو ميديا» أيضاً، وإنْ بشكل أقل وضوحاً ونجاحاً في حالة فضائيات عربية متنوّعة أطلقتها على نحو مباشر أو غير مباشر حكومات عربية، أو جهات قريبة منها، بهدف غير معلن لكنه شبه أكيد وهو «تأكيد الحضور الإقليمي». أضف أن ازدحام الفضاء العراقي الراهن بالعديد من الفضائيات ذات التوجّهات السياسية والدينية والطائفية المتعدّدة، وبعضها يتبع هذه الدولة أو تلك، يشير أيضاً إلى تبلور ما يمكن الإشارة إليه بـ«الجيو ميديا» العربية واستخداماتها في التنافس والصراع على النفوذ والمكانة والاستقطاب الشعبي.

والمهمّ هنا ملاحظة سهولة استخدام «الجيو ميديا» إقليمياً بسبب المكانة اليسيرة لإطلاق فضائيات عابرة للحدود. فهذه الوسائط الإعلامية ذات التأثير الكبير بسبب وصولها إلى أماكن حغرافية لم يكن بالإمكان أن تصل إليها الوسائط الإعلامية التقليدية مثل الصحف والمجلاّت أو البيانات السياسية أو حتّى البرامج الإذاعية، أصبحت في متناول الجميع. وهي وسائط (وفضائيات) ليست مقصورة على الدول الكبيرة أو الغنيّة، بل إن الدول الصغيرة والفقيرة، وكذلك الحركات السياسية المعارضة، أو الدينية التبشيرية المسيّسة وغير المسيّسة، تستطيع بسهولة افتتاح فضائيات، ومن ثم اكتساب دوائر نفوذ وتأثير.

خلاصة ما سبق التطرّق إليه هو ملاحظة الانزياحات الحاصلة في «الجيو سياسة» و«الجيو اقتصاد» للدول العربية الكبرى، والتي توازت مع اتّساع رقعة الفراغ القيادي الإقليمي وازدياد حدّة التدخّلات الأجنبية. حدث ذلك مترافقاً مع بروز «جيو اقتصاد» و«جيو ميديا» نافذين لدول عربية صغيرة أصبحت تزحف باتّجاه الفراغ القيادي البارز في الإقليم. ومشهد الانسحاب من القيادة الإقليمية والزحف بالاتّجاه إليها يكرّس الخلل البنيوي في الساحة العربية ولا يعالجه. فالدول التي لديها المكانة والقدرة على القيادة ليس لديها الإرادة أو الفاعلية على أن تقود. والدول التي تريد أن تقود لديها الإرادة والفاعلية لكن ليس لديها القدرة والمكانة.

صعود إيران وتغيّر موازين القوى الإقليمية[١٦]

تتحدّى إيران الولايات المتّحدة والغرب على أكثر من جبهة في المنطقة تحدّياً يدفع للاستنتاج أنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يؤثر في وجهتها فحسب، بل كذلك يغيّر من شكلها المعهود إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي كما عرفناه في السنوات الأخيرة. الرياح التي هبّت ولا تزال تهبّ في المنطقة، تجري كما تشتهي أشرعة السفن الإيرانية. وإيران تريد اقتناص فرصة هبوب هذه الرياح وخلق وقائع جديدة قبل أن تمهد الأجواء، وتأتي ظروف جديدة. وتأمّل ما يحيط بإيران يرسم لنا الصورة الآتية:

نووياً، تصرّ إيران على التمسّك بما تعلنه وهو امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به مع جميع العوائق التي تُختلق لإحباطه، أو المغريات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلّي عنه. بَيْدَ أن هذا «البرنامج النووي السلمي» مُحاط بشكوك كثيرين يرون أنه مجرّد بنية تحتية لامتلاك القدرة على تصنيع السلاح النووي. ولأنه كذلك، أي برنامج مفض إلى امتلاك قدرات نووية عسكرية، فإن إيران لا تكترث لكل تهديدات الغرب حتى لو أُحيل ملفّها النووي على مجلس الأمن، بل إنّها تهدد في المقابل بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقياً، تمسك إيران بمفاصل أساسية في الملفّ الملتهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتّحدة وبريطانيا على نحو لا يحتاج إلى ذكاء لمّاح لاستنتاجه، وذلك عن

(١٦) «شؤون عربية»، شباط / فبراير ٢٠٠٦.

طريق الغالبية الشيعيّة التي يرى كثيرون أنّها ستعطي إيران ولاءها وسيفها إنْ وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة. وعملياً، فإن واشنطن تدرك أنها وجنودها وكل مشروعها في العراق بات تحت رحمة طهران، الأمر الذي يكبّل السياسة الأميركية فيمنعها من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة اللاعودة. ويمكن القول إن الولايات المتّحدة تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، بالمقدار نفسه الذي تحتاج إليه إيران مع الولايات المتّحدة.

سوريّاً، ولبنانيّاً، تواصل طهران تحدّيها السياسة الأميركية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف إستراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن كلّ اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداءً على إيران، في وقت يزداد الحصار على سوريا بعد اغتيال الحريري وما ترتّب عليه. ويمتدّ ذلك التحدّي بتعزيز دعم «حزب الله» اللبناني عسكرياً ومالياً ودبلوماسياً. وانخراط إيران في الملفّ السوري ـ اللبناني معناه مناكفة أميركا أيضاً على جبهة ساخنة بات الموقف الأميركي نفسه مرتبكاً إزاء التعامل معها.

إسرائيلياً، تصعّد إيران نبرة التحدّي برفع سقف خطابها الراديكالي على لسان رئيسها أحمدي نجاد إذ يضرب في عمق «المقدّسات» الغربية والإسرائيلية، فيقول إن إسرائيل يجب أن تُزال عن الخريطة، ويكرّر أن الهولوكوست مجرّد خرافة لا أصل لها. وهي تصريحات مدهشة ومستفزة يمكن أن يُنظر إليها من زاويتين. الأولى بكونها مجرّد انجرار وراء رطانة خطابية هدفها شعبوي داخلي لكن خساراتها كبيرة على مستويات متعدّدة، والثانية بكونها لم تصدر عن سذاجة أو غباوة سياسية بل لها أهداف رفع وتائر التوتّر في المنطقة، ورفع مستوى الطلبات والتفاوض مع الغرب، أو تخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أميركية وغربية.

فلسطينياً، كانت إيران أوّل من رحّب بفوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، وتعهّدت دفع الدعم الذي هدّدت الولايات المتّحدة وأوروبا بقطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة من دون أن تقدم تنازلات. وإيران هي

الأعلى صوتاً في تأييد حماس بلا تحفّظ، وتتلقّى تهديدات مباشرة من الولايات المتّحدة للتوقّف عن ذلك الدعم. وهي استقبلت قادة حماس قبل الانتخابات وبعدها، ومن المؤكد أن دعمها حماس سيكون أحد أهم عوامل تحديد اتّجاه الوضع الفلسطيني في السنوات المقبلة.

إسلامياً وشعبوياً، عادت إيران نجاد إلى بدايات الثورة الإيرانية وتبنّت خطابات تصدير الثورة، وادّعاء تمثيل الإسلام والمسلمين في العالم. وكما كانت قضية سلمان رشدي في بدايات العهد الخميني في أوائل الثمانينيات رافعة للمنافسة على زعامة العالم الإسلامي والدفاع عن قضاياه، فإن قضية الرسوم الكرتونية الدانماركية هي إحدى أدوات الحكم الإيراني الحالي لتزعّم الحديث باسم المسلمين في العالم. وسواء رضينا أو سخطنا، فإن خطاب إيران الشعبوي والراديكالي، الذي يأتي على خلفية تعزّز مشاعر العداء للسياسة الأميركية والغربية في المنطقة يلقى صدى واسعاً، ويعتبره كثيرون ردّاً قوياً على غطرسة واشنطن وعواصم الغرب. والرأي العامّ العربي والإسلامي لا يُنصت كثيراً، وغالباً بسبب تراكم اليأس والغضب في أوساطه، إلى الصوت الذي يقول إن الخطابات المتطرّفة التي شهدتها المنطقة لم تقد إلا إلى كوارث ماحقة. ومع استمرار سيطرة مشاعر السخط على المزاج العام، فإنّ أيّ خطاب شعبوي سواء اجترحه صدام حسين، أو أسامة بن لادن، أو أحمدي نجاد، سيلقى رضى الغالبية.

ما سبق يشير إلى حقيقة أن أيران تنشط سياسياً ودبلوماسياً وسياسياً وأمنياً بشكل كبير على مستوى الإقليم، وهو نشاط ينطوي في جزء كبير منه على قدر من المبادأة والمبادرة بشكل يربك خصومها. وليس هناك في المقابل نشاط لدول عربية كبرى يتوازى مع النشاط الإيراني أو ينافسه على أرضية ذكية. صحيح أن ثمة أوراقاً تمتلكها إيران، خاصة في العراق، وقد ساقتها إليها أقدار السياسة بشكل مدهش، تفتقدها الدول العربية. لكن هذا لا يبرّر حالات بارزة من الجمود العربي والتلقّي والعجز عن المبادرة.

المسألة النووية: عدالة نظرية يحبطها تطرّف الخطاب

العنصر الأهم في الصورة الإقليمية المرسومة أعلاه هو احتمال امتلاك إيران السلاح النووي، فهو العنصر الذي سيقلب ميزان القوى الإقليمي. الاقتناع الغالب في أوساط الرأي العام العربي يقول إنه من ناحية نظرية يحقّ لإيران امتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية ليس للاستخدامات السلمية فحسب، بل أيضاً للاستخدام العسكري، ما دامت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية ولا تمسّها أيّة تبعات دولية جراء ذلك الامتلاك. ولما كان ذلك يحصل وفق اقتناعات الغالبية الإيرانية وليس ضدها، فالعالم الذي لا يهدأ إزاء إيران وملفّها النووي، يظهر حالة مدهشة من الصمت المطبق حيال ملفّ إسرائيل النووي. لكن في الوقت نفسه فإن تعبير إيران عن منطق امتلاك الطاقة النووية يتّصف بتطرّف وفخامة يضعفان أحقية المنطق ويوسعان من دائرة أعداء إيران، ويحرجان أصدقاءها أو من يقفون على الحياد من هذه المسألة.

فعندما يصرّح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأن إسرائيل يجب أن تُمحى من الخريطة فإنه حتماً يدغدغ عواطف الملايين ليس في إيران وحدها بل كذلك في العالمين العربي والإسلامي وربما في العالم أيضاً. لكن يترتّب على لحظة الدغدغة سيل من خسائر سياسية ديبلوماسية لا تتحمّلها إيران وحدها بل، وأيضاً فلسطين والفلسطينيون الذين أراد نجاد أن يناصرهم، وربّما المنطقة بأسرها. ثم أن يعقب ذلك بتكرار التشكيك في الهولوكست واعتباره خرافة فإن ذلك يثير عشّ الدبابير الغربية، ويصب في مصلحة الخطاب الإسرائيلي ضد إيران، وضد العرب، وضد المسلمين، القائم على أن هدف هؤلاء النهائي هو القضاء على اليهود في المنطقة وليس على إسرائيل فحسب.

وهكذا فإن خطل خطاب التطرّف يكمن في إضراره بصاحبه، وحيث يظن أنّه يؤذي الخصم. ففي لحظة غياب الحسابات الدقيقة وسيادة الانجراف العاطفي، فإن جبروت اللغة ينطلق بحرية مخاتلة ترسم الأحلام في الهواء. لكن ذلك يقصّر من عمر صاحب الخطاب المتطرّف حتى لم يعد مثيراً وجامعاً للشعبية في الأمد القصير، ويقدّم

المسوّغات لخصومه كي يحكموا حول عنقه حبل المشنقة، وهم الذين يتربّصون به من كل جانب. صدام حسين كان «عبقري» خطاب التطرّف والتهديدات، وفي كل مرّة أصدر فيها تهديداً يميناً أو يساراً كان حبل المشنقة يلتفّ أكثر فأكثر على عنق نظامه. الطرف الضعيف في ميزان القوى تكمن قوّته في عدالة قضيّته وفي وحشيّة الطرف القوي وجبروته. خطاب التهديدات الفارغة يحدث ارتباكاً في نصاعة العدل الذي تمتاز به قضية الطرف الضعيف، ويؤمّن للطرف المتوحّش فسحة لالتقاط النَفَس الأخلاقي وارتياحاً هو في أمس الحاجة إليه.

خطاب نجاد المتطرّف يشطب بسرعة قياسية كلّ الجهود الدبلوماسية والسياسية والعلاقات العامة التي اعتمدتها إيران خلال أكثر من عشرين سنة للخروج من خطاب «تصدير الثورة» إلى خطاب بناء الدولة. وكان الوعي الذي دفع إيران إلى الابتعاد عن خطاب «تصدير الثورة» وسياسته قد تراكم بناء على الواقع الذي تبدّى لها بكونه أعقد جداً من أحلام الثورة وطوباوياتها. وكانت الحقبة «الخاتمية» قد نجحت في تحسين صورة إيران، خاصة عبر تبنّي خطاب «حوار الحضارات»، واستطاعت أن تنجح في تحييد أوروبا وفصل موقفها عن موقف الولايات المتّحدة الذي ظلّ متشككاً ومعادياً لإيران. بيد أن الفترة «النجادية» في الحكم والتي انتفخت بالتصريحات المتطرّفة أتت على جميع الجهود السابقة وتركتها تذهب هباء.

خيارات أميركا وإسرائيل

من ناحية الموقف الأميركي العام من التطوّر البارز في النفوذ والمكانة الإيرانيين في المنطقة، سيعتمد على سيطرة واحدة من قراءتين للوضع الجيو استراتيجي للمنطقة. القراءة الأولى تقول إن وضع إيران الإقليمي قوي، فهي مسيطرة في العراق، ولديها حلفاء إقليميون مثل سوريا، وحزب الله، وحماس، وخصومها في وضع حرج. وخلاصة هذه القراءة هي استمرار حالة شبه العجز التي تكبل أميركا وتمنعها من اتّخاذ

قرارات صارمة ضد إيران ما دام الوجود الأميركي في العراق على ما هو عليه الآن. الحلّ شبه الوحيد، طبقاً لهذه القراءة، والذي قد تعود عبره الولايات المتّحدة لامتلاك زمام المبادرة ضد إيران لن يصير في نطاق الممكن إلاّ بُعيد خروجها من العراق، وإلى أن يأتي ذلك اليوم فإن إيران ستعظم من مكاسبها الإقليمية إلى الحد الأقصى.

القراءة الثانية تقول إن أميركا وإسرائيل كانتا تبحثان عن استفزاز إيران ومزيد من الإثباتات اللفظية لتأكيد اتهاماتهما لها بأنّها دولة عدوانية لا يمكن أن تؤتمن على امتلاك سلاح نووي. هنا فإن نجاد يقدّم إلى خصومه هدية مجّانية على طبق من ذهب، من حيث تهيئة المناخ الدولي والإقليمي لضربة جويّة أميركية أو إسرائيلية ضد منشآت إيران النووية والعسكرية، وهي ضربة قد تحدث في وقت أقرب بكثير ممّا يتوقعه كثيرون. فالمنطقة تمرّ بفوضى عارمة، في ظلّ مناخ دولي معادٍ لإيران إذ لا حليف دولياً لها يمكن أن تعتمد عليه إلى آخر المشوار (لا الصين ولا روسيا). فالوضع في العراق متدهور وغامض وليس هناك وضوح لنهاية سلميّة قريبة، والجميع حائرون ومنهمكون به. والوضع في سوريا يسيطر عليه القلق والترقّب، والوضع في لبنان مثله أو أسوأ، والتفتّت الذي يلفّ المنطقة غير مسبوق. عدا أن علاقات إيران العربية تتدهور أكثر فأكثر، ويضاف إلى ذلك سياسة إسرائيلية توحّشية في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة تلتهم مزيداً من الأراضي وتحتاج إلى إزاحة الأنظار عنها. كل ذلك يغري بالتسلّل بضربة موجعة على غرار ضربة مفاعل تموز/يوليو العراقي النووي سنة ١٩٨١. وهنا فإن أقصى ما سيترتّب على إسرائيل من أكلاف لو فعلت ذلك، لا يتعدّى التنديد الدولي وقرار إدانة من مجلس الأمن. ماذا يمكن إيران أن تفعل وكيف تردّ، وحليفها السوري في وضع لا يمكنه حتى من ردّ التحيّة على إيران فضلاً عن تقديم أي عون أو مساعدة للردّ العسكري؟

على كلّ حال، من غير الممكن تقدير أيّ من هاتين القراءتين ستسود دوائر القرار الأميركي المحافظ، خاصة بسبب سيطرة التوتّر والشدّ باتّجاهات مختلفة في وسط تلك الدوائر فهناك حسابات وتقاطع مصالح واقتصاد وإثبات مواقف وتنافس شخصي

لا يخضع للتحليل السياسي الموضوعي. يبقى أن المهمّ هو الموقف العربي والسؤال عن إمكان صوغه بشكل يفيد المصالح العربية والمنطقة في معزل عن الحسابات الأميركية والغربية.

الموقف العربي

غنيّ عن التوكيد أن الصعود الإقليمي لإيران لا يقلق الولايات المتّحدة وإسرائيل فحسب، بل كذلك يقلق عدداً من الدول العربية، وهنا بيت القصيد. فإيران بالنسبة إلى العرب ليست دولة عادية، وتطلّعاتها وطموحاتها يراها كثيرون مخترقة للحدود العربية وتخاطب شرائح من المجتمعات والطوائف العربية على غير رضى من أنظمتها. وهناك ملفّات لا تزال قائمة ولا بد من الانتهاء منها بين إيران والدول العربية، وخاصة دول الخليج. وفي مقدّم تلك الملفّات مسألة الجزر الإماراتية، وطمأنة دول مجلس التعاون إزاء طموحات إيران العسكرية والإستراتيجية. وفي المقابل تحتاج الدول العربية إلى أن تبتعد بسياساتها الإقليمية تجاه إيران عن الانزلاق في كنف السياسات الغربية وخاصة الأميركية. فمصالح البلدان العربية وشعوبها لها منطق مختلف ولا يتطابق دائماً وتماماً مع منطق المصلحة الغربية والأميركية في المنطقة. وبدلاً من التهرّب من مواجهة الأمر الملح في شأن صوغ علاقة صحّية مع إيران، من الواجب عربياً وخليجياً فتح هذا الملفّ على المستوى الثنائي بين الدول العربية وإيران، وعلى مستوى جماعي.

وربّما أكثر من عبّر بصراحة غير معهودة عن القلق العربي والخليجي إزاء تصاعد الخطر الإيراني في العراق، كان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في محاضرة ألقاها في مجلس الشؤون الخارجية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأشار إلى المفارقة الكبيرة إزاء أهم ما فعلته الحرب على العراق، وهي تعزيز النفوذ الإيراني فيه وفي المنطقة، خلافاً لما كانت ترمي إليه، وتتمنّاه الولايات المتّحدة وبعض الدول العربية من تحجيم ذلك النفوذ. والمخاوف السعودية هنا في محلّها. ويبدو أن السعودية قلقة جداً

من تصاعد ذلك النفوذ، ليس في العراق فحسب، بل كذلك في لبنان وفلسطين. ومن هنا فإن الدور السعودي المتصاعد في الساحات العراقية واللبنانية والسورية والفلسطينية يُمكن فهم جوانب من دوافعه على خلفية عدم إخلاء هذه الساحات لطهران.

والتنافس على الدور الإقليمي نراه أيضاً بين طهران والقاهرة التي يثيرها تكرّس دور إيراني متعاظم في الشؤون العربية. وكما هي حالة الرياض، فإن جزءاً من النشاط المصري على الجبهات المختلفة يمكن تفسيره بمحاولة قطع الطريق على إيران. ولعله من المثير فعلاً هنا ملاحظة أن تنافساً خفياً نشأ، وما زال ينشأ، بين طهران والرياض والقاهرة على الاقتراب أكثر فأكثر من حركة حماس الفائزة في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، والإمساك بأكبر قدر ممكن من الملفّ الفلسطيني عموماً. والعواصم الثلاث لا تريد أن تتخطّى علاقات حماس مع أي من العاصمتين الأخريين أطر العلاقات العادية أو تصل إلى التحالف والقدرة على توظيف حماس في معادلات إقليمية.

تنافس أم تنسيق عربي ـ إيراني؟

ربّما من أفضل ما رشح أخيراً من أخبار في سياق قراءة العلاقات العربية ـ الإيرانية راهناً، هو بعض تصريحات المسؤولين السعوديين، التي تفيد بأن هناك محادثات صريحة مع الإيرانيين في شأن ملفّات كثيرة، وهو أمر مطلوب على نطاق أوسع خليجياً وعربياً. فعوض أن تتعزّز الشكوك الموجودة حالياً، وبعضها عميق، فإنّه من العقلاني والمصلحي للعرب والإيرانيين فتح الملفّات المشتركة على أوسع نطاق من الصراحة الممكنة، خاصة في ظلّ الانزياحات الاستراتيجية التي تحدث راهناً لميزان القوى الإقليمي. وهناك في هذا الإطار ما هو مطلوب عربياً وما هو مطلوب إيرانياً.

ما هو مطلوب عربياً في المقام الأول، على مستوى الأمن الإقليمي والخليجي، هو إدراك إن إيران جزء من نسيج المنطقة، ولا يمكن صوغ أمن جماعي إقليمي أو خليجي

فعال من دون أن تكون إيران منخرطة فيه. وعلى العرب أن يتصرّفوا بواقعية وبراغماتية مع إيران، بدءاً بطرح الشكوك المتبادلة على الطاولة، وصولاً إلى اتفاقات واضحة تعقلن التنافس، وتضع له إطاراً غير تصادمي. التفاوض والتفاهم مع إيران في شأن مسائل الأمن الإقليمي أكثر إلحاحاً من اجتراح مشاريع ومقترحات طوباوية تتعلّق بالتعاون مع حلف الناتو، أو إنشاء مظلّة أمنية تُستثنى منها دولة كبيرة جارة. وفي المستقبل المنظور سيُطرح هذا الأمر بشكل ملح أكثر من ذي قبل. فطموح إيران وسياستها الإقليمية الجديدة قد يقودان إلى الاصطدام بسياسات عربية هنا وهناك، دبلوماسية أو أمنية، أو حتّى نفطيّة. وستكون هناك تحركات دولية واسعة النطاق لمحاصرة إيران وتحجيم دورها. حتماً سيلقى ذلك رضى ضمنياً من أطراف عربية عديدة، ويمكن جداً أن تنجرّ أطراف عدّة إلى الانخراط في بعض تلك التحرّكات، دبلوماسياً وعملياً.

ومطلوب عربياً تفادي الانسياق وراء أيّة سياسة أميركية معادية لإيران على طول الخطّ. فإذا انخرط العرب في تحركات دولية، أميركية، ضدّ إيران، فإن الأمر سيكون خطراً. وربّما أمكن القول إن موافقة أطراف عربية كثيرة على السياسة الأميركية وعلى الحرب التي شنّتها أميركا على العراق لم تحمل إليهم أخطاراً كبيرة كما يمكن أن تحملها سياسة عدائية مناظرة ضد إيران.

العرب والأبوة الدينية الإيرانية على شيعة المنطقة

مطلوب من إيران أن تُطمئن العرب، وتتوقّف عن فكرة تصدير الثورة واستفزاز أعصابهم الأمنية. فهناك دوماً ما هو مقلق من جهة إيران إزاء العرب. فالقيادة السياسية والروحية الإيرانية تشعر بأنها المرجعية الطبيعية لشيعة المنطقة برمّتهم، أفي إيران كانوا، أم في العراق، أم في السعودية، أم في سوريا، أم في لبنان، أم في البحرين، أم في عمان (إلى الهند وباكستان طبعاً). وهذه المرجعية المفترضة العابرة للحدود السياسية

تقلق البلدان العربية وتعمّق الشكوك بين الأنظمة الحاكمة تحديداً والأقليات الشيعية الموجودة في هذه البلدان. ولئن هدأت شكوك عدّة خلال النصف الثاني لحقبة حكم رافسنجاني وحقبة حكم خاتمي في النصف الثاني من التسعينيات إلى النصف الأول من العقد الذي تلاه إزاء التدخّلات الإيرانية المحتملة في شؤون الشيعة العرب، فإن حرب العراق والدور الإيراني في الجنوب، وصعود نجاد إلى سدّة الحكم قد أعاد تلك الشكوك إلى المربع الأول. فأن تتقدّم الخارجية الإيرانية، على سبيل المثال، بشكوى رسمية إلى قطر بسبب انتقاد آية الله السيستاني العراقي على قناة «الجزيرة» الفضائية، فإن لذلك أكثر من مدلول.

بَيْدَ أن الأبوّة الدينية التي تشعر بها إيران تجاه الشيعة العرب، وأحياناً تمارس بعضاً منها على أرض الواقع، يعزّزها واقع الأقليات الشيعيّة العربيّة التي لا تتمتّع بمساواة كاملة في معظم البلدان العربية المذكورة، بل نُظر ويُنظر إليها بعين الشكّ على مدى سنين طويلة ماضية. ومن هنا فإن الطموحات الإيرانية في تمثيل شيعة المنطقة تلتقي مع تقصير السياسة الرسمية العربية في معظم الأقطار وفشلها في «تأميم ولاء الشيعة بشكل كامل» روحياً وسياسياً للبلدان التي يعيشون فيها.

ختاماً، يبدو المشهد الإقليمي مهيّأً لصعود إيراني لا يمكن التقليل من شأنه في المرحلة المقبلة. وعلى الأطراف العربية أن تنظر إلى هذا الصعود نظرة متمعّنة وتحدّد خياراتها الاستراتيجية إزاءه على قاعدة التنسيق الإقليمي وليس التنافس الإقليمي. فالتنافس بين العرب وإيران تترتّب عليه أضرار كبيرة يدفعها الطرفان، لكن الأنظمة العربية ستدفع كلفتها على صعد شعبية وشرعية سياسية أكثر بسبب أنّها ستجد نفسها، شاءت أم أبت، في المعسكر الأميركي الغربي الإسرائيلي المعادي لإيران. المخرج الوحيد هو صوغ مبادرة أمن إقليمي إيراني عربي تعفي العرب من أي تعاون ضد إيران، وتدجّن الطموح الإيراني نسبياً حتّى لا تنعكس بعض نتائجه سلباً على العرب.

الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط: تعاون أم تنافس؟[17]

أولاً: بعد ١١ أيلول/سبتمبر وقبل حرب العراق

تجادل هذه المقاربة بأن للحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، التفجيرات والانعكاسات، أثراً كبيراً في شكل العلاقة التحالفية الاختلافية وطبيعتها بين الولايات المتحدة وأوروبا، وفي شكل وطبيعة الرؤى الخاصة بكل من الطرفين إزاء قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً النظرة إلى كيفية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتعامل مع العراق. هذا الأثر سلبي من زاوية المصلحة والحقوق العربية والفلسطينية، ردم الفجوات والشقوق التي كانت قد بدأت بالظهور بين الطرفين خلال عقد التسعينيات سواء أمتواضعة كانت أم مهمّة. وكانت تلك الشقوق والفجوات قد أتاحت فرصاً لقضايا عدّة تتسلل من خلالها لزعزعة التوافق الأميركي - الأوروبي، الذي كان دوماً يعكس النظرة والرؤية الأميركيتين ويهمّش الحليف الأوروبي. في خلال العام الذي أعقب التفجيرات التي وقعت فيه، عمل الحادي عشر من أيلول / سبتمبر على إخماد أو إضعاف الأصوات الأوروبية المعارضة لنمط الهيمنة الأميركية الطاغي على علاقات ما بعد الأطلسي، وعادت الأمور إلى المربع الأول حيث تتبع أوروبا الولايات المتحدة برغم عدم اقتناعها ببوصلة السياسة المتبنّاة، كما سعى إلى إضعاف الأصوات

---

(١٧) «شؤون عربية»، آب / أغسطس ٢٠٠٢.

غير الأوروبية كالصين وروسيا اللتين لم تجدا بدّاً من مسايرة الولايات المتّحدة وهي في عزّ غضبها الأمبراطوري وسياستها الانتقامية. وبعد مرور عام على تلك الأحداث، بدأت الصورة المطبّقة للتبعية الأوروبية بالتفكك بعض الشيء، لكنّه تفكّك خجول وبطيء ويحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تستعيد أوروبا قدر المعارضة، ولو هو متواضع، الذي كانت قد راكمته قبل تلك الأحداث.

تاريخياً اتّخذت العلاقة الأميركية - الأوروبية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شكلاً تحالفياً مصلحياً على خلفية بروز الاتّحاد السوفياتي ذي المشروع الشيوعي الستاليني، كمنافس أيديولوجي واستراتيجي لبقية دول الحلفاء المتناغمة آنذاك في سياقات سياسية واقتصادية رأسمالية. الشكل التحالفي للعلاقة بين الطرفين لم يكن متوازناً منذ البداية، ولم يقم كما هو معروف على قاعدة الندية المتكافئة، بل على اعتراف أوروبي عميق بأن اليد الطولى في ذلك التحالف كانت للولايات المتحدة جراء دخولها الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء في الربع الساعة الأخير منها، وإلحاق الهزيمة بألمانيا الهتلرية بدءاً بالإنزال على شواطئ النورماندي وانتهاءً باحتلال برلين. ولأنّ الاتّحاد السوفياتي كان قد قام بدور لا يقلّ أهمية عن الدور الأميركي في وقف المشروع النازي على الجبهة السوفياتية، ولأنّه مُني بالخسائر البشرية والمادية الأضخم، ولأن التدخل الأميركي كان قد أنقذ الجبهة الأوروبية الغربية بعيداً عن المعارك الطاحنة مع الجيش السوفياتي، فإنّه لم يشعر بالدّونية التي تلبست أوروبا الغربية إزاء الولايات المتّحدة، وتحكّمت في شكل العلاقة معها خلال عقود الحرب الباردة التي تلت نهاية تلك الحروب وصولاً إلى بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين حين انهار الاتّحاد السوفياتي. هذه الخلفية تساعد جزئياً على الأقل على فهم الطبيعة التراتبية للعلاقة التحالفية على ضفتي المتوسط، حيث بقيت الولايات المتّحدة منذ ذلك الحين تلعب دور «الشقيق الأكبر» في هذه العلاقة، وتحدّد عناصرها الرئيسية وتوجّهاتها

واستراتيجياتها، وبقيت أوروبا تشعر بضرورة التبعية إلى ذلك «الشقيق». وبرغم أن السياسة الأوروبية الخارجية تميّزت هنا أو هناك عن نظيرتها الأميركية، فإنّ السياق العام للسياستين بقي واحداً ويشير إلى الاتجاه نفسه، فالاختلاف كان في التفاصيل.

على الصعيد الأوروبي الداخلي: برغم انتظام تدرّج التكامل الأوروبي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في سلسلة من مراحل متلاحقة على نحو قدّم نموذجاً في آليات التكامل الإقليمي، إلا أن نقطة الضعف الأوروبية الكبيرة ظلّت تكمن في العجز عن تبنّي سياسة خارجية وأمنية مشتركة. فالتعاون الاقتصادي الذي كانت الأطراف الأوروبية الأهم، فرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبريطانيا تلتقي عليه، لم يكن يوازيه تعاون «أوروبي خالص» في مجالَي الدفاع والسياسة الخارجية. ويقصد بتعبير «أوروبي خالص» وجود تعاون ذي أهداف ودوافع وأجندات أوروبيّة محض بعيدة من علاقة الارتباط التبعي للولايات المتحدة التي صاغت سياسة الأمن والدفاع لغرب القارّة الأوروبية خلال الحرب الباردة. وكثيراً ما تعارض السياسات الخارجية للبلدان الأوروبية المكوّنة للاتّحاد الأوروبي وللمجموعة الأوروبية قبل قيام الاتّحاد. وكان من الصعب على الدوام الوصول إلى سياسة موحّدة إزاء القضايا الخارجية. لكن هذه المسألة لم تكن ملحّة جدّاً خلال سنوات الحرب الباردة، إذ إن الاستحواذ الأكبر على القادة والسياسيين الأوروبيين في تلك الحقبة، كان مواجهة «الخطر الأحمر» القابع على الحدود الشرقية لتلك الدول، متمثلاً في الاتّحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. لكن الإلحاح على مسألة وجود سياسة خارجية ودفاعية أوروبية متميّزة عن نظيرتها الأميركية برز بشكل أكثر حدّة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتفات الحلفاء الغربيين بعضهم إلى بعض، وفتح الملفّات القديمة التي كانت المواجهة مع الاتّحاد السوفياتي قد أغلقتها أو أجّلتها.

وفي سياق ذلك الإلحاح والالتفات الجديد تطوّرت أفكار وتوجّهات أوروبية تدفع إلى التميّز من الحليف الأميركي المهيمن وتعيد النظر في جدول الأولويات الأوروبية بحسب المصالح الأوروبية نفسها، وفي سياق الفضاء الحيوي والجغراسياسي الخاص بها. وأهم هذه الأفكار كانت أطروحة «الهويّة الأوروبيّة» للحلف الأطلسي، أيّ «أوربة» الحلف ومحاولة تقاسم السيطرة عليه مع الولايات المتّحدة، التي اعتادت أن تتحكّم في الحلف بحسب أولويات السياسة الأميركية واستراتيجيتها نفسها. ثم خطا الاتّحاد الأوروبي في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، خطوة مهمّة باتّجاه «مأسسة» سياسة خارجية موحّدة للاتّحاد عن طريق تعيين مفوّض خاص للعلاقات الخارجية ينطق باسم المفوضيّة الأوروبيّة، وكان خافير سولانا، الإسباني الاشتراكي، أوّل من تولّى هذا المنصب.

لكن الانفكاك الذي أسفرت عنه نهاية الحرب الباردة لأوروبا الغربية من سطوة وسيطرة الولايات المتحدة، والفرصة التي تبلورت مع بروز أقطاب دولية تدفع باتّجاه عالم متعدّد القطب، سرعان ما بدت باهتة بإزاء حقائق صلدة، ليست جديدة في المطلق، لكن ملامحها ظهرت أكثر حدّة ووضوحاً من ذي قبل. أهمّها تفوق القوّة الأميركية في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، مما أتاح لها إمكان الانفراد والاستمرار في فرض أجندتها على الحلفاء الأوروبيين، لكن على قواعد أخرى. فهذه المرّة لم يكن مطلوباً من هؤلاء الحلفاء أن يوافقوا واشنطن على جميع سياساتها، فقد كانت قواعد اللعبة الجديدة واضحة في تحديد قدراتهم، إذ أعطتهم هامشاً وحريّة «عدم الموافقة» لكنها في الآن نفسه حرمتهم من التأثير العملي في مجريات الأحداث الكبرى، بل استثمرت عجزهم وضخّمته وأشعرتهم بعدم القدرة والقصور الذاتي، خاصة في حروب البلقان التي لم تنتهِ إلا بالتدخّل الأميركي - وحديثاً أيضاً عبر التدخّل المباشر لفضّ الخلاف الإسباني (الأوروبي) - المغربي على جزيرة

ليلى، حيث وقف الاتّحاد الأوروبي مشلولاً وعاجزاً عن حلّه، وانتظر، بل استدعى واشنطن للتدخّل لفضّ الاشتباك، وقد حصل ذلك. هذا الشلل الأوروبي المدهش إزاء مواجهة الأزمات التي تنشب في فضاء أوروبا الجغرافي هو الحقيقة الصلدة الثانية التي كشفتها أو أبرزتها، نهاية الحرب الباردة. فأوروبا القويّة اقتصادياً ضعيفة سياسياً ومتردّدة، وعندما تقرر في شأن ما، فهي تفعل ذلك وهي تدير رأسها إلى ناحية الغرب متوجّسة من ردة الفعل الأميركي، أو تنتظره.

وفي سياق هذه العلاقة «عبر - الأطلسية» الملتبسة بين الولايات المتّحدة وأوروبا كان لبريطانيا دور مركزي على الدوام من حيث ترجيح قوّة إحدى ضفتَي المحيط ضدّ الضفّة الأخرى، وكانت على الدوام الضفّة الغربية. ولأن الهوى البريطاني كان وما زال هوًى أميركياً فإن أوروبا كانت وما زالت ضعيفة أمام الولايات المتحدة. وبريطانيا البراغماتية من ناحية، والنافرة من أوروبا من ناحية أخرى، ترى أن التحالف مع واشنطن يقصّر الطرق إلى الحفاظ على نفوذها ودورها في العالم، ويقوي بريطانيا نفسها في مواجهة «حلفائها / خصومها» الأوروبيين. وبمعنى ما فإن بريطانيا بدت كأنما هي كعب أخيل التكافؤ الأوروبي - الأميركي، فهي الحليف الأقرب للولايات المتحدة أوّل من يؤيد، وآخر من يعارض، وعندما تؤيّد يكون تأييدها ضجيجاً، وعندما تعارض تكون معارضتها همساً.

على الصعيد الأميركي الداخلي، هناك ثلاث مدارس، بشكل مجمل واختزالي بعض الشيء، تنازعت السياسة الأميركية طوال القرن العشرين وحكمتها سواء تجاه خصومها أو حلفائها (وفي مقدّمهم أوروبا الغربية)، هي تعددية الأطراف (Multilateralism)، والانعزالية (Isolationalism)، والانفرادية (Unilateralism). البوصلة الأساسية في هذه المدارس على اختلاف توجّهاتها هي تحقيق المصلحة

القومية الأميركية. المدرسة الأولى، التعددية، نزعت إلى تحقيق تلك المصلحة من خلال التعاون مع الدول الأخرى في العالم، الكبرى بالطبع، وعلى نحو ينسجم، أو لا يتصادم بشكل فجّ مع مصالح تلك الدول، وآخر تعبيرات هذه المدرسة كانت إدارة الرئيس بيل كلينتون التي انخرطت في سياسة دولية متعدّدة الأطراف، واشتركت بفعالية في السياسة الدولية، وسواء أصابت هنا أم أخطأت هناك فقد كانت نظرتها تندرج في سياق المدرسة المتعدّدة الأطراف، وبسبب ذلك كانت محطّ انتقاد دائم لدى الجمهوريين وتيّارات اليمين.

المدرسة الثانية، الانعزالية، آمنت بأن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في الانكفاء على الذات وعدم التورّط في الشؤون الدولية والنزاعات وسوى ذلك، والانكباب على الاهتمام بالداخل الأميركي وتطويره. وكانت هذه المدرسة في عشرينيّات القرن الماضي هي المسؤولة عن إحباط مشروع عصبة الأمم، السابق للأمم المتّحدة، بسبب عدم موافقة الكونغرس على إقرار المشروع الذي للمفارقة، اقترحه الرئيس الأميركي في ذلك الوقت، ويدرو ولسون. أنصار هذه المدرسة يرون أنّه ليس من واجب الولايات المتحدة حلّ جميع مشكلات العالم، وأن التورّط رغم الحاجة يسبب الكثير من الأزمات والإنفاق وسوى ذلك ممّا لا تحتاج إليه أميركا.

المدرسة الثالثة، الانفرادية، هي نهج ثالث يجمع أسوأ ما في المدرستين السابقتين، فهي من ناحية تؤمن بأنه لا مناص للولايات المتحدة من الانخراط في السياسة الدولية بكلّ قوّة واتّساع لأن تحقيق القومية الأميركية لا يتمّ بالانعزال عن العالم، لكنها في الوقت نفسه تسعى لإنجاز ذلك عن طريق فرض رؤاها الخاصة، ومن دون التعاون مع دول العالم الأخرى سواء المتنافسة معها، كالصين وروسيا، أو الحليفة لها كالاتّحاد الأوروبي واليابان. وإدارة الرئيس جورج بوش الابن أفضل مثال على هذا الخيار

الانفرادي، الذي يقوم على تحديد الأهداف والاستراتيجيات الأميركية الخاصة والمطلوب تحقيقها خلال مرحلة ما، ثم الانطلاق دولياً وخارجياً لتطبيقها وإنجازها وعدم الاهتمام بالمعارضات والامتعاضات التي تبديها الدول الأخرى.

وقد تبدّت انفرادية الإدارة الحالية جليةً خلال السنة الأولى، ولم تنتظر حدوث تفجيرات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر حتى تأخذ شكلها الواضح. فقد ظهرت بشكل سريع في مجالات عدّة، أوّلها إقرار مشروع الدرع الصاروخية، الذي يحمي فضاء الولايات المتحدة من أي هجوم صاروخي، ويؤمّن لها أفضلية القيام بهجوم على أيّ بلد في العالم، الأمر الذي أثار معارضة روسيا والصين وغضبهما، وكذلك حفيظة الحلفاء الأوروبيين الذين رأوا فيه انفراداً أميركياً وابتعاداً عن مفهوم «الأمن المشترك عبر الأطلسي»، المتجسّد بحلف الناتو، وقد ترتّب على إقرار الدرع الصاروخية الانسحاب الكلّي من معاهدة حظر الصواريخ البالستية لعام ١٩٧٢، التي تعتبر حجر الأساس في وقف التسلّح الصاروخي العالمي. أما المجال الثاني فقد كان الانسحاب من معاهدة كويوتو البيئية، ومن ثم إطلاق يد الشركات الأميركية لتلويث الجو بمعدلات غير منضبطة من ثاني أُكسيد الكربون، ولا تخضع للمراقبة، لأن الأهم هو تحقيق المصلحة الأميركية الاقتصادية. والمجال الثالث كان عدم المصادقة على عدد من المعاهدات الخاصة والقاضية بحظر الحرب الكيمائية والبيولوجية. والمجال الرابع كان رفض الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية لما قد تجرّ إليه من محاكمات لأميركيين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية في طول العالم وعرضه. والمجال الخامس كان فرض مجموعة من الضرائب على منتجات قادمة من الاتّحاد الأوروبي، وكسر قواعد التعاون المتبادل بين الطرفين، مما أثار غضب دول الاتّحاد، ثم أخيراً، وليس آخراً، على صعيد شرق أوسطي، أخذت المدرسة الانفرادية البوشية شكلاً فجّاً عن طريق تحييد أيّ طرف يريد التعامل أو التدخّل في

قضية الشرق الأوسط، سواء هيئات كالاتّحاد الأوروبي، والأمم المتّحدة، أم دول مثل فرنسا أو روسيا.

الأثر المباشر للحادي عشر من أيلول / سبتمبر

لكن السياسة الانفرادية التي انتهجها بوش في بداية حكمه، قادت على الفور، وكما هو متوقع، إلى نفور دولي واسع النطاق، ومعارضة متصاعدة على صعيد دول العالم للعجرفة الأميركية الجديدة. ولم يتوقف ذلك النفور عند ردود فعل تقليدية معروفة قادمة من موسكو، وبكين وباريس لكنه انتشر ليشمل أقرب المقرّبين الكلاسيكيين لواشنطن ومن ضمنهم لندن. وكان نتيجة ذلك أن الموقف الأميركي قبيل أحداث أيلول / سبتمبر كان قد وصل إلى أقصى نقطة انعزالية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن الموقف الدولي المتمرّد على السياسة الأميركية قد وصل إلى أقصى نقطة له سواء من ناحية الجهر بالمواقف الامتعاضية المضادة لسياسة الولايات المتحدة الانفرادية، أو من ناحية التكتّل العفوي ضد تلك السياسة. على صعيد القضية الفلسطينية، كان الموقف الدولي، قد تطوّر إيجاباً على خلفية الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠، وصار الموقفان الإسرائيلي والأميركي وحيدين ومكشوفين بفجاجة على الساحة الدولية. على ذلك، كان ثمة آمال، لها ما يبرّرها، بأن تتّجه السياسة الدولية بشكل عام نحو الانفكاك من السيطرة الأميركية التي وسمت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة في ظلّ أجواء كانت تعزّز التوجّهات الدولية التعاونية التي بدت الانفرادية الأميركية إزاءها موغلة في الرجعية والأحادية.

لكن المسار المتصاعد لتحجيم الانفرادية الأميركية لإدارة بوش والكونغرس اليميني من ورائه، وبروز أدوار أصلب لأطراف دولية أخرى تعرّض لضربة قاصمة بسبب الإرهاب الأعمى الذي ضرب نيويورك وواشنطن في أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

فقد أعاد الحادث خلط الأوراق الدولية من جديد، وقدم للإدارة الأمريكية هدية على طبق من ذهب لم تكن تحلم بها لتعزيز توجّهها في السياسة الدولية. فبعد أن قادت سياسات بوش الانعزالية إلى نفور وشبه محاصرة دولية للموقف الأميركي المضاد للتعاون الدولي، أعادت تلك التفجيرات وما نجم عنها، واشنطن بسياستها المتغطرسة، ليس إلى قلب الشؤون الدولية فحسب، بل كذلك إلى قيادتها برغم نقمة الكثيرين على تلك السياسة وعدم قبولهم إياها. وسرعان ما استغلّت الاستراتيجية الأميركية ضخامة التفجيرات وفجائيّتها وردود الفعل الهائلة عليها، وفي زحمة الغبار الذي خلّفته استطاعت واشنطن تحقيق أمرين لا يقلاّن ضخامة عن التفجيرات من ناحية سياسية واستراتيجية. الأوّل هو انتزاع المصادقة الداخلية على النهج الانفرادي وإقناع الرأي العام الأميركي، العادي والمسيّس في الوقت نفسه، بصوابية سياسة الإدارة، وأن مصلحة الولايات المتّحدة في العالم لا تتمّ إلا عبر استغلال القوة الأميركية وفرض الأجندة الأميركية على العالم. والثاني كان النجاح في قلب الطاولة في وجه معارضي سياسة الولايات المتّحدة، وإلجام المعارضة الداخلية والخارجية بسبب ما تركته التفجيرات من تداعيات شلّت حقّاً المعارضين التقليديين للولايات المتّحدة. وعندما نتأمل المواقف الروسية والصينية والفرنسية، حتى لا نقول البريطانية وسواها من مواقف أيّدت بشكل أقرب إلى العمى ما قامت به واشنطن عقب إرهاب أيلول / سبتمبر، ندرك الخسارة الفادحة التي سببتها تلك الأحداث في خريطة توزيع القوى والمواقف الدولية، وإتاحة المجال لواشنطن للعبث كما تشاء بواقع عالم اليوم ومصيره.

واضطرت دول عديدة إلى أن «تتحالف» مع الولايات المتّحدة في «حربها على الإرهاب» رغماً عنها، وخلافاً لاقتناعاتها. ولولا هذه الأجندة الطارئة والمقحمة على السياسة الدولية، أي أجندة الحرب على الإرهاب، لكانت الخلافات في الشؤون الدولية بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، بما فيها دول الاتّحاد الأوروبي، قد

قادت إلى توازن أفضل وفرص أفضل لقضايا العالم وفي مقدّمتها القضيّة الفلسطينية. لكن غباوة الإرهاب والتطرّف الذي يسير وراء شفاء الغليل يظن أن ضربة عشوائية هنا أو هناك تقلب الموازين لمصلحته، وهو في الواقع يقلبها ضد القضايا التي يزعم أو يظن «القادة الأغبياء» لذلك الإرهاب أنهم يناصرونها أو يقومون بما يقومون به لخدمتها.

أجندة الخلاف الأميركي ـ الأوروبي كبيرة، لكن مشلولة

يؤكد ما سبق، أيّ التفرّد الأميركي الذي أتاحه الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، أجندة القضايا الدولية الخلافية بين الولايات المتحدة وأوروبا الطويلة والمتنوّعة، والتي ازدادت تعقيداً في ظلّ الإدارة الأميركيّة البوشية التي اعتقدت أن ما تراه بشأن السياسة الدولية هو وحده الصواب، وأن ليس على الآخرين، من حلفاء وخصوم، إلا التسليم والاتّباع. فرغم اتّساع هذه الأجندة فإن مطالعتها يجب أن لا تقود إلى أيّ استنتاج متسرّع بأن هذه الأجندة حادة، أو ندية، فهي تتشكّل وتتبدل في سياق التراتبية السياسية التي تقدّم الولايات المتّحدة كيد طولى، تلحقها الأطراف الأخرى. تبدأ هذه القضايا بافتراق في النظرة إزاء الأولويّات الاستراتيجية، ثم تنزل درجة إلى أسفل لتشمل ملفّات اقتصادية وسياسية كبيرة، وتمتدّ جغرافياً لتصل إلى شرق أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. وفي خضم الافتراق في المصالح والاهتمامات تشتعل التنافسات بأنواعها، السياسية البعيدة المدى، إلى التنافسات المالية، سواء بين اليورو والدولار، إلى الثقافية، بين عولمة أميركية وعولمة عالمية تطالب بها أوروبا (وفرنسا تحديداً). أما أطلسياً وعولمياً، فإن أجندة الخلاف تبدأ من الاحتكاك الخفيف في شأن النظرة الأمنية لمستقبل التعاون الأطلسي، بما يتضمنه من تعميق السيطرة الأميركية على الأمن عبر الأطلسي، المتمثّل في الناتو، أو بروز هويّة أمنية أوروبية متميّزة سواء داخل الناتو، أم على هامشه، وتمتدّ أجندة الخلاف وتأخذ شكلاً احتكاكياً أشدّ على جبهات مثل

تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، وإصرار الولايات المتحدة على استثناء قواتها العسكرية من أيّة ملاحقات قضائية، وعلى أن تكون دولة «فوق القانون». وأخطر من ذلك كلّه وأهم منه هو الخلاف الصامت الآن على ما يسمّى «الحرب على الإرهاب». فأوروبا لا تريد توسيع رقعة هذه الحرب أوّلاً، وهي غير مقتنعة بكلّ الأهداف التي تضعها لها أميركا ثانياً، وهي منزعجة من الانفرادية الأميركية في تحديد كل الخطوات، بل أيضاً طريقة التعامل مع الأفغان من المتحالفين والخصوم على السواء. ويزيد من الصعوبات والامتعاض المتزايد بسبب تصاعد أعداد القتلى المدنيين في أوساط الأفغانيين، على نحو يفوق ببضع مرّات عدد من قتلوا في تفجيرات أيلول / سبتمبر في نيويورك. وبالمقدار نفسه من الأهمية تبرز الأزمات الاقتصادية، فمن فرض الولايات المتحدة ضرائب إضافية على صناعات الصلب الأوروبية، إلى الإخلال بقوانين منظّمة التجارة العالمية عبر الدعم الحكومي لقطاعَي التجارة والصناعة الأميركيين، أو عبر تكريس بعض السياسات الحمائية غير المباشرة، وليس انتهاء بـ«الصداقة العدائية» التي تزداد استحكاماً بين اليورو والدولار.

على صعيد الشرق الأوسط

على صعيد شرق أوسطي، يأخذ الافتراق الأميركي الأوروبي عدة أشكال. أوّلها يخصّ القضيّة الفلسطينية، ففي الوقت الذي يرى الاتّحاد الأوروبي في الاحتلال الإسرائيلي أس المشكلة، ويرى غياب حلّ عادل قائم على دولة فلسطينية مستقلة حقّاً، مع الاستجابة للحقوق الفلسطينية المشروعة الأخرى، الجذر الأساس لما يوصف دولياً بـ«الإرهاب الفلسطيني»، فإن الولايات المتّحدة تتبنّى بحماسة مقززة الرؤية الإسرائيلية اليمينية التي تقوم على عنصر واحد هو استمرار الحملات العسكرية على الفلسطينيين طرفاً إلى مائة المفاوضات، وتطرح أشكالاً غامضة وقنابل دخانية مثل «الدولة الموقّتة»

و«الإصلاح» و«تغيير القيادة»، فإنّ الاتّحاد الأوروبي كان واضحاً في اجتماع القمّة الأخير في أشبيلية في المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة تكون هي الحلّ النهائي، وتكون هي أفق أيّ مفاوضات حالية، من دون أيّ اشتراطات تدخّلية في السياسة الفلسطينية الداخلية[١٨]. وفي حين ترى واشنطن، كما تل أبيب، أن لا بدّ من تغيير القيادة الفلسطينية أوّلاً، فإن ما تراه أوروبا هو أن تغيير القيادة شأن فلسطيني داخلي.

في المسألة العراقية، ليس هناك طرف أوروبي متحمّساً لضرب العراق ما عدا بريطانيا التي تواجه حكومتها مصاعب ليست بالهيّنة في إقناع مجلس العموم والرأي العام في الخضوع لرغبة واشنطن الصاخبة والعمياء في ضرب العراق، كمرحلة ثانية من مراحل «الحرب على الإرهاب». فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تتوزّع بين الاعتراض الصريح والاعتراض الخجول، أو الصامت، خاصةً في ظلّ عدم وجود أيّة مشروعيّة دولية أو قرار صادر عن مجلس الأمن يؤمّن مظلة، مهما كانت صورية، لضرب العراق ثانية. ومع أن العراق يبدو مستعداً لإعادة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، فإنّ الولايات المتحدة تصرّ على الانخراط في مقامرة ما تسمّيه تغيير النظام في بغداد، الأمر الذي لا علاقة له بمنطق القانون الدولي، ويوسّع من الافتراق الأميركي الأوروبي. أما في المسألة الإيرانية، فإنّ الاتحاد الأوروبي لا يوافق على نظريّة «محور الشرّ» التي تضمّ إيران، بل إن الانتقادات الأوروبية لهذه النظرية مرتفعة الصوت، وترى أن إيران كانت قد خطت خطوات مهمّة على طريق الاعتدال في عهد خاتمي، وأن عودتها بصورة جديدة، غير ثورية، إلى الساحة الدولية كانت قد صارت أكثر توكيداً. لكن العجرفة والاستعداد الأميركيين المتواصلين ما لبثا أن أعادا عقارب الساعة إلى الوراء. إذ عادت الساحة الإيرانية تعجّ بالأصوات المعادية للولايات المتحدة بعد أن أُسقط في يد المعتدلين.

---

(١٨) اجتماع القمة الأوروبي في حزيران / يونيو ٢٠٠٢ في إشبيلية، إسبانيا.

حتى ما يتعلق بالسودان، فإن الاتّفاق الأخير الذي يحقّق المصلحة السودانية في المقام الأول، تم برعاية أميركية يعطي مصالح الولايات المتّحدة في القرن الأفريقي الأولوية، سواء من ناحية احتواء النظام في السودان وتواصل سياسة المقايضة الراهنة: المعلومات الأمنية مقابل إسكات الكونغرس وفكّ العزلة عن السودان. وهنا تجد أوروبا نفسها خلف الأحداث مرّة أخرى، وأولويّاتها لا يُلقى لها بال. وكذلك تنطبق سياسة الأولويات الأميركية الحصرية على الخليج، حيث تضع الولايات المتّحدة يدها على مقدّرات المنطقة، استراتيجياً واقتصادياً، وفي معزل عن استشارة حلفائها الأوروبيين وفي تنافس معهم، تاركة لهم ما يتبقّى خلفها.

أفريقياً، لا تريد الولايات المتّحدة الإنصات لتنويعات من الأصوات الأوروبية بشأن ضرورة الاهتمام الجادّ بالقارة من ناحية التنمية ومحاربة الفقر، وإلغاء الديون، ولا تزال تربط قضايا المساعدات التنموية بعناصر سياسية، ضاربة عرض الحائط بجميع مطالب المنظّمات غير الحكومية، ومؤسّسات الأمم المتّحدة بانتهاج سياسة دولية جديدة تجاه القارة السمراء.

لكن كلّ ما ذُكر أعلاه، وغيره كثير، يطرح السؤال الكبير الآتي، الذي يؤكّد مدخل هذه المقاربة، وهو: إذا كانت أجندة الخلاف الأميركية ـ الأوروبية تتّسع حقّاً لتشمل ذلك كلّه، فلماذا لا يترجم هذا الخلاف إلى معارضة أوروبية واضحة للسياسة الأميركية الحالية الانفرادية والمتعالية باعتراف حلفائها قبل أعدائها؟ الجواب عن هذا السؤال يتكون من شقّين، الأوّل هو أن تلك الخلافات حتى لو لم توجد عناصر خارجية تسعى إلى تهميشها، لا تبلغ أوّلاً درجة من العمق يُعوّل عليها لإحداث تغيير جذريّ في سياسة الولايات المتحدة، برغم أنها قد تخفف من غلوائها، وتدخل فيها عناصر تحسينية، أو توقف بعض جوانبها الموغلة في الفجاجة. أما الشقّ الثاني، وهو الأهم، فهو دخول عنصر «الإرهاب الدولي» على الخطّ، الذي يمتلك قدرة سحرية

على توحيد المواقف الأميركية والغربية وإزاحة جميع الخلافات الكبرى جانباً. ونرى ذلك مباشرة إثر كلّ تهديد ويصرّح به أيّ من قادة القاعدة أو المقرّبين منها. إذ إن ما ينجم عن مثل تلك التهديدات هو أن الخوف ينتشر في أوساط السياسيين والناس العاديين في جميع العواصم الغربية بكونها كلّها مستهدفة: لندن، باريس، روما، مدريد، برلين...، وليس واشنطن والمدن الأميركية فحسب. وبهذا فإن بياناً فارغاً يصدر عن هذه المنظمة أو تلك يهدّد بأن الضربة المقبلة ستأتي أوروبا وأميركا من حيث لا تحتسبان، تردم كثيراً من الخلافات القائمة، وتوحّد الصفّ المفرّق بسدّ فجوات الخلاف التي تسلّلت منها بعض قضايا العرب والمسلمين والعالم الثالث، ممّا يؤدّي ثانيةً إلى دوس هذه القضايا ونسيانها برغم أهمّيتها، وإيلاء الأهمية لما قد يقوم به ضرب عشوائي من لا يفقه شيئاً في السياسة، ولا حتى في مصالح الدّين المرسلة.

ثانياً: بعد حرب العراق[١٩]

في مرحلة السنوات الأربع الأولى من حكم جورج بوش (الابن) والمحافظين الأميركيين الجدد شهدت السياستان الخارجيتان الأميركية والأوروبية خلافاً كبيراً إزاء قضايا منطقة الشرق الأوسط. وهذا الخلاف تشعّب وتعمّق واتّخذ شكلاً يكاد يكون فريداً في العقود الأخيرة. فباستثناء الخلاف الأميركي - الأوروبي (الفرنسي - البريطاني تحديداً) الشديد إبان أزمة وحرب السويس وخلالها عام ١٩٥٦، لم تصل الخلافات حول السياسة في الشرق الأوسط بين ضفتَي الأطلسي المتحالفتين خلال حقبة الحرب الباردة إلى ما وصلت إليه إبّان حرب العراق الثانية. تلك الخلافات أو المواقف المتباينة ما زالت قائمة، وإن خفت حدتها، وتؤثر في مستقبل المنطقة خلال السنوات المقبلة. والنقاش التالي يحاول النظر في تلك التباينات ويرصد طبيعتها وما إذا كانت تؤول إلى

(١٩) «شؤون عربية»، شباط / فبراير ٢٠٠٥.

سياسات خارجية تنافسية أم تتصالح بعضها مع بعض وتصبح تعاونية وتحالفية. وفي سياق ذلك النظر، فإن النقاش التالي يجادل بأن الحقبة الثانية من حكم جورج بوش (من انتخابه للمرّة الثانية في أواخر ٢٠٠٤) ستشهد سياسة جديدة تتّسم بالتعاون النسبي إزاء طبيعة العلاقة مع أوروبا، مخالفة للسياسة المعتمدة خلال الحقبة الأولى، التي تميّزت بالاستفراد الذي رافقه إهمال لأوروبا واستفزاز لها.

أوجه الخلاف بين السياسة الأميركية والأوروبية إزاء الشرق الأوسط

في الحقبة الأولى من حكم الجمهوريين تباينت السياستان الأميركية (البوشية) والأوروبية إزاء بضعة ملفّات أساسية في المنطقة، أهمّها العراق وفلسطين وإيران. وفي الوقت نفسه، تقاربت إلى مدى كبير في ملفّات أساسية أخرى، أهمّها «محاربة الإرهاب»، وتشجيع الديموقراطية في البلدان العربية، والحفاظ على سعر معقول ومنخفض للنفط. الملفّات الثلاثة الأولى هي الأهم، والأكثر إلحاحاً على أجندة الدورة الثانية لحكم المحافظين الجدد خلال السنوات الأربع المقبلة، وهي التي تتحكّم وتؤثّر مباشرة في بقية الملفّات. لذلك ستتوقف هذه السطور على قراءة الخطوط العريضة لكلّ من السياستين وتقدير ما إذا كان التنافس أم التعاون هو المميز الأهم لهما عند الملفّات الثلاثة الأولى فقط بكونها القلب المتحكّم في سائر الملفّات.

ابتداءً ينبغي إعادة إثبات أن الخلاف الأميركي - الأوروبي على قضايا شرق أوسطية، يأتي في سياق خلافات أوسع، جذرها الأساسي سياسة الانفراد الأميركية التي جاء بها المحافظون الجدد، كما سبقَ ذكره، وقعّدوا لها على أساس أن مصلحة أميركا تأتي أوّلاً وآخراً حتى لو كانت على حساب أكثر حلفائها قرباً منها. أما القضايا الشرق أوسطية الأهم التي يقوم الخلاف عليها في الرأي والسياسة فهي الآتية:

أوّلاً: العراق

مثّلت الحرب على العراق الذروة التي وصلت إليها الولايات المتّحدة في مضيها في سياستها الانفرادية خلافاً للرأي العام العالمي، ووقفت أميركا ومعها بريطانيا (مع تحالفات رمزية أخرى مع دول إضافية) في جبهة، ووقف العالم كلّه تقريباً في جبهة أخرى. وشنّت الولايات المتّحدة الحرب خارج إطار الشرعية الدولية وانطلاقاً من مسوّغات هشّة، مثل منع العراق من امتلاك أسلحة دمار شامل، أو تغيير النظام الدكتاتوري في العراق إلى نظام ديموقراطي وسوى ذلك. وكان تسارع الموقف الأميركي من العراق مدفوعاً ببرنامج سياسي واستراتيجي أوسع بكثير من تلك المسوّغات، ومرتبطاً برؤية معولمة محافظة لتأسيس «قرن أميركي جديد»، ومستثمراً البيئة التي تهيّأت بعد تلك التفجيرات.

أدّى ذلك كلّه إلى توتّر إضافي بين أوروبا (والعالم من ورائها) والولايات المتحدة، وبدا للمرّة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز الحرب الباردة التي تحت مظلتها قوى التحالف الأميركي - الأوروبي عسكرياً (حلف الناتو) واقتصادياً (منظّمات التعاون الاقتصادي)، أن هذا التحالف عُرضة لخطر التفكّك الحقيقي. الموقف الأوروبي عموماً كان أقرب إلى الموقف العالمي الذي طالب بحلّ المسألة العراقية عن طريق الأمم المتحدة، وعن طريق فرق التفتيش الدولية، وتأخير خيار القوة العسكرية إلى أبعد نقطة ممكنة. أما الموقف الأميركي (الجديد) فقد كان مستهزئاً بالأمم المتّحدة أو حل المشكلات عن طريق التعاون الدولي الأممي.

وحتّى بعد الحرب وسقوط نظام صدّام حسين في نيسان / أبريل ٢٠٠٣ استمر الخلاف الأميركي - الأوروبي، إذ كانت واشنطن تلحّ على بروكسل للمساعدة على المشاركة ليس في إعمار العراق فحسب، بل كذلك في إرسال قوات عسكرية لمساعدة القوات الأميركية في الحفاظ على الأمن الداخلي أو لتدريب الشرطة العراقية

وإنجاح المشروع الأميركي هناك عموماً. وفي ثنايا الخلافات الأميركية - الأوروبية سعت واشنطن إلى معاقبة الشركات الفرنسية والألمانية عن طريق عدم منحها عقوداً ذات قيمة كبيرة واقتصار تلك العقود على الشركات الأميركية في الدرجة الأولى، ثم البريطانية في الدرجة الثانية.

سياسيّاً كان الموقف الأوروبي يميل إلى أن تعلن الولايات المتّحدة جدولاً زمنياً لانسحابها من العراق، خلافاً للموقف الأميركي الذي يشدّد على رفض فكرة الإعلان عن وقت محدّد للانسحاب وربط ذلك باستقرار الأوضاع واستتباب الأمن وغير ذلك. والشكوك الأوروبية، كما العالمية، إزاء الموقف الأميركي الرافض لمبدأ جدولة الانسحاب تقوم على أساس أنه من دون موعد زمني، فإنّ الاحتلال قد يستمر سنوات طويلة. وهناك تصريحات أميركية تلمح إلى فترة قد تمتدّ إلى عشر سنوات أو أكثر وتزيد من الوجود العسكري الأميركي في العراق.

ثانياً: فلسطين

خلال حقبة بوش والافتراق الأميركي - الأوروبي في المواقف كان هناك تباين واضح على صعيد الموقف إزاء التطوّرات على جبهة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فالموقف الأميركي المعروف التزم تأييداً غير مشروط للموقف الإسرائيلي، وخلال سنوات الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ تمتّع شارون بدعم غير محدود من الرئيس الأميركي جورج بوش الذي تبنّى عملياً الرؤية والتقويم الشارونيين لما يحدث. وعليه فإن الإدارة الأميركية حمّلت الفلسطينيين مسؤولية فشل العملية السلمية، واندلاع العنف، ووافقت على شرط شارون بعدم العودة إلى المفاوضات قبل أن «يُعاد تأهيل السلطة الفلسطينية». وفي المقابل لم تعلن أدنى استعداد لممارسة أيّ ضغط على إسرائيل. وأسوأ من ذلك تدهور الموقف السياسي الأميركي التقليدي إزاء عدد من

الحقوق الفلسطينية. فلم تعد أميركا تدعو إلى حلّ قضية اللاجئين بحسب قرارات مجلس الأمن، ولم تعد تعتبر الاستيطان غير شرعي والمستوطنات غير شرعية، وأصبح موقفها من احتلال القدس الشرقية غامضاً. أضف أنها طوّرت موقفاً أيديولوجياً غريباً بناء على طلب شارون يقضي بأن يقرّ الفلسطينيون بأن إسرائيل دولة يهودية وليس دولة لمن فيها.

وقد عبرت أوروبا عن مواقف أكثر توازناً، إذ حمّلت إسرائيل والفلسطينيين بالتساوي مسؤولية تدهور الأوضاع وتوقّف العملية السلمية، وطالبت بضغط متساوٍ على إسرائيل لإيقاف عنفها الفائق ضد الفلسطينيين. والأهم أنها لم تنجر إلى مواقف تراجعية إزاء القضايا الأبرز في الصراع مع إسرائيل، وتركت ذلك كلّه لما يتفق عليه الطرفان، مع تأكيد الصفة العسكرية الاحتلالية للوجود الإسرائيلي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

في مرحلة ما بعد عرفات (٢٠٠٥ فلاحقاً) عبّرت الولايات المتّحدة عن تفاؤل كبير خاصة في ضوء فوز أبو مازن بالرئاسة ووعده بالتهدئة ونزع عسكرة الانتفاضة. فيما بقيت أصوات أوروبية كثيرة تعبّر عن تفاؤل متحفّظ وترى أن على إسرائيل أن تقوم بخطوات ملموسة مقابلة. عملياً، كانت الولايات المتّحدة قد أوقفت اتّصالاتها مع السلطة الفلسطينية وخاصة مع رئيسها الراحل ياسر عرفات، في حين أبقت أوروبا على اتّصالاتها مع السلطة على مستويات عليا. لكن في الحصيلة النهائية لم يكن للموقف الأوروبي أن يغيّر شيئاً على الأرض، وكانت التطوّرات العملية محكومة بالموقف الأميركي ـ الإسرائيلي، وذلك برغم من التأييد والرغبة العربيين في شأن تطور دور قوي لأوروبا في العملية السلمية. وهما تأييد ورغبة لم يدعما بأي سياسة على الأرض، كما ستأتي الإشارة لاحقاً.

ثالثاً: سوريا وإيران

على الجبهة السورية ـ الإيرانية، كانت هناك افتراقات مهمّة خلال الحقبة الأولى لحكم جورج بوش، أهمّها تروّي أوروبا واقتناعها بالطرق الدبلوماسية في التعامل مع الملفّ السوري المتمثّل في الوجود العسكري في لبنان والتدخّل في الشؤون اللبنانية، والملفّ الإيراني المتمثّل في الملفّ النووي. مقابل ذلك، كانت الولايات المتّحدة تدفع باتّجاه سياسة أكثر تشدّداً وعنفاً إزاء البلدين، فقد نُظر إلى كلا البلدين وفق النظرة «البوشية» للمحافظين الجدد إمّا أنهما في محور الشرّ وإمّا قريبتان منه، وهو المحور الذي لا بد من مواجهته بشتى الوسائل، حتى لو أدى ذلك إلى التدخّل العسكري. وانتهجت الولايات المتّحدة نهج التحريض الدولي عليهما عن طريق التدرّج في استصدار قرارات عبر مجلس الأمن متصاعدة التشدّد وصولاً إلى التهديد باستخدام القوّة العسكرية. وقد تمكّنت واشنطن من استصدار قرار ضد سوريا، رقمه ١٥٥٩، يطلب منها جدولة الانسحاب من لبنان. وعلى أساس ذلك القرار أنيط بالأمم المتحدة وأمينها العام رفع تقارير دورية لمراقبة تطبيقه.

على الصعيد الإيراني ومسألة استخدام طهران الطاقة النووية لغايات عسكرية أم مدنية ظلّ الموقف الأوروبي مفترقاً عن نظيره الأميركي وأقلّ تشدّداً ومطالباً بأن يبقى الملفّ في يد الوكالة الدولية للطاقة الذريّة. واستطاعت إيران أن تناور في شأن ذلك الافتراق وأن تكسب بعض الثقة الأوروبية لتواجه بها الضغط الأميركي المتزايد.

حقبة بوش الثانية: رأب الصدع والعودة إلى التحالف

على أن كل ما سبق كان توصيفاً لافتراق السياستين الأميركية والأوروبية خلال السنوات الأربع الأولى لحكم جورج بوش. أما بعد انتخابه مرّة ثانية فيبدو أن السياسة الأميركية قررت إجراء بعض التعديلات الجوهرية في نهج سياسة الانفراد التي نظّمت

أداءها خلال المرحلة الأولى. فعوض الاستمرار في تلك السياسة، عبّرت واشنطن عن رغبة واضحة في تذليل الخلافات مع أوروبا وتوحيد عدد من السياسات التصالحية الجديدة مع أوروبا قد تمّ من خلال الزيارة المهمّة والتاريخية التي قام بها جورج بوش إلى أوروبا في الثلث الأخير من شهر شباط / فبراير ٢٠٠٥ والتقى خلالها كبار الزعماء الأوروبيين، في مقدّمتهم خصماه السابقان الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرودر، بالإضافة طبعاً إلى الزعيم الروسي الصاعد فلاديمير بوتين. وخلال تصريحاته وخطبه المكتوبة بدقّة، قال بوش إنه يجب إعادة التحالف الوثيق عبر ضفتَي الأطلسي، وإن أمن الضفتين يعتمد على التحالف التاريخي، وأن الناتو عماد ذلك التحالف. وفي المقابل لم يبخل عليه القادة الأوروبيون بردود شبيهة، لأن أوروبا نفسها لم تكن راغبة في الشقاق مع الولايات المتحدة، عدا أنها غير قادرة عل الاستمرار فيه.

لكن المهمّ في مسألة «التصالح» التي أُعلنت بخطوطها العريضة بين الولايات المتّحدة وأوروبا هي أنّها تتمّ بعد أن حقّقت واشنطن الكثير ممّا خطّطت له وبعيداً من أخذ رأي الأوروبيين. بمعنى آخر، تتم هذه المصالحة على أرضية تقدّم أميركي، وليس على أرضية حلول وسطى، وهنا مكمن الخطر، إذ إن الموقف الأميركي يسحب الآن وراءه الموقف الأوروبي. ويمكن تأمل ذلك إزاء التوافقات العامّة التي حصلت على صعيد الجبهات المذكورة أعلاه: العراق، فلسطين، سوريا، إيران.

ففي ما يتّصل بالعراق، خفت صوت المعارضة الأوروبية للمشروع الأميركي في في العراق خاصة بعد الانتخابات العراقية وارتفاع نسبة المشاركة الشعبية فيها بشكل مفاجئ، في ظلّ استمرار العمليات الإرهابية التي تقوم بها جماعات القاعدة ،من هم على شاكلتها ممن استهدفوا مدنيين عراقيين على أساس طائفي. فهنا صارت أوروبا مقتنعة أكثر فأكثر بضرورة إعطاء الأميركيين بعض الوقت لترتيب الأمور العراقية. ليس

هذا فحسب، بل هناك كذلك حماسة أوروبية للمزيد من الانخراط في المسألة العراقية لإنجاح المشروع وإقناع العرب في المنطقة بأن «الغرب» عموماً ليس له مطامع احتلالية واستعمارية، وأن الهف هو عراق آمن وحرّ ومستقرّ. بل أكثر من ذلك أصبحت هناك موافقة على مشاركة أوروبية في تدريب قوات الأمن العراقية، ومن ثم جرّ الأوروبيين أكثر فأكثر إلى الشرك العراقي. أما في ما يتعلّق بفلسطين، فمن الواضح أن الولايات المتحدة هي التي تقود التطوّرات وبالسياسة السابقة نفسها التي اعتمدتها خلال المرحلة الأولى من حكم بوش. ولا تزال أوروبا تلعب دوراً ثانوياً وهامشياً إذ غير مسموح لها أميركياً وإسرائيلياً بأن تطوّر دوراً فاعلاً في معزل عن واشنطن. بل إن بلداً مؤيداً وحليفاً للسياسة الأميركية بلا تردّد مثل بريطانيا، لم ينجح في عقد مؤتمر ذي علاقة بالصراع الفلسطيني، الإسرائيلي يضم الطرفين، وذلك في أوائل شهر آذار / مارس ٢٠٠٥، حين رفض الإسرائيليون المشاركة فيه. معنى ذلك أن أي أمل بتطوّر موقف أوروبي ضاغط على إسرائيل وداعم للموقف العربي أو الفلسطيني خلال السنوات الأربع المقبلة لا يكون في محلّه. سيكون الموقف الأوروبي متناغماً مع الأميركي وتابعاً له.

وحتى تكون الصورة مكتملة من المفيد الإشارة إلى أن تراخي الموقف الأوروبي إزاء الولايات المتحدة تمّ ويتمّ على جبهات أخرى أيضاً غير شرق أوسطية مثل الإصلاحات في حلف الناتو ومشاركة وحدات من الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، وكذا مسألة بيع الأسلحة إلى الصين. ففي كلّ من هذه القضايا هناك تقارب أميركي - أوروبي يحدث لمصلحة الرؤى الأميركية. وفي جميع الأحوال يجب القول أيضاً إن هناك رغبة متزايدة على جانبَي الأطلسي لرأب الصدع وعوة التحالف الغربي إلى ما كان عليه أثناء الحرب الباردة، ومحاولة تقريب السياسات الخارجية. ويبدو أن الرؤية البريطانية القائمة على قاعدة الإبقاء على أكثر من خطّ تواصل مع الولايات

المتحدة مهما بلغ تطرّف سياستها الخارجية، وحتى لا تشعر بالانعزال الكلّي فتزداد أخطارها، صارت تجد لها آذاناً مصغية أكثر في قلب القارّة الأوروبية وعند سياسييها. الرؤية البريطانية في هذا السياق «رؤية معولمة» لا تريد أن يزداد الشقّ بين طرفَي الأطلسي لأنّ ذلك سيخلق أجواء توتّر عالمية إضافية ولا داعي لها. لهذا فهي تطامن من كبريائها وتريد من الأوروبيين أن يخفضوا رؤوسهم أيضاً حتى تمرّ عاصفة التطرّف الأميركي بسلام. لكن المشكلة في هذه الرؤية هي أنها على استعداد للتضحية بعدد من القضايا والمواقف العادلة في أكثر من منطقة ومن ضمنها المنطقة العربية بغية الحفاظ على التقارب الأوروبي ـ الأميركي. وهنا يغدو كأنّه مطلوب من العرب أن يضحوا هم أيضاً بقضاياهم خضوعاً لمنطق الإبقاء على تقارب أوروبا مع الولايات المتحدة ولو على حساب مصالحهم..

الموقف الروسي

من المفيد كذلك الإشارة إلى التمرّد شبه الوحيد الذي ما زال يستفزّ الأميركيين، والمتمثّل في الموقف الروسي إزاء أكثر من ملفّ، وهو الموقف الذي يبدو إلى يسار الموقف الأوروبي بشكل عام وغير منضبط على إيقاعاته التقليدية. فروسيا في نهاية المطاف لها حسابات غير حسابات الاتّحاد الأوروبي ودوله، ولها أيضاً نظرتها الخاصة إلى مصالحها القومية وتطلّعاتها الدولية. وهنا فهي لا تعبأ بالغضب الأميركي إزاء العلاقة المتميّزة مع إيران، والتي يبدو أنها في وارد التحسّن تدريجاً خاصة على صعيد التعاون في المجال النووي. وقد دافع بوتين علانية عن إيران، وقال إن نشاطها في المجال النوويّ سلمي، وإن روسيا ستساعدها على ذلك. وعلى المنوال نفسه كانت الإعلانات غير المؤكدة عن صفقات بيع أسلحة روسية لسوريا تتضمّن أنظمة دفاع صاروخي. وقد أثارت غضب الولايات المتحدة ونقمتها، خاصة أنها جاءت بعد

قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الداعي إلى انسحاب سوريا من لبنان. يبدو أن التنافس أو الخلاف الحقيقي في المواقف الدولية في السنوات المقبلة سيكون بين الولايات المتّحدة وروسيا، وليس بين الولايات المتّحدة وأوروبا.

الدور العربي في خلق تباينات أو توافقات في المواقف الأميركية ـ الأوروبية

من المفيد للعرب أن يظلّ الموقف الأوروبي مستقلاً عن نظيره الأميركي إزاء القضايا العربية لجملة أسباب. أوّلها أن أيّ توافق بين الموقفين سيكون على حساب خسارة الموقف الأوروبي الأكثر اعتدالاً، والاقتراب أكثر فأكثر من المواقف الأميركية المنحازة. وثانيها أن المواقف المتباينة تتيح للتسيّس العربي، إنْ كان حكيماً وراغباً في الحركة والاستثمار، أن يستفيد من الهوامش التي تتيحها الخلافات بين الكبار، وبما يوفّر فرصاً لالتقاط الأنفاس، فيما يضغط التوافق الأميركي ـ الأوروبي في حال قيامه على الموقف والوضع العربيين من دون أن يترك له فرصة للمناورة.

لكن سياسة الدول العربية ومواقفها لا تساعد عملياً على إدامة المواقف المتباينة بين الأميركيين والأوروبيين والروس. فتلك السياسة تقرّ لفظياً وواقعياً وممارسة بأن النظام الدولي الراهن هو أحادي القطبية ولا فائدة من مقارعة الولايات المتحدة أو محاولة مواجهة سياستها عن طريق بناء تحالفات جانبية، أوروبية أو آسيوية أو حتى إقليمية. لذا فإن الجهود الأوروبية، على ضآلتها، نحو الاستقلال بمجموعة مواقف إزاء المنطقة لا تلقى التشجيع المطلوب، ولا تفتح لها الأبواب تسهيلاً لمهمّتها. بل على العكس يكتشف الأوروبيون أنّهم مهملون وأن نظرة العرب إليهم نظرة إقرار من الدرجة الثانية من حيث التأثير في الأحداث، وكأن هذا لا يمكن أن يتغيّر.

إضافة إلى ذلك، فإن سياسات بعض الدول العربية تتصف بالعقم، ولا تساعد حتى على الإبقاء على الحدّ الأدنى من التباينات بين الأميركيين والأوروبيين بل تجهد لردم

الهوّات بسرعة قياسية. والمثل الأهم والأكثر حضوراً في الوقت الراهن هو مسألة العلاقة السورية ـ اللبنانية. فبرغم من الخلاف الشديد الذي كان سمة العلاقة بين الولايات المتّحدة وفرنسا خلال السنوات الأربع الماضية، «استطاعت السياسة العربية أن توحّد الموقفين الأميركي والفرنسي إزاء مسألة الوجود السوري في لبنان، أوّلاً بالتوافق على استصدار قرار مجلس الأمن، وثانياً عبر التصريحات الأميركية ـ الفرنسية المشتركة بعد اغتيال رفيق الحريري في شباط / فبراير ٢٠٠٥، تم ويتم هذا في ذروة الخلاف الأميركي ـ الروسي ويعبّر عن الفشل العربي في استثمار أعمق خلاف بين الولايات المتحدة وإحدى أهم الدول الأوروبية التي تعتبر من أبرز أصدقاء العرب.

ينطبق الأمر على التسيّس العربي في مناطق الخليج العربي والمغرب العربي. ففي الأولى، هناك تسليم شبه مطلق بأولوية العلاقة مع الولايات المتّحدة على حساب أوروبا، ويتجسّد ذلك في اتفاقات التعاون العسكري ومنح حرية استخدام القواعد العسكرية، واتفاقات التجارة الحرّة وعمق التعاون الاقتصادي. وفي الثانية هناك توجّه عارم نحو تقوية العلاقات مع الولايات المتّحدة على حساب النفوذ التقليدي الفرنسي في الإقليم المغاربي، مما يعني الرغبة العربية في تقليم أظفار فرنسا هناك. فمن موريتانيا إلى المغرب، إلى الجزائر وتونس، انتهاءً بليبيا، ثمّة تسليم بأن جميع أوراق اللعبة والتأثير هي في يد أميركا (في مسألة الصحراء المغربية مثلاً)، يرافقه تزايد للنفوذ والسياسة الأميركية. خلاصة ذلك أن العرب أنفسهم لا يساعدون أنفسهم على خلق بيئة دولية تتيح لهم حرّية أوسع من المناورة السياسية واستثمار التناقضات والتباينات. وعليه، لا تجرؤ أوروبا على المغامرة بإغضاب الولايات المتّحدة في وقت لا تستفيد أيّ شيء مقابل الثمن الذي تدفعه أثناء خصامها مع السياسة الأميركية. وعليه فإنها تلجأ، كما لجأت أخيراً، إلى سياسة العودة إلى تبعية الولايات المتّحدة لأنها تتضمن خسائر أقل.

الخلاصة

لا تبدو أوروبا في وضع يؤهّلها أن تستقلّ بمواقف خاصة في القضايا الشرق أوسطية حتى لو كانت مقتنعة بها. وهي تنظر إلى مسألة خلافاتها مع الولايات المتّحدة بشأن بعض قضايا المنطقة بالمنظار الآتي: هل تستحق هذه القضايا واتّخاذ مواقف أوروبية خاصة إزاءها، خوض معركة سياسية حامية وطويلة ومستنزفة مع الولايات المتحدة؟ أم الأفضل هو التوصل إلى صيغة تقاربية، حتى لو كان جوهرها يعني الموافقة الضمنية على كثير من السياسات الأميركية في المنطقة، وذلك من أجل تفادي الصراع والتنافس مع الولايات المتّحدة؟ الجواب الأوروبي، كما بدا في أواخر شهر شباط / فبراير ٢٠٠٥ خلال زيارة جورج بوش لأوروبا، هو أقرب إلى الثاني الداعي إلى نزع فتيل التنافس. على ذلك، فإن السنوات الأربع المقبلة لن تشهد صراعاً تنافسياً أميركياً ـ أوروبياً في الشرق الأوسط بقدر ما ستشهد تفاهمات عامة، هذا من دون استبعاد بعض الخلافات الهامشية هنا وهناك، لكنّها لن تنقل طبيعة العلاقة من التفاهم إلى التنافس.

أميركا في العراق والمصالح العربية[٢٠]

تحاول هذه المقاربة الإجابة عن السؤال الملحّ والمهمّ الذي يدور حوله عنوانها: هل هناك مصلحة عربية في نجاح المشروع الأميركي في العراق؟ بدءاً، لا حاجة للإشارة إلى أن هناك عدداً كبيراً من قراءات الغضب والإدانة للحرب والاحتلال الذي تبعها، وما جرّه وما زال يجرّه على المنطقة، ثم طريقة إدارة العراق التي كشفت عن غياب تامّ لأيّ تصوّر لـ «اليوم التالي» للحرب، وهي قراءات مبرّرة في غضبها وإدانتها. لكن الوضع الحالي حيث الاحتلال الأميركي يدير الأمور مباشرة عن طريق مجلس الحكم الانتقالي «وهو وضع قد يتغير قريباً» أوجد معطيات إقليمية جديدة لا يمكن فهمها واستنباط انعكاساتها عبر القراءة الغاضبة والمنددة فقط. نحتاج إلى بعض هدوء لتتبع تلك الانعكاسات ومدى تأثيرها في أكثر من صعيد، وهذا ما تحاول هذه المقاربة. ولمحاولة صوغ إجابة مركبة وموضوعية عن السؤال الرئيسي في هذه السطور، وأبعد من الإجابة المباشرة والفورية، لا بدّ من تحديد أكثر من مسألة مرتبطة به، وخصوصاً أسئلة فرعية متصلة بها مثل: ما هو تحديداً المشروع الأميركي في العراق، وما هي المصالح العربية التي يمكن أن يؤثر فيها سلباً أم إيجاباً، وما شكل نجاح أو فشل المشروع الأميركي، وكيف تكون انعكاساته المتوقعة على المنطقة العربية وعلى مصالحها.

---

(٢٠) «شؤون عربية»، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣.

ما هو المشروع الأميركي في العراق؟

كتب الكثير عن الخلفيات الأساسية للحرب على العراق والأهداف الأميركية المختلفة التي يجب تحقيقها من وراء السيطرة المباشرة عليه والوجود العسكري على أراضيه. وتفادياً لتكرار ما قد كتب، تكفي الإشارة إلى المكوّنات الأساسية التي تكاد تكون محطّ إجماع معظم التحليلات التي ناقشت المشروع الأميركي الحالي، وأهمها:

أولاً: الإطار العام للمشروع الأميركي في العراق هو التفكير اليميني الذي سيطر على البيت الأبيض مع قدوم جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتّحدة. هذا التفكير ينظر إلى العراق باعتباره بوابة لاستراتيجية أميركية إقليمية جديدة في المنطقة، تعدّ جزءاً متمّماً لاستراتيجية معولمة أكبر نُظّر لها في ما يُعرف بـ «المشروع الأميركي للقرن الجديد»، وهو المشروع الشهير الذي صاغه صقور اليمين الأميركي عام ١٩٩٨ برعاية أحد أهم مراكز البحث «أميركان إنتربرايز». هذا المشروع يطرح ضرورة «الهجوم والهيمنة العالمية من أجل الدفاع» كمنظور مركزي لتعامل الولايات المتّحدة في العالم. وهو يرى أن «الانفرادية الأميركية» (unilateralism) في السياسة الدولية لا «التعددية» (Multilateralism) التي تفترض التفاوض مع القوى الدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتّحدة التي تحقق المصلحة الأميركية، وأن على واشنطن السعي وراء مصلحتها من دون الإنصات إلى ضجيج الآخرين وانتقاداتهم ومطالبتهم بالمشاركة في القرار. الحلقة العراقية في المشروع الأميركي للقرن الجديد هي الإجهاز على مركز أساسي من مراكز الإزعاج والإعاقة، ومن ثم المساعدة على تمهيد الأرض لشرق أوسط جديد يُقاد عنوة باتّجاه ما تراه الاستراتيجية الجديدة وفي القلب من هذا الشرق الأوسط الجديد تقع بالطبع إسرائيل وأمنها ومصالحها المرتبطة عضوياً بالولايات المتّحدة.

ثانياً: أدنى مستوى من الإطار العام المشار إليه أعلاه، يريد المشروع الأميركي في

العراق كسر قوس الاستقواء الإقليمي الذي كان قد تكوّن من سوريا والعراق وإيران، من دون تنسيق استراتيجي في ما بينها، والمعادي للسياسة الأميركية في المنطقة. ضرب العراق يعني كسر القوس من الوسط كسراً يؤدي إلى أن تنهار بعده إيران وسوريا أو يتمّ خفض مستويات وأسقف ممانعتهما وعداوتهما، إلى أن ينتهيا إلى الاندراج في التوافق مع ما تريده واشنطن[٢١].

ثالثاً: يريد المشروع الأميركي في العراق خلق حليف جديد (وليس صديقاً) على نمط إيران ما قبل الثورة، أي إيران الشاه، أو على أقلّ تقدير حليف برتبة تركيا، ولكن بكل تأكيد أعلى من رتب «الصداقة» مع كلّ من السعودية ومصر والأردن. بإيجاد مثل هذا الحليف الإقليمي الجديد تكون واشنطن قد أمّنت جسراً لاستراتيجيتها التطويعية الجديدة، وقاعدة لتهديد الخصوم الواضحين والحلفاء المتردّدين على السواء بغية انصياع الجميع بشكل مباشر أو غير مباشر للأطر والتوجّهات الأميركية العامة الجديدة في «القرن الأميركي الجديد».

رابعاً: يريد المشروع الأميركي في العراق، نظرياً على الأقل، خلق نموذج لديموقراطية عربية موالية للغرب ومعتمدة عليه، وتكون محطّ تقليد وتطبيق لدى الدول العربية الأخرى، طوعاً أو قسراً، يُراد من هذا الهدف فكّ التناقض الجوهري والدائم الذي تعانيه السياسة الأميركية في المنطقة إزاء دعاوى دعم الديموقراطية والتبشير بها والتحالف مع الأنظمة المستبدّة وتكريس سيطرتها عل المجتمع وغضّ النظر عن بطشها المستمر. لكن كان، ولا يزال، تحقيق ديموقراطية «غير مقيّدة» أو غير موجهة أميركياً في المنطقة يمثّل خطراً بالنسبة إلى الولايات المتّحدة لأنه من شبه المؤكد سيأتي بتيّارات معادية للولايات المتّحدة في ضوء استمرار السياسات الأميركية الحالية، خاصةً إزاء فلسطين. لذلك تضمّنت «الرؤية الجديدة» على ما يبدو ضرورة

---

(٢١) راجع مقالة «شرق أوسط ما بعد احتلال العراق» في القسم الثاني من هذا الكتاب.

ضمان «إشراف» الولايات المتّحدة بشكل قريب ولصيق على إطلاق أوّل نموذج للديموقراطية حسب المقاس الأميركي في بلد عربي، سياسياً ومالياً وإدارياً. وهذا على أمل تحقيق أمرين: الأوّل نسبة «الإنجاز» الديموقراطي للولايات المتّحدة بغية تحسين صورتها لدى الرأي العام العربي، والثاني ضمان وجهة الكيان الديموقراطي الجديد كي يكون مؤيداً للولايات المتّحدة وسياستها باعتبارها القابلة القانونية له. يقدّم العراق، نظريّاً على الأقلّ، حالة مشجعة بسبب الكراهية العميقة التي كانت من نصيب نظام صدّام حسين في أوساط العراقيين، وبسبب التخلّص من ذلك النظام بواسطة الولايات المتّحدة، الأمر الذي يتيح لها هامشاً معقولاً لحصاد الامتنان والشكر على شكل قبول الصيغ السياسية «الديموقراطية» التي تطرحها لوجهة العراق الجديد.

خامساً: يريد المشروع الأميركي في العراق تأمين موارد النفط على نحو لا خشية عليه، وذلك عن طريق السيطرة المباشرة على ثاني أكبر احتياطي عالمي، وإخضاع بقية المصادر لقدر كبير من الخوف والتهديد المابشر، تحديداً دول الخليج، حتى تظلّ منخرطة في ما تراه واشنطن لمصلحتها الإقليمية والاستراتيجية.

سادساً: يريد المشروع الأميركي في العراق إزالة واحد من أواخر العوائق الإقليمية من طريق «أمن وسلامة إسرائيل»، وفرض صيغة تسوية تكون المصلحة الإسرائيلية هي بوصلتها الأساسية. ويتم ذلك في تحقيق خفض مريع في سقف الممانعة العربية لأي مشروع يُراد فرضه على الفلسطينيين والسوريين في إطار تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي.

سابعاً: يريد المشروع الأميركي في العراق قطع الطريق على أي مشروعات للتقارب العربي تكون بعيدة عن التوجيه والسيطرة الأميركيين المباشرين. وهنا يمكن إيراد ملاحظتين: الأولى هي أن دقّ طبول الحرب ضد العراق كان يشتدّ بشكل واضحٍ وموازٍ لأي تقارب عراقي - عربي. بل إن بعض النجاحات العراقية النسبية في تحقيق

اختراقات دبلوماسية ومصالحات عربية، مع السعودية مثلاً في مؤتمر بيروت ٢٠٠١، كانت قد دقّت نواقيس الخطر في واشنطن بسبب احتمال حصول شيء من التوافق أو التضامن العربي على قاعدة لا تؤسس لها الولايات المتّحدة (للمثال المبادرة العربية للسلام أُطلقت في ذلك المؤتمر، وأهملتها واشنطن).

ما هو شكل نجاح المشروع الأميركي؟

المسألة الثانية المركزية في السؤال الذي تتناوله هذه المقاربة هو عن شكل نجاح المشروع الأميركي في العراق أو فشله. كيف يمكن أن ينجح ذلك المشروع، وما هي معايير النجاح (أميركياً بالطبع)؟ وفي المقابل، كيف يمكن أن يكون شكل الفشل، وما هي معاييره أيضاً؟ شكل النجاح الأميركي معقد، واحتمالاته ضئيلة ابتداءً، إذ إن الراجح هو تأمين انسحاب يحفظ ماء الوجه في أسرع وقت ممكن. لكن لنتوقف قليلاً على فرضية نجاح هذا المشروع لتأمّل كيفيته وماهيته. لنفترض أن الولايات المتّحدة نجحت في تثبيت الأمن في العراق، وفي صوغ آلية انتقال للحكم للعراقيين بشكل ديموقراطي ضمن فوز تيّارات وأحزاب مؤيدة لها. ومن ثم قام في العراق «النموذج الديموقراطي» الذي تريد الولايات المتّحدة تسويقه في المنطقة. ثم استمر وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي (النفطي)، المباشر وغير المباشر، في العراق مدّة تراوح ما بين خمس وعشر سنوات أو أكثر. في هذه الأثناء، تمكّنت من إخافة وإسكات وربما تطويع كلّ من سوريا وإيران، وخفض السقف السياسي لكل من مصر والسعودية. وتمكّنت من ضمان سيطرة شبه تامّة على الموارد النفطية العراقية. وتمكّنت (ربّما) من إعادة تشغيل خطّ حيفا وتصدير النفط العراقي عبره، وتزويد إسرائيل بحاجتها من النفط بأسعار زهيدة مقابل السماح بمرور النفط العراقي بأراضيها. على صعيد الإصلاح الديموقراطي في المنطقة، قدّمت معظم الأنظمة

تنازلات تجميلية لإسكات المطالب الأميركية، عن طريق انتخابات جزئية لمجالس شورى أو برلمانية محدودة الصلاحية. الولايات المتّحدة تقبل هذه الإصلاحات لأنّها حصلت من وراء الستار على التنازلات المطلوبة حقيقةً على صعيد السياسة الإقليمية والموقف من إسرائيل. تظلّ عملية المقايضة الارتشائية هذه هي المحدّد الأساسي لنمط علاقة الولايات المتّحدة الجديدة مع الأنظمة العربية: تهديد فوقي باتّخاذ إجراءات قاسية إنْ لم يحصل الإصلاح السياسي والديموقراطي، بغية انتزاع تنازلات جوهرية في الشؤون الأساسية. تُنتزع هذه التنازلات مع القبول بـ «رشوة» الإصلاحات التجميلية، وهكذا. إذا افترضنا أن هذه هي صورة «نجاح المشروع الأميركي» في المنطقة، فإن أي تأمّل في ملامحها العامة يكفل استيعاب كارثيتها الكلانية على المنطقة وشعوبها ومستقبلها.

الرهان الأميركي على خلق نموذج ديموقراطي قام على أساس استثمار التخلّص من حالة استبداد بالغة الشراسة، ورفع وطأتها عن صدر الشعب، ومن ثم لا مناصَ للشعب «المحرّر» من أن يلهج بالامتنان إلى الولايات المتّحدة، وترجمته العملية تأييد التيّار الأميركي (العراقي) الذي يأمل أن يتصدّر العملية السياسيّة الديموقراطية التي تُطلق بعد «التحرير». بهذا يكون التناقض المقلق بين الدعوة إلى الديموقراطية والخشية من نتائجها قد حلّ. لكن هذا التصوّر (الأكاديمي البحت على ما يبدو) أخفق أثناء التطبيق كما نرى الآن، فالمسألة باتت بأنها أعقد جداً من التبسيط الذي بُني عليه ذلك الحلّ.

ما هي المصالح العربية؟

لكن ما هي المصالح العربية القطرية والإقليمية التي يمكن أن تستفيد أو تتضرّر من النجاح المفترض للمشروع الأميركي في العراق؟ وكي نحاول تحديد مقدار الاستفادة أو الضرر ليس أمامنا سوى التأمّل الكلاسيكي بانعكاسات «نجاح» ذلك المشروع

على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاونية العربية، قطرياً وإقليمياً. من ناحية الاستفادة القطرية المباشرة من وراء المشروع الأميركي في العراق يصعب التفكير في وجود مستفيد مباشر غير دولة الكويت وذلك من خلال زوال خطر النظام العراقي الذي غزاها ثم واصل تهديدها بغباوة وعنجهية. كذلك يمكن، ولو بصعوبة، قبول فكرة استفادة الأردن اقتصادياً من نجاح المشروع، وإنْ على المديين القصير والمتوسط، بسبب تنشّط الوضع الاقتصادي هناك نتيجة حركة الترانزيت والتجارة ووجود أموال عراقية وسوى ذلك. لكن حتى في هذين البلدين، ولا سيما حالة الأردن، فإن هناك انعكاسات خطرة، سينجم بعضها على مستويات شعبية وغير رسمية أهمّها تغذية تيّارات التطرّف وزيادة الفجوة بين أنظمة الحكم والشعوب بسبب تكرّس المشروع الأميركي وأجنداته، ولبعضها الآخر علاقة بتدفّق موجات اللاجئين العراقيين ما بعد الحرب.

من ناحية إقليمية، أيّ عربية عامّة، تكمن المصلحة العربية في تعزيز التضامن العربي والرؤية العربية المشتركة ومحاولة اجتراح حالة عربية جديدة يتحسّن الوضع العربي من خلالها وينهض من كبوته الطويلة الراهنة ويجد للعرب مكاناً لائقاً بين الأمم. وتكمن المصلحة العربية في قيام أشكال ما من التجمّعات العربية التكاملية، وليس تجزئة ما هو قائم من البلدان، وتقوية المواقف المشتركة وتقريبها إزاء القضايا الكبرى: فلسطين، العراق، التنمية المستقلة، التحكّم في الثروات، قطع الطريق على التدخّلات الخارجية، تحقيق الإصلاح والديموقراطية غير المفروضين خارجياً، تعزيز الاقتصاد العربي البيني، الشروع في برامج مصالحات تاريخية بين أنظمة الحكم والمعارضات.

المشروع الأميركي: إعمار المصالح العربية أم تدميرها؟

في ضوء تصوّر عام من المصالح العربية أعلاه يمكننا أن نرى كيف يعمل المشروع

الأميركي في العراق، ومن ثم في المنطقة برمّتها، آلياً ضد هذه الغايات إمّا مباشرة وبلا تردد أو بشكل غير مباشر وملتوٍ. فهو مشروع يذري التضامن العربي أو ما تبقى منه لأنّه يقوم على فرضيّة «العلاقات الخيطية الثنائية» مع الدول العربية التي تدوس أيّ شكل كتلوي أو تعاوني. وبعيداً حتى عن الوقوف على الحياد إزاء الشكل الجغرافي الحالي للبلدان العربية، فإن المشروع الأميركي قد يقود إلى تجزئة العراق ثلاثة كيانات، على نحو يشكّل كارثة إضافية ليس لكل مطامح التكامل والتكتّل العربي الإقليمي فحسب، بل أيضاً لاستقرار طويل الأمد. إضافة إلى ذلك فإن المشروع الأميركي يحمل لافتة التبعيّة الإقليمية وليس الاستقلال الإقليمي - أيّ إلحاق المنطقة كلياً بلا معارضة بالاستراتيجية الأميركية ونهجها. كذلك يكرس التباين في المواقف العربية إزاء الشؤون الكبيرة التي تواجه المنطقة، وفي «أحسن» الأحوال يوحدها عن طويق خفض أسقفها وحشرها تحت أدنى مستوى ممكن من الممانعة. أمّا من ناحية السيطرة على ثروات المنطقة، فإن الولايات المتّحدة تريد عبر مشروعها الإقليمي ضمان التحكّم في هذه الثروات تحكّماً يحرم المنطقة العربية من أية مستقبلات باتّجاه تحقيق التنمية المستقلة.

استراتيجياً وعسكرياً، يسعى المشروع الأميركي إلى تكريس الإخلال بتوازن القوى العربي - الإسرائيلي المتدهور أصلاً لمصلحة إسرائيل، عن طريق تقليم مراكز القوّة العربية والإسلامية، عسكرياً أو سياسياً. وتمتدّ عملية التقليم العاجل، كما نرى الآن، باتّجاه سوريا وإيران، عن طريق التهديد المباشر للأولى والضغط عليها لإلغاء مشروعاتها النووية، حتى السلميّة منها، وعن طريق التلويح بحصار الثانية عبر «قانون محاسبة سوريا» لإلغاء تأييدها للمنظمات الفلسطينية المقاومة و«حزب الله». أما عملية التقليم الآجل فتتم على جبهتَي مصر والسعودية وتأخذ شكلاً آخر إذ يضغط عليهما عن طريق سياسة تهديدية شعارها المعلن: «إمّا إجراء إصلاحات سياسية وديموقراطية،

وإماً...»). لكن هدفها الجوهري هو انتزاع تنازلات على جبهة الموقف من إسرائيل، والتوقّف عن دعم الموقف الفلسطيني. معنى ذلك، أن المشروع الأميركي العتيد سيتسبب بمضاعفة تكسير الإرادة العربية، وإضعاف كل منطق مقاومة أو معارضة السياسة الأميركية، لمصلحة ما تريده وتراه إسرائيل من هيمنة وفرض رؤيتها في العملية السلميّة.

إصلاحياً وديموقراطياً، يجهد المشروع الأميركي، عبر تدخله المباشر ومزاعم دعم الديموقراطية في العالم العربي، لإحداث إعاقات حقيقية في وجه أيّ إصلاح أو انفتاح سياسي أو دمقرطة للوضع العربي. والسبب بسيط وواضح أيضاً، هو أن هذه المشروعات بل حتى الأفكار الديموقراطية والتحررية النبيلة المجردة التي يحتاج إليها العالم العربي. إنّ أقلّ الناس خبرةً في المنطقة يدرك تمام الإدراك أن أقصر طريق لوأد أيّ مشروع أو فكرة مهما كانت جميلة وجذّابة، هو نسبتها إلى الولايات المتّحدة أو «أمركتها». فالرأي العام العربي ليس محايداً إزاء كلّ ما يأتي من الولايات المتّحدة، خاصة على الصعيد السياسي. والخطر الحقيقي الراهن هو أن التعميم والتشويه والاشتباه ستمتدّ لتشمل حتى الدعوات الديموقراطية العربية الأصيلة التي تناضل من أجل استنبات الديموقراطية عربياً منذ عقود. أي إن تدميرها هو أصيل في المنطقة، على تواضعه وضعفه لكن نظافته الأيديولوجية والسياسية لبعده عن التوظيف الخارجي. وهنا تحديداً مكمن الضرر الكبير الذي يلحقه التدخّل ومشروع الأميركيين في الساحات المحلّية العربية، بذريعة تشجيع الديموقراطية وتطويرها. مع ذلك علينا القول إن الشيء الإيجابي ربما الوحيد هنا هو الإبقاء على مسألة الأجندة الديموقراطية حيّة وتحت دائرة الضوء وعلى قيد السجال العام[٢٢].

---

(٢٢) راجع مقالة «دمقرطة العالم العربي بين ضغط الخارج وهشاشة الداخل» في القسم الأوّل من هذا الكتاب.

أفضل الطرائق التي كان بإمكان الغرب والولايات المتّحدة في مقدّمه تبنيها لدعم الديموقراطية العربية، هي التوَقّف عن دعم الأوضاع الرسمية القائمة في وجه تيّارات الإصلاح والديموقراطية التي قُمعت وضُربت طوال عقود. كانت بوصلة المصالح الأميركية تشير إلى ضرورة تثبيت الأنظمة والدفاع عنها ضد أيّ كان. لذلك ذوت دعوات الانفتاح السياسي والحرّية السياسيّة لأنّها كانت تهدّد غايات وأهداف واشنطن التي لها علاقات عضوية بها. لم يكن مطلوباً لا من الولايات المتّحدة ولا من غيرها، مناصرة التيّارات الديموقراطية العربية، بل التوقّف فقط على تأييد قمعها. لكن الذي حدث هو أن الولايات المتّحدة تدخّلت فدعمت الوضع القائم فأخّرت التقدّم الديموقراطي. والذي يحدث الآن هو أن الولايات المتّحدة، بالسجل الأسود عبر نصف القرن الماضي، تتدخل الآن بطريقة ثانية لتفاقم من تأخّر التقدّم الديموقراطي أيضاً.

والخلاصة أنّ الدمار والأضرار التي يحملها نجاح المشروع الأميركي في العراق ثم في المنطقة لا تقارن بالفوائد التي من الممكن أن يسوقها بعضهم. المنطقة العربية هي في حال سيئة لا تخفى على أحد، لكن هذه الحال ستغدو حلماً يتمنّى الجميع عودته إن جثم الكابوس الأميركي طويلاً على صدر المنطقة ومضى في أجندته التدميرية.

العرب والسياسة الدولية: انعدام التأثير والتهميش الذاتي

أثناء جلسات المساءلة العلنية التي بدأت تجريها لجنة تحقيق بريطانية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ حول الموقف والمشاركة البريطانية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، تكشفت أمور وخلفيات وأسرار مهمة. من أبرزها أن قرار الحرب كان قد اتُّفق عليه بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير قبل سنة من الحرب نفسها. في الجلسات المذكورة، التي شارك فيها كريستوفر ماير، السفير البريطاني في واشنطن ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣، أي خلال فترة الإعداد للحرب، كشف ماير ملابسات عديدة جداً، منها القول إن توني بلير كان بإمكانه تغيير وجهة السياسة الأميركية المتجهة إلى الحرب لو وقف موقفاً صريحاً كاشف به الإدارة الأميركية في عدم شرعية الحرب، وعدم وجود إجماع دولي مؤيّد لها، وعدم وجود خطة لما بعد إسقاط نظام صدام حسين. معنى ذلك أن قراراً كبيراً بحجم الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كان بالإمكان تفاديه لو كانت هناك سياسة فاعلة من بلد واحد، بريطانيا في هذه الحالة. ومعنى ذلك أيضاً أن من المشروع الاستنتاج أنه لو كان هناك موقف عربي قوي ضد الحرب بوصلته المصالح العربية، وينظر في الخيارات والسيناريوهات المستقبلية، سواء لجهة تدمير العراق، أو توفير فرصة تاريخية لتوسّع النفوذ الإيراني، أو لتصاعد تيارات التطرف وغير ذلك، لأمكن إلجام الغطرسة الأميركية.

السؤال الصعب وعجز أدوات التحليل

لم يكن هناك أي موقف عربي صلب يؤثر في سير الأحداث في تلك الحرب، أو في سواها، كما نعلم. بل إن ما حدث هو الاستقالة العربية الجماعية من التأثير في حدث يقع في قلب المنطقة العربية وله انعكاسات حادة وخطيرة على كل دولة من دولها تستمر سنوات طويلة مقبلة، لا بل عقوداً ربما. يعيدنا هذا إلى الاصطدام بالسؤال الكبير والمحبط: لماذا لا يتحرك العرب، ولماذا لا يدافعون عن مصالحهم، ويقفون في وجه سياسات تدمّر منطقتهم وتعود بالكوارث عليهم؟ وهل ما زالت أدوات التحليل السياسي ومناهجه تفيدنا في فهم وإدراك تواصل حالة التردي العربي الفاضح، على مستوى كل دولة على حدة، وعلى مستوى دول الإقليم العربي مجتمعة؟

ابتداءً سنحيّد قيم ومفاهيم الروابط الأخوية، والعروبة، والوجدان المشترك، والتاريخ والمصير الواحد، ونعتبر، بواقعية باردة، أن هذه القيم والمفاهيم في الوقت الراهن لا تتعدى الرطانة اللغوية، وأنها لا تصلح أداةً للتحليل والتفسير السياسي أو لرسم التوقعات. لكننا في المقابل، إذا لجأنا إلى مفهوم السياسة الواقعية وفي قلبها الدفاعُ عن المصالح الوطنية وتعظيم المكاسب الذاتية، وهو المفهوم الأهم والأكثر فاعلية في سبر أغوار سياسات الدول والجماعات السياسية، فإننا لا ننجح في تفسير الكثير من السلوك العربي المتقاعس أيضاً. صحيح أن بإمكاننا تفسير جوانب جزئية من السلوك السياسي للدول العربية بناءً على مفاهيم الواقعية السياسية والدفاع عن المصالح الأنانية لكل دولة، لكن في الوقت ذاته يفقد هذا المفهوم قدرته التحليلية عند التصدي لجوانب كثيرة أخرى من ذلك السلوك، وسمته الأساسية انعدام الفاعلية. فكثير من المصالح الوطنية تتذرى وتتعرض للتهديد واحدة إثر الأخرى من دون أن نرى ردة فعل «أنانية» ودفاعية ترتقي إلى مستوى التوقع الذي تفترضه السياسة الواقعية والدفاع عن المصالح

الوطنية وحتى الضيقة بالمفهوم القومي أو الإقليمي. السياسة والاقتصاد والأمن الوطني والتماسك الداخلي وحتى المصالح المباشرة للنخب الحاكمة، تواجه عوامل تعرية دائمة، من دون أن تكون هناك ردود فعل دفاعية حقيقية عنها. المنحى متواصل الهبوط وعلى كل مستوى من تلك المستويات، التي إذا ما قارناها بالمستويات العالمية للتنمية، والصلابة، والتماسك السياسي، والديموقراطية، فإننا ندرك أن المنطقة العربية تسير إلى مزيد من الضعف والتفكك وضياع المصالح.

إذا استخدمنا منظور الدفاع عن أيديولوجيا معينة، حقيقةً أو ادعاءً، وحاولنا استكشاف فاعلية أيديولوجيات معينة تفسر سياسة هذه الدولة العربية أو تلك، سواء بالإقدام الهجومي على تبني خطوات معينة، أو بالإحجام السلبي عن اجتراح أي فعل، فإننا لا نعثر أيضاً على ما يساعدنا في هذا المجال. ليس هناك أيديولوجيات راسخة (بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معها) تمثل محركات فعالة تعمل على استدامة نشاط سياسي واستراتيجي عربي لا يهدأ، إقليمي أو دولي، ويؤثر في مسارات السياسة الدولية وتوجهاتها. ليس هناك قومية عربية يتبناها نظام معيّن أو مجموعة أنظمة يجري دفعها وتوظيفها وخدمة مشروعها، وليس هناك مشروع إسلامي يمثل أيديولوجيا دولة أو عدة دول تعمل على تحقيقه، وليس هناك حتى مشروع «أوربة وتغريب» تتزعمه دولة أو نظام وتكرّس جهدها لإنجازه. كما ليس ثمة دولة يبرر لها طموح قيادي إقليمي وطموح تأثير دولي تعمل على تحقيقه بوسائل الاحتواء والاستيعاب وتوسيع القاعدة - بل نرى العكس، الدول المرشحة للقيادة (وخاصة مصر والسعودية وسوريا) تنجح أكثر فأكثر في خلق عداوات إضافية لا تحالفات جديدة. وحتى نكون موضوعيين إلى آخر درجة وندخل في الحسبان ما لا يُعتد به، فإن الإشارة تستوجب القول إن الاستثناء الوحيد هنا هو أن الطموح الإقليمي والأيديولوجيا اليتيمة في «السوق العربي» وعلى مستوى رسمي يتمثلان في «الأفرقة»، التي تطرحها ليبيا وتريد أن تتزعم من خلالها

«الولايات المتحدة الأفريقية»، وهو مشروع يفتقر إلى المضمون والواقعية وينتمي في نهاية المطاف إلى حقل الفانتازيا والسوريالية لا إلى السياسة الواقعية.

إذا توجهنا إلى مفهوم «المكانة والحضور» (prestige) وهو ما يدفع الدول والجماعات إلى تبنّي سياسات فاعلة ونشطة، فإننا نقف أيضاً عاجزين عن الفهم. تنزع الدول للدفاع عن مواقعها ومكاناتها الإقليمية والدولية وتقدم تضحيات وإمكانيات وأحياناً خسائر مادية كبرى، من أجل المحافظة على حضورها الإقليمي والدولي، ومساهمتها في السياسة الدولية بهذا القدر أو ذاك. وهذا يفسر ما تقوم به بعض الدول من سياسات ومساهمات في قضايا قد يبدو ظاهرياً غياب أية صلة بها، أو دعم مسائل لا تمثل تهديداً أو مصلحة مباشرة للدولة المعنية. تزداد القدرة التحليلية لمفهوم «المكانة والحضور» على مستوى الأقاليم حيث يشتد التنافس بين الدول شبه المتكافئة في القوة والإمكانيات للظفر بموقع القيادة الإقليمية. وقد ينتقل هذا التنافس إلى مستوى عنيف وعسكري ويساهم في اندلاع حروب.

سيادة الأجندات غير الوطنية

لماذا لا تدافع الدول العربية منفردة أو مجتمعة عن «مصالحها» أو «أيديولوجياتها» أو «مكانتها»، وتترك حبل الاحتمالات على غارب المجهول؟ ولماذا يتضاءل التخطيط الاستراتيجي في معظمها إلى الحدود الدنيا، ويقتصر الاهتمام على راهن اللحظة السياسية ومتابعتها بحسابات صاحب الدكان لا صاحب السوق؟ ولماذا تترك الدول والأنظمة العربية المنطقة ومصالحها وسياساتها مرتعاً لمنافسيها الإقليميين، فضلاً عن الأطراف الدولية، من دون أن تقوم بالحد الأدنى وضمن نطاق قدرتها. هناك بطبيعة الحال حدود للقدرة والإمكانية والأوراق المتوافرة للاستخدام، ولا أحد يطالب

أية دولة عربية باجتراح المستحيل في الفعل السياسي. فكل ما هو مطلوب لا يتعدى استخدام ما هو متوافر من إمكانية وقدرة على الفعل ليس أكثر.

عندما تعجز أدوات التحليل الكلاسيكية عن إمدادنا بأجوبة عن الأسئلة المباشرة في حالة التردي العربي والإحجام المدهش عن استخدام الإمكانيات الذاتية، فإننا أمام حالة واعية ومدمّرة من «التهميش الذاتي»، تقودها الأجندات غير الوطنية. وهذه الأداة في التحليل، أي «الأجندات غير الوطنية»، تعني أن الأنظمة والحكومات مستهلكة ومنهكة ومستنزفة في أجندات لا تصب مباشرة في خدمة أوطانها، بل في تحقيق أهداف أخرى: خاصة بالنخبة الحاكمة مثل ترسيخ قبضة الحكم، أو تأمين التوريث السياسي، أو ضمان حكم العائلة والقبيلة أو الحزب وتعديل الدساتير لضمان ذلك، أو حتى انهماك النخبة الحاكمة في مشاريع تجارية شخصية وسواها. يُمكن النظر إلى هذه الممارسة الدائمة كأحد مفاتيح تفكيك لغز العجز والتهميش الذاتي السائد في الدول العربية. فالنخب الحاكمة منهمكة في ترتيب أولوياتها الأنانية وتحصين سيطرتها، ولا يتوافر لها الوقت الكافي، الباقي بعد تأمين مصالح النخبة، للدفاع عن مصالح هذه الدول ومكانتها وحضورها وموقعها القيادي، بما لا يساعدها على تحقيق أي من تلك الأهداف بفرض أنها امتلكت الوعي وأدركتها.

تُضاف إلى ذلك ظاهرة أخرى تتمثل في الترهّل الإداري والسياسي والدبلوماسي في معظم الدول العربية حيث يتركز صنع القرار في يد المسؤول الأول ومن حوله، وهذا يعني أن وزارات التخطيط والخارجية بدوائرها المختلفة، ودبلوماسييها، وخبرائها، وسفرائها، لا دور حقيقياً لها، ما يبعث على الإحباط وقلة الاكتراث في أوساطها. ففي نهاية المطاف تُتخذ القرارات على مستويات عليا ولا يساهم فيها إلا عدد محدود من المستشارين المقربين. وعند التأمل، إقليمياً، في ما تقوم به السياسة الإيرانية، والسياسة التركية، والسياسة الإسرائيلية، فإننا نكون أمام مشهد محبط حقاً

بالمقارنة مع العجز العربي الجماعي والمطبق. تسهر هذه الدول الثلاث على رسم استراتيجيات إقليمية تعزز حضورها وقدراتها القيادية ونفوذها، فيما تنام الدول العربية على وسائد الكسل والعجز، والانتظار الذي لا أحد يستطيع فك لغزه.

الاستبداد دائماً وأبداً

وثاني مفاتيح تفكيك ذلك اللغز المحيّر والمدمّر يتمثل في اصطدام الإرادة الشعبية والرأي العام بسد الدكتاتورية والسلطوية التي لا تسمح لتلك الإرادة بالانعكاس على القرار السياسي أو حتى توظيفه واستغلاله. في إسرائيل يتعنّت بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية في مسألة هامشية مثل تجميد الاستيطان مُستخدماً مسوّغ الرأي العام والناخبين، ومحتجاً بأن شريحة عريضة منهم سوف تسحب تأييدها لحكومته إذا ما انصاع لمطلب التجميد. وتستخدم إيران هي الأخرى المسوّغ نفسه، ذلك أن أحد أهم جوانب جدلها مع الغرب إزاء ملفها النووي يستند إلى أن الرأي العام الإيراني صار معبّأً باتجاه تشبّث الحكومة بموقفها وأن القيادات الإيرانية لا تستطيع مصادمة شعبها. وفي تركيا كما شهدنا أخيراً، استخدم رجب طيب أردوغان المزاج الشعبي والرأي العام مسوّغاً ليلغي مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية مع تركيا والولايات المتحدة، قائلاً إنه لا يستطيع أن يهمل الغضب التركي على إسرائيل بعد حربها ضد الفلسطينيين في غزة. ليس في العالم العربي احترام حقيقي للإرادة الشعبية ولا حتى توظيف براغماتي لها يُصار من خلاله إلى تصليب الموقف السياسي لهذا النظام أو ذاك. لقد أضعِف الرأي العام العربي ودُمرت فاعلية «الشارع العربي» إلى درجة بالغة، بحيث صار أضحوكة ولا يقبل أحد أخذه مأخذ الجد. هكذا وعقب عقود طويلة من تجاهل الرأي العام وقمعه، فإن الرسالة التي أوصلت لكل الأطراف السياسية في العالم، دولاً أو منظمات، أن الحكومات العربية لا تهتم برأي شعوبها وأن بإمكانها

المضيّ في أي سياسة تراها النخبة المسيطرة. ومن الطبيعي أن يلتقط الآخرون هذه الرسالة بالترحاب، حيث يسهل عليهم التعامل مع حكومات غير ديموقراطية ولا تحتاج للعودة إلى برلمانات وآليات محاسبة للتدقيق في قراراتها وخياراتها السياسية والاستراتيجية.

بذلك ننتهي إلى عملية يتناسخ بها العجز في معظم الحالات العربية إن لم نقل كلها، ويقدم لنا حاصل جمع تهميش ذاتي مذهل من ناحية، ونطاق إقليمي فالت ومغر لكل الأطراف الإقليمية والدولية من ناحية ثانية. وتصبح المنطقة العربية في نظر تلك الأطراف مشاعاً سياسياً يتيح لأصحاب المغامرة والسياسة المقدامة فرصاً وخيارات غير متوقعة. وكما شهدنا في معظم حالات القرارات الكبيرة، الحروب، التدخلات، التحالفات، وغيرها، مما قامت ولا تزال تقوم به الأطراف الكبرى (والآن الإقليمية) في المنطقة فإن رد الفعل العربي، منفرداً أو مجموعاً، كان دوماً في أدنى الحسابات. وقد راكم ذلك مع الأسف الشديد خبرة دولية مثبتة في هذا المجال جوهرها أن رد الفعل العربي لا يؤثر عملياً في مسار أي سياسة أو انعطافة سياسية أو حتى عسكرية يمكن أن يقوم بها طرف معيّن في الشرق الأوسط وتنعكس على الدول العربية.

الدور والتأثير بحسب الحجم والتوقع

ربما، لا جديد في القول إن التأثير العربي في السياسات الدولية، منفرداً أو مجموعاً، يكاد يؤول إلى الصفر. ذلك أن أي عرض سريع للقضايا الكبرى التي تواجه العالم اليوم يشير، ضمن أشياء أخرى، إلى الموقع القيادي المتقدم لمجموعة من الدول والقوى الكبرى، وإلى الموقع المتأخر التابع لبقية دول العالم وقواه بما فيها الدول العربية. ومن غير المنطقي بطبيعة الحال افتراض تأثير متساوٍ يتجاوز الفروق

الهائلة بين الدول في المكانة والقوة السياسية والاقتصادية. فهنا لا يمكننا مقارنة دور الولايات المتحدة مع دور سيراليون وتأثيرها، فهناك حالات تفارق في الحجم والتأثير لا تحتاج إلى نقاش وتُستنتج بالبداهة. لكن النقاش يثور ويصبح ملحاً جداً في الحالات الخاصة بالدول ذات الحجوم المتوسطة والتي تقع في المنطقة الرمادية، ولا يُستنتج تصنيف موقعها بالبداهة، ضعفاً أو قوة، وتُضاف إليها الدول التي يمكن افتراض أنها تأتي في الدرجة الثانية من ناحية القوة الاقتصادية والتأثير المتوقع. في هذه الحالات يصبح قياس التأثير وافتراضه أمراً مشروعاً ومطلوباً. وفي السياق العربي قد نبالغ ولا نكون واقعيين إن طلبنا أو توقعنا أن يكون تأثير الدول العربية الكبيرة ومساهمتها في السياسة الدولية موازياً لتأثير الولايات المتحدة أو بريطانيا أو إسبانيا ومساهمتها، لكن من غير المقبول أن يكون ذلك الدور والتأثير بمستوى دولة مثل بينين أو سورينام أو ألبانيا.

فالدول العربية الكبرى مثل السعودية ومصر وسوريا والجزائر والمغرب والإمارات يُتوقع منها أن تكون على نفس مستوى النشاط والتأثير السياسي لدول مثل البرازيل والهند والمكسيك وإسرائيل. وفي سياق صناعة السياسات العالمية وصوغها، سواء في الاقتصاد أو البيئة أو التسلح أو غيرها، تتأثر الدول بخلاصات تلك السياسات بحسب حجومها وعدد سكانها واقتصاداتها المتشابكة، ولهذا تحرص على أن يكون لها نصيب مهم في صناعة القرار. أما الدول التي لا تصارع بما فيه الكفاية لتأمين المساهمة في صناعة القرار (لا الحضور لحظة التوقيع عليه فقط) فإنها تفرّط بشكل أو بآخر بمصالحها القومية وتواجه خسائر مباشرة ومستقبلية. ليس هذا فحسب بل إن تداخل المصالح وتشابك السياسات المحلية والإقليمية والدولية صارا يحتمان على الدول والقوى المختلفة الاهتمام ومحاولة التأثير في مسار سياسات وتوجهات تبدو للوهلة الأولى بعيدة جغرافياً ومصلحياً عنها. فلماذا مثلاً تهتم دول مثل البرازيل والهند

والمكسيك وإسرائيل بالقرار النهائي في الاتحاد الأوروبي حول من سيرأس الاتحاد ومن سيكون وزير خارجيته فيما نعلم جميعاً أن المنصبين سيكونان أقرب إلى البروتوكولية منهما إلى الفاعلية السياسية الحقيقية؟ وفي المقابل، لماذا لم نر أي اهتمام عربي رسمي جدير بالملاحظة خلال مرحلة التنافس الشديد بين المرشحين على تولي ذينك المنصبين؟ كم هو حجم المصالح العربية الاقتصادية والمالية والسياسية بل وحتى رؤوس الأموال الخاصة في دول الاتحاد الأوروبي؟ ألا تستحق كل تلك المصالح تبنّي سياسات ناشطة وهجومية فتتجه نحو التأثير في السياسات المستقبلية للاتحاد؟ كثير من الخبراء الذين يعملون في الأقسام الخاصة بالشرق الأوسط في مقارّ الاتحاد الأوروبي في بروكسل واللوكسمبورغ يتعجبون من الغياب العربي المذهل لا في محاولة التأثير في سياسات الاتحاد العامة فقط كما تحاول بقية الدول الكبرى والمتوسطة، بل أيضاً في السياسات الخاصة بالشرق الأوسط نفسه.

تهميش في السياسة الإقليمية أيضاً

ربما يبدو السؤال عن غياب العرب عن السياسات الدولية الكبرى مُبالغاً فيه، ومطالبة طموحة في غير موقعها. فغياب العرب وتهميشهم لدورهم يحصل على مستوى أدنى، وإمكانات التأثير فيه أكثر سهولة، وهو المستوى الإقليمي. فهنا يتقزم الفعل العربي والفاعلية في صوغ السياسات الإقليمية والمحلية التي تؤثر مباشرة في مستقبل منطقتهم وبلدانهم، ويظهرون عجزاً ولامبالاة صاعقة. فمن فلسطين إلى العراق إلى أفغانستان، يستقيل العرب استقالة شبه تامة تاركين القرار في هذه القضايا الثلاث الساخنة بأيدي القوى الكبرى، التي تقرر وتنفذ تبعاً لمصالحها هي، وكأن ما يحدث الآن وما قد تتطور إليه الأمور في المستقبل لا يعني الدول العربية. وفضلاً عن تلك القضايا الكبرى هناك قائمة طويلة لا تكاد تنتهي من القضايا الموكلة إلى أطراف

خارجية لحلها والتدخل فيها والحسم بشأنها، من حرب الصومال ودارفور، إلى مسألة الصحراء الغربية، ومصير الطوارق ومأساتهم. وإذا قارنا الفاعلية والنشاط الإيراني والتركي على مستوى الإقليم، وفي القضايا العربية الخالصة مثل فلسطين والعراق ولبنان، فإن حجم التهميش الذاتي والعجز واللامبالاة السياسية العربية يتضح بصورة كارثية أكثر جلاءً.

في ضوء ما سبق، هل يمكن فعلاً إيجاد جواب عن السؤال التقليدي والممل الخاص بغياب العرب وتحولهم إلى أصفار في معادلة السياسات الدولية والإقليمية؟ أم السؤال ذاته يعاني خللاً بنيوياً يقوم على فرضية غير صحيحة أصلاً، تستبطن انتظار «موقف عربي» أو «قرار عربي» أو «تحرك عربي» موحد تجاه القضايا المختلفة. هناك بطبيعة الحال مستويان من المواقف والتحركات: «مواقف عربية» و«قرارات عربية» و«تحركات عربية» تجاه أي قضية مطروحة إقليمياً أو دولياً، وهناك مواقف خاصة بكل دولة عربية على حدة، وهي مواقف تكون خلاصات تقدير المصلحة الخاصة بهذه الدولة أو تلك. لكن الافتراض البراغماتي هنا يقول بأن الدول المنتمية إلى أي إقليم جغرافي واحد لها مساحة من المصالح المشتركة تفوق المساحة التي قد تنشأ مع الدول والكتل الأخرى، أو على الأقل تتساوى معها أهمية. ومن هذا المنطلق لا من غيره يُفترض وجود حدود دنيا من التأثير والحرص على الدفاع عن تلك المصالح المشتركة.

إذا رفضنا حتى هذا الافتراض الأخير الذي يقوم على أسس براغماتية بحتة، بعيداً عن شعارات الأخوّة والقومية العربية والهوية المشتركة وسوى ذلك، فإننا ننتهي إلى تحليل نظري واحد فقط هو الآتي: مجموعة الدول التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط مُعرّفة بمصالحها الوطنية فقط، وكل دولة تتدافع مع الدول الأخرى، المجاورة أولاً، لتحقيق تلك المصالح. وهذه الدول تعبّر عن نفسها في الساحة الدولية منطلقة من

تلك المصالح الوطنية فحسب، من دون اعتبارات كتلوية غير مصلحية. ليس هذا بالجديد بطبيعة الحال وهو الأكثر تبنياً في الوقت الراهن والتحليل السائد. لكنه هو الآخر وكما لاحظنا، لا يستطيع تفسير العجز واللامبالاة وإدارة الظهر للمصالح الحيوية.

فرص راهنة لدور عربي في السياسة الدولية

يطرح الوضع الدولي الراهن فرصاً جديدة ومهمة تتيح تطوّر دور عربي، جماعي أو انفرادي، إذا ما توافرت الإرادات السياسية المطلوبة. فالعالم اليوم يتحول بثبات إلى عالم متعدّد الأقطاب، وتبدو مآلات الهيمنة الأميركية على السياسة الدولية وأحادية القطب متجهة إلى نهاياتها. ومع الصعود المستمر للصين والأدوار المتعاظمة لدول مثل روسيا والهند فإن مساحات المناورة والتحالفات واستخدام الأوراق تغدو ميسورة أكثر. وفي الولايات المتحدة نفسها تحوّلات لا يمكن إغفالها، لا تتمثل في قدوم أوباما فحسب بل وأيضاً في تطور وعي داخلي لتعريف العلاقة بإسرائيل. فثمة جدل أميركي داخلي متصاعد حول ضرورة إعادة النظر في توصيف تلك العلاقة من «خاصة» إلى «عادية». ويطرح سياسيون وكتاب مرموقون هذه المسألة بجرأة غير معهودة أيضاً مثل برنت سكوكروفت في كتابه الصادر حديثاً «أميركا والعالم» وكذلك باتريك تايلر في كتاب آخر بعنوان «عالم من الاضطرابات: أميركا والشرق الأوسط»، حيث يتخذ موقفاً نقدياً من إسرائيل ويقول إن الأوان قد آن لتفرض الولايات المتحدة رؤيتها للسلام في المنطقة على إسرائيل، وتتوقف عن إخضاع سياساتها الإقليمية لإرادة إسرائيل ورغباتها. يُضاف إلى ذلك تدهور صورة إسرائيل العالمية بشكل مزرٍ بعد حربها على غزة، وهذا يتيح أيضاً فرصاً للاستثمار العربي والفلسطيني. أما على الصعيد الأوروبي فهناك أيضاً تحولات يجب استثمارها، أهمها تزايد الدعوات الأوروبية إلى

تبني سياسات أوروبية مستقلة عن التأثير الأميركي. هذا كله من دون نسيان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أضعفت الاقتصادات الغربية ومنحت المال العربي النفطي على وجه التحديد مساحة واسعة من التأثير الكبير. لكن مرة أخرى يبقى السؤال الفادح: إلى متى يصر العرب على التهميش الذاتي لأنفسهم ولدورهم في عالم اليوم وفي قضاياهم ذاتها؟

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

فهرس الأماكن

لا تتوقّف ديمومة الإدهاش في شرق أوسط الأزمات: مقدّمات لا تقود إلى نتائجها، استعصاء على الاندراج في مسار عالمي عريض، تدخّلات أجنبية تحقّق عكس ما أرادت، أنظمة تُحالف ما تعاديه شعوبها، وشعوب لا تعرف ما تريد، وحدات تؤدي إلى التفتّت، ومحاور متصارعة تنتج فراغات قيادة لآخرين، وهكذا.

يترنّح ذلك كله بين لطمات أيديولوجيات هشّة وتوتّرات سياسات جبروتية ... وبالعكس! فما يتبدّى في الظاهر راسخاً ثابتاً يتكشّف عن قوة ذابلة بالكاد تحافظ على نفسها، وما يظهر هشّاً مهزوزاً ينتظر نفخة الانهيار الأخيرة، يصمد عقوداً ويأبى المغادرة.

وبين حدّي التغيّر الحاد والجمود الثابت يتوتّر بندول الأيديولوجيا والسياسة: بندول الهشاشة والجبروت.

يغوص خالد الحروب في عمق التحوّلات السياسية التي هزّت الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وأسفرت عن «مفاجآت متوقّعة» ونتائج غير محسوبة.

كتاب يراجع الماضي مراجعة نقديّة رصينة ليضيء على الحاضر. لكنّه استشرافي أيضاً.

خالد الحروب كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا ومحاضر في سياسات الشرق الأوسط المعاصر في جامعة كامبردج. من مؤلفاته بالعربية «حماس: الفكر والممارسة السياسية» الذي نشر بالإنكليزية. وصدر له بالإنكليزية أيضاً Political Islam: Context versus Ideology.




ISBN 978-1-85516-314-0